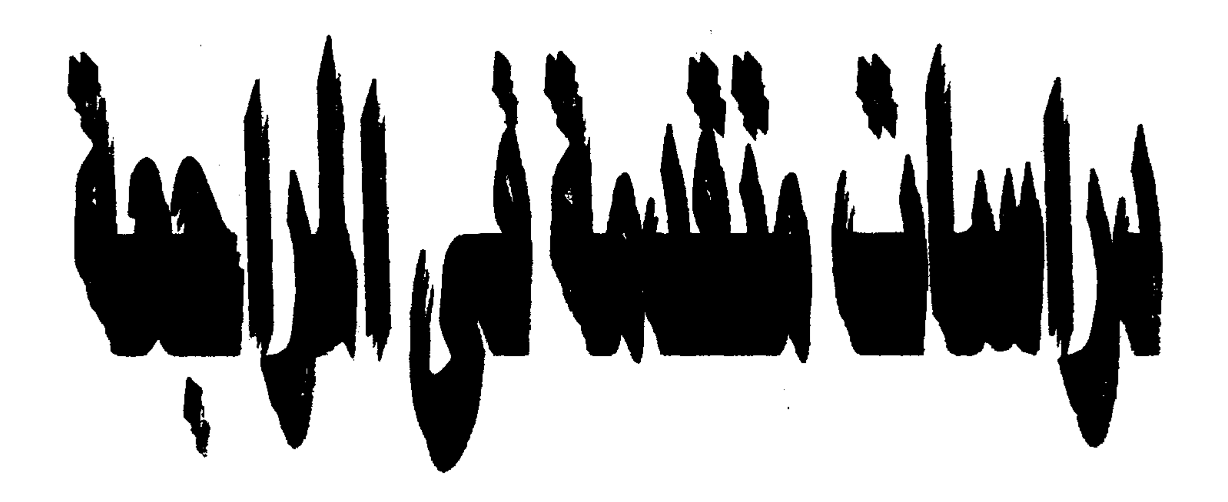


دكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة

أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة القاهرة

محاسب ومراجع قانونى

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

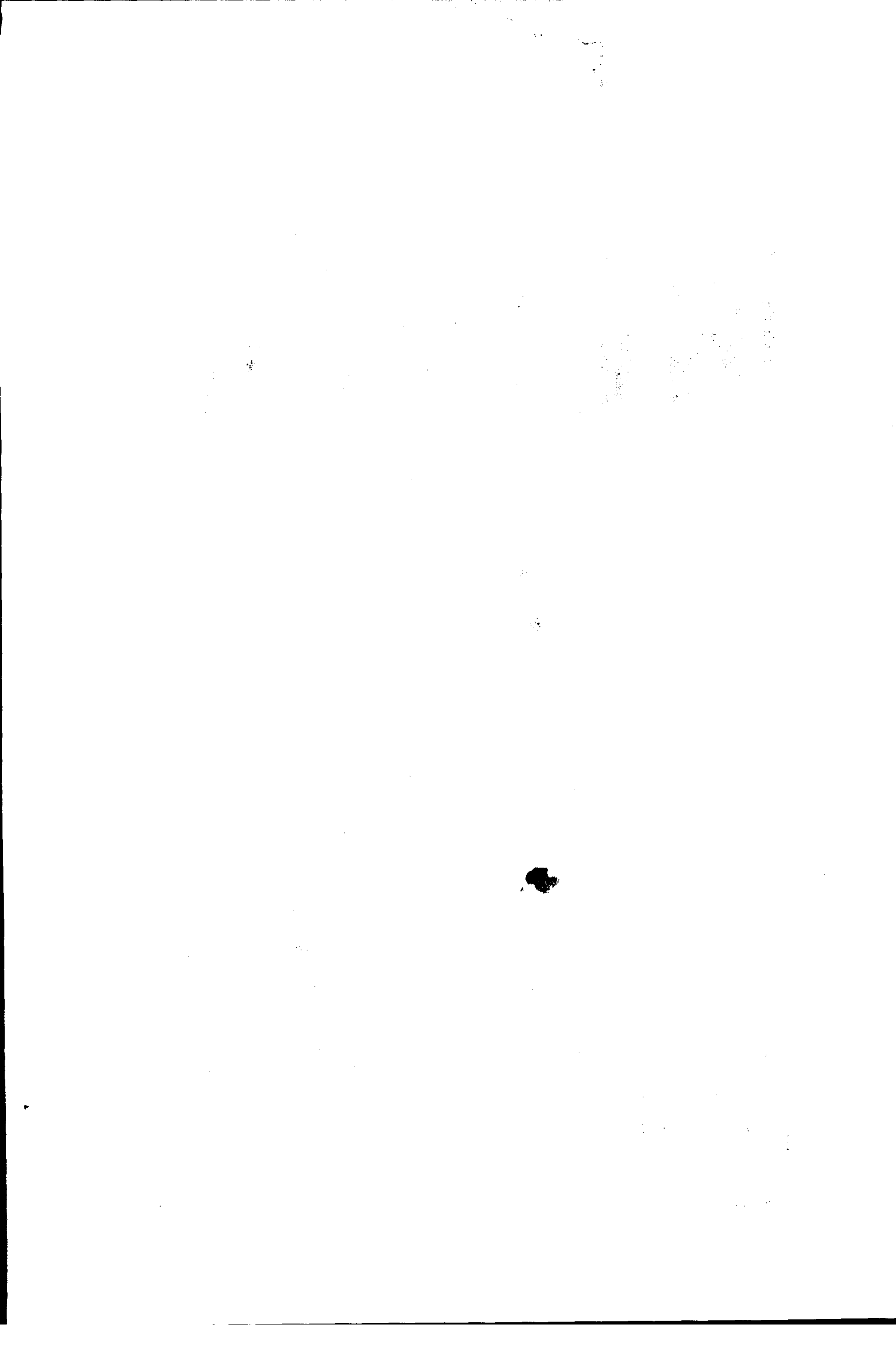
رئيس الجمعية المصرية للاستشارات الادارية

توزيع

دار النهضة العربية
٢٢ ش عبد الخالق ثروت

مكتبة الاكاديمية
١٢١ ش التحرير – الدقى

القاهرة
٢٠٠٠



بسم الله الرحمن الرحيم

(تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة والله عزيز حكيم)

صدق الله العظيم

إهداء الى ، ،

زوجتى ،

وسارة ،

وأحمد . .

* المؤلف فى سطور :

١- أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة القاهرة .

٢- ماجستير المحاسبة عام ١٩٨٥.

٣- دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة عام ١٩٨٩.

٤- تأليف أكثر من ٣٢ كتاب علمي في مختلف مجالات العلوم المحاسبية .

٥- إعداد اكثر من ١٥ بحث علمى جميعهم تم تحكيمها ونشرها فى المجلات العلمية وغالبيتهم تم مناقشته فى مؤتمرات وندوات .

٦- المشاركة فى مختلف المؤتمرات و الندوات بتقديم البحوث وأوراق العمل والقاءها فى مجالات المحاسبة و المراجعة و الضرائب .

٧- محاسب و مراجع قانونى (عنوان المقر الرئيسى للمكتب ٣٩ شارع شريف - وسط البلد - القاهرة) .

٨- عضو بجمعية المحاسبين و المراجعين المصرية وزميل جمعية الضرائب المصرية .

٩- رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية لخدمات الاستشارات الادارية .

مقـــدمـــة

هذا الكتاب يهتم بأستعراض عديد مـــن الموضوعـات المتقدمـــة فـــى المراجعة بأعتبارها تمثل الاتجاهات والمستجدات المعاصرة فـــى المراجعـــة. حيث يتناول الفصل الأول نموذج تحليل مخاطر المراجعة - والـــذى تضمـــن العلاقة بين الاخطاء والمخالفات ومخاطر المراجعة وارتباطهـــا بالاهميـــة النسبية ، كما تم دراسة أنواع مخاطر المراجعة وكيفية الربـــط بينهـــا فـــى نموذج تحليل المخاطر والذى تم تقيمة وتحليله بالارتباط بنمـــوذج المجمـــع الامريكى للمحاسبين القانونين .

اما الفصل الثانى فقد تناول بالدراسة تحليل وتقييم مخـــاطر المراجعـــة الموروثه باعتبارها اجراءاً جوهرياً عند تحديـــد نطـــاق عمليـــة المراجعـــة بالاضافة الى التخطيط لها ، وقد تم التركيز على المظـــاهر الثلاثيـــة لتلـــك المخاطر وأستعراض الاساليب المختلفة للتحليل الشامل لكـــل مـــن مخـــاطر التشغيل والمخاطر المالية ومخاطر السوق .

بينما اهتم الفصل الثالث بموضوع المعاينة الاحصائية وتطبيقاتهـــا فـــى المراجعة من حيث اهميه أستخدام المعاينة الاحصائية وأهدافهـــا وعلاقتهـــا بمعايير المراجعة المتعارف عليها ، واهداف مراجعة معاينة الصفات ومعاينة المتغيرات ، بالاضافة الى كيفية تحديد العينة وأختبارهـــا وتقييـــم نتائجهـــا وتقييم مخاطرها ، كما تم تطبيق اساليب معاينة الصفات فى اختيـــارالالتزام بالسياسات واساليب معاينة المتغيرات فى اختبارات التحقق الاساسية .

فى حين ركز الفصل الرابع على المراجعة كأداه لخدمة الادارة ، والذى هدف الى الاهتمام بنطاق واهداف الانواع الاخرى للمراجعة بخلاف المراجعة المالية ،حيث تم دراسة كل من دور وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعة الادارية والتشغيلية ومدى ارتباطهما بوظيفة المراجعة الخارجية الحيادية .

اما الفصل الخامس فقد تناول موضوع هام وحيوى لتنشيط ودعم سوق رأس المال هو الافصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية (المعلومات المالية المستقبلية) ودور واجراءات مراقب الحسابات ، حيث تم مناقشة طبيعة المعلومات المالية المستقبلية وأهمية الافصاح عنها فى سوق راس المال ، كما تم تحديد المعلومات التى يجب الافصاح عنها بالقوائم المالية المستقبلية وذلك فى ضوء معايير المراجعة وخدمات ابداء الراى ، فضلاً عن ذلك فقد تم دراسة المتطلبات الرئيسية لمعايير اعداد وفحص القوائم المالية المستقبلية ، كما تم استعراض التقارير ، النمطية التى يقوم باعدادها المحاسبين الحياديين عند اعداد وفحص التنبؤات والتوقعات المالية ، واخيراص فقد تم تقييم نماذج وانماط الافصاح عن تلك المعلومات المالية المستقبلية فى سوق رأس المال المصرى ومدى تمشيها مع العايير المقررة الصادرة من المجمع الامريكى للمحاسبين القانونيين .

وقد أهتم المؤلف عند اعداده لذلك الكتاب أيجاد وتكامل بين مفاهيم ومنهجيه المراجعة من جهه ، والاطار النظرى والممارسة العملية لها من جهه ثانية ، وقد روعى ان يكون اسلوب ذلك الكتاب متميزاً وفريداً من ناحية الوضوح والدقة والعمق والبعد عن الشكلية والتقليد والتعقيد .

ويعتبر هذا الكتاب مرجعاً علمياً لعديد من الطوائف التى لعل ابرزها الطلاب سواء فى مرحلة بكالوريوس التجارة ، او الدراسات العليا ،

والعاملين بمجال المراجعة سواء فى الوحدات الاقتصادية الخاصة او العامـــة او مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة سواء اكانوا يعملون بالعمل المهنـــى الحر أو بالجهاز المركزى للمحاسبات .

وفى النهاية يأمل المؤلف ان يكون قد وفق فى أن يقدم اضافة متمـــيزة الى المكتبة العربية ومساهمة فعالة فى توفير اساس عملى نظرى وتفســـير تطبيقى للمراجعة .

المـــؤلف

د. أمين السيد أحمد لطفى

القاهرة ٢٠٠٠

الفصل الأول

نموذج تحليل مخاطر المراجعة

الفصل الاول

نموذج تحليل مخاطر المراجعة

١/ ٣: مخاطر المراجعة والمخالفات والاخطاء :

يتمثل الهدف النهائي الشامل من عملية المراجعة في قيام المراجع بابداء رأيه المحايد فيما يتعلق بعدالة وصدق عرض القوائم المالية ، وتحقيقاً لهذا الغرض يتعين على المراجع دراسة وتحليل المخاطر التي تتضمنها عملية المراجعة ، حيث ان هذه المخاطر من أهم العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار سواء عند :

أ - **تخطيط عملية المراجعة :**

حيث تناول ارشاد المراجعة الدولي رقم (١١) بعنوان الغش والخطأ وذلك الاتجاه على النحو التالي : " ان المخاطرة في وجود خطأ هام يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند قيام المراجع بتخطيط اختباراته وتنفيذها " .

ب- **وتقييم ادلة الاثبات والقرائن :**

حيث ركز الارشاد الدولي للمراجعة رقم (٨) بعنوان ادلة الاثبات في المراجعة على ذلك الموضوع على النحو التالي " ان التقدير الشخصي للمراجع لكفاية ومدى ملائمة الادلة يتأثر بعدة عوامل من بينها درجة المخاطرة في وجود خطأ " .

بوجه عام تشمل عملية المراجعة ثلاثة جوانب اساسية هي :

أ - دراسة النظم الرقابية الداخلية ومدى الالتزام بتطبيقها .

ب- تخطيط برنامج المراجعة في ضوء تقييم الرقابة .

ج- اجراء الاختبارات .

تهدف هـذه الجوانـب الثلاثة لتحقيق الاهداف التالية :-

أ - المام المراجع بالنظم والاجراءات الرقابية الخاصة بالمنشأة عن طريق اختبارات الالمام •

ب - التأكد من ان نظم الرقابة الداخلية تعمل بطريقة تسمح بالاعتماد عليها وفقا للنظم الموضوعه ، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق القيام باختبارات الالتزام

جـ - التحقق من صحة البيانات المحاسبية عن طريق القيام باختبارات التحقق الاساسية Substantive Tests والتى تهدف الى اختبار مدى صحة البيانات المحاسبية الواردة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية •

بوجه عام يمثل تحليل مخاطر المراجعه Audit Risk Analysis جزء هام من عملية المراجعة الشاملة ، وتعرف مخاطر المراجعة اساسا بانها : " المخاطرة التى يمكن ان تترتب على فشل المراجع - بشكل غير مقصود - فى تعديل رايه بطريقة ملائمة عندما تتضمن القوائم المالية تحريفا اوتشويها جوهريا للحقائق " •

بعبارة اخرى تعرف مخاطر المراجعة بانها تلك المخاطره الناجمة من اصدار المراجع لراى بدون تحفظ على قوائم ماليه بها خطأ هام ومؤثر •

وبصفة عامة تنجم البيانات التى بها خطأ جوهرى من الاخطاء او المخالفات او مزيج منهما ، ويلزم التفرقة فى هذا الخصوص بين الاخطاء Errors والمخالفات Irregularities ، حيث يقصد بالاولى تلك الاخطاء العفوية غير المقصودة ، والتى يمكن تصنيفها الى اخطاء حذف او اخطاء ارتكابيه مثلا الاخطاء الحسابية او اخطاء تطبيق مبادىء المحاسبة المتعارف عليها الناتجة عن التفسير الخاطئ للحقائق الموجودة

وقت اعداد القوائم المالية ، اما المخالفات فهى تعنى اخطاء متعمدة كالاختلاس والاحتيال الادارى ، بعبارة اخرى يقصد بالمخالفة اساءة العرض المتعمد للحاق بالقوائم المالية مثل التلاعب بالسجلات وتعمد التطي الخاطىء لمبادى المحاسبة المتعارف عليها .

فالاختلاس يتضمن الغش والاحتيال الذى يتضمن سرقة موارد المنشأة التى يصاحبها اخطاء متعمدة السجلات المحاسبية لاخفاء مثل هذه السرقات ، اما احتيال أو غش الادارة فانه يتضمن الاخطاء المتعمدة للادارة العليا بالسجلات المحاسبية بغرض تحريف وتغير المركز المالى للمنشأة ونتائج اعمالها .

٣/٢ : الاهمية النسبية ومخاطر المراجعة :

يرتبط استخدام اصطلاح الاهمية النسبية **Materiality** بتأثير الاخطاء والمخالفات على قرارات مستخدمى القوائم المالية ومن ثم يجب دراسة مفهوم الاهمية النسبية عن طريق المراجع سواء فى المستوى الفردى أو على المستوى الاجمالى للحسابات فى القوائم المالية .

وقد حدد الارشاد الدولى للمراجعة رقم (٥٣) ضرورة قيام المراجع المحايد المسئول عن تصميم عملية المراجعة بتوفير ضمان معقول لاكتشاف الاخطاء والمخالفات التى تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية .

كذلك فقد اشار الارشاد الدولى للمراجعة رقم (٤٧) الى دراسة مخاطر المراجعة والإهمية النسبية فى مجال تخطيط

المراجعة وفى تقييم نتائج عملية المراجعة .

ان ناتج عملية المراجعة هو ابداء رأى عما اذا كان القوائم المالية للمنشأة يمكن الاعتماد عليها بصورة كافية للاستخدامات الشائعة لهذه القوائم عن طريق خلوها بطبيعة الحال من الاخطاء المؤثرة ، تلك الاخطاء التى قد تكون مادية فى القوائم المالية او قد يكون اغفال معلومات عنها ، وعادة مايفهم اصطلاح الاهمية النسبية بلغة المستخدم فى الاغراض المحاسبية ، ويعرف بوجه على النحو التالى :

" مقدار او طبيعة الخطأ بما فى ذلك اخطاء الحذف فى القوائم المالية اوالمعلومات المحاسبية ، اما بشكل منفرد او على المستوى الاجمالى، بالشكل الذى يجعل حكم المستخدم لهذه المعلومات والقوائم يتأثر نتيجة لهذا الخطأ او التحريف " .

وهناك تعريف اخر شائع للاهمية النسبية هو :

" حجم الاسقاط او الخطأ فى المعلومات المحاسبية الذى يجعل من المرجح فى ضوء الظروف المحيطة ـ ان يتغير او يتأثر الحكم الشخصى العادى الذى يعتمد على هذه المعلومات بهذا الاسقاط او الخطأ " .

رغما عن ذلك فالمتتبع لكافة التعريفات التى تدور حول الاهمية النسبية يتضح انها لاتعبر عن مفهوم محدود دقيق لهذا الاصطلاح ، فهى مجرد ارشادات عامة للتفرقة بين مايعتبر معلومات هامة ومايعتبر غير هامة ، والمعيار المتخذ كاساس لهذا التمييز هو تأثير المعلومات على حكم المستخدم اوالمستفيد من هذه المعلومات المالية .

ونظرا للصعوبة الواضحة التى تتعلق بتعريف الاهمية النسبية، وبهدف توجيه دقة المراجعة الى المدى العملى يمكن الاعتماد على الارشادات التالية :

موءشر الاهمية النسبية :

ويستخدم ذلك الارشاد فى مرحلة تخطيط عملية المراجعة كدليل للمساعدة فى تحديد طبيعة اجراءات المراجعة ومداها وتوقيتها ، ويستخدم اصطلاح الاهمية النسبية فى هذا الخصوص للاشارة الى الاهمية النسبية المخططة .

وذلك الموءشر هو عبارة عن دالة قياس متحرك لحجم المنشأة (يقاس باجمالى الايراد او اجمالى الاصول ايهما اكبر) والغرض من استخدام هذه الوسيلة لحساب الموءشر هو التغلب على الصعوبات الواضحة عند استخدام ارشادات الاهمية النسبية فى حدود ٥٪ الى ١٠٪ مثلا عن صافى الدخل ، حيث قد لاتنطبق هذه الارشادات على المنشآت التىلاتحتوى قوائمها المالية على صافى الدخل ، او قد تكون غير عملية بالنسبة للمنشآت القريبة من نقطة التعادل .

ب ـ الخطأ المقبول :

وهو مقياس للدقة المستخدمه فى تقييم مخاطر المراجعة بوجه عام ، وقدتم تعريفه فى ارشاد المراجعة الدولية رقم (١٩) بانه " اقصى خطأ فى التأكيد يمكن للمراجع ان يقبله مع استخلاص ان نتيجة الاختبار قد حققت هدف المراجعة ، ان الخطأ المقبول بالنسبة للتأكيد مثله مثل موءشر الاهمية النسبية بالنسبة للقوائم المالية ككل ، ويتم حسابه ذلك الخطأ باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{خ ق} = (\text{م}) \times \frac{\text{د}}{\text{ح}}$$

حيث ان خ ق = الخطأ المقبول
م = موءشر الاهمية النسبية
د = القيمة الدفترية محل الاختبار
ح = رقم الاصول او الايراد ايهما اكبر .

جـ ـ **الاهمية النسبية :**

ويتم الاعتماد على الاهمية النسبية فعليا فى نهاية عملية المراجعة عند تقييم ادلة المراجعة بغرض التوصل الى رأى عما اذا كانت القوائم المالية خاليه من الاخطاء الهامة الموءثرة .

فبعد القيام باختبارات التحقق يتم اخذ الخطأ المعروف والخطأ المرجح حدوثه ونسبة سماح للخطأ المسموح به فى الحسبان ، كما يتم الاخذ فى الاعتبار الاخطاء الموجودة فى الفترات السابقة والتى توءثر على القوائم الماليه الحالية ، ويتم مقارنة كل من الخطأ المحتمل فى كل مبلغ بالقوائم المالية والخطأ الكلى الاجمالى المحتمل فى القوائم المالية مع مقاييس مناسبة للاهمية النسبية ، فاذا كان الراى ان الاخطاء المحتملة غير هامة فيقيم اصدار راى بدون تحفظ ، اما خلاف ذلك فان الامر يتطلب تعديل القوائم المالية او توسيع عملية المراجعة لتقليل الاخطاء المحتملة التى لم تكتشف وينبغى التحفظ فى الراى على القوائم المالية .

وتجدر الاشارة الى ان الفقرة رقم (١٧) من ارشاد المراجعة الدولى رقم (٢٥) قد ركزت على وجود علاقة عكسية بين مستوى الاهمية النسبية ومستوى مخاطر المراجعة ، حيث كلما

زاد المستوى المقبول للاهمية النسبية ، كلما انخفضت مخاطر المراجعة والعكس صحيح .

ولاشك ان تقديرات الاهمية النسبية تختلف فى مرحلة التخطيط للمراجعة عنها فى مرحلة تقييم ادلة المراجعة ونتائجها .

ورغما عن الاهمية الكبيرة لعمل تقديرات لمستويات الاهمية النسبية فى مرحلة تخطيط عملية المراجعة ، الا انها لم تخظ بالدراسات الكافية فى هذا المجال ، ففى تلك المرحلة يجب تقليل مخاطر المراجعة الى اقل مستوى مقبول ، حيث ان احد الاعتبارات الهامة فى هذه المرحلة هى تحديد مايمكن ان يطلق عليه بالخطأ المسموح به او الذى يمكن التغاضى عنه كما سبق وصفه بالخطا المقبول ، ويقصد به مقدار الخطأ الذى رغما عن وجوده ، الا انه لايترتب عليه خطأ جوهرى فى القوائم المالية .

ومن ناحية اخرى فقد ركزت الدراسات على اهمية تقديرات الاهمية النسبية فىمرحلة تقييم ادلة ونتائج عملية المراجعة ، لما لها من اهمية كبيرة وتاثير واضح على تكوين راى المراجع فى عدالة وصدق تصوير وعرض القوائم المالية ، وفى هذا الخصوص ينبغى القول بان حكم المراجع سوف يتأثر بالعديد من العوامل التى اهمها درجة المخاطره فى استمرار وجود اخطاء والاهمية النسبية لتلكالاخطاء فيما يتعلق باثرها على صدق وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج اعمال المنشأة ومركزها المالى .

٣/٣ : التحديد المبدئي لحدود الاهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة والاخطاء والمخالفات :

لعل من الاهمية بمكان تحديد حدود الاهمية النسبية Materiality Limits خلال مرحلة التخطيط ، ويعرف عنصر القوائم الماليه الهامة بانه ذلك العنصر الذى يؤثر الافصاح عنه (او عدم الافصاح عنه) على قرار مستخدمى المعلومات الواردة بالقوائم المالية وكان الاهمية النسبية تتعلق بالافصاح عن القوائم المالية ، وبناء على ذلك يجب على المراجع ان يقرر ما اذا كانت القوائم المالية خالية من الاخطاء والمخالفات ، اى بتعبير اخر عليه ان يقرر بداية مايعرف بمدى الحدود المقبولة ، والذى من خلاله يمكن الاستنتاج ان مايفصح عنه العميل يعرض بشكل صادق وعادل الحقيقة المحاسبية ، وهذا بدوره يتطلب من المراجع تقرير العناصر الاكثر اهمية بالقوائم المالية ، والتى تحتاج الى ادلة اثبات اكثر اقناعا وحسما ، ولهذا الغرض فان العناصر الاكثر اهمية بالقوائم المالية تعرف على انها تلك العناصر المعرضة لاحتمال اعلى لحدوث الاخطاء والمخالفات .

ومن ثم يجب على المراجع ان يحدد بوضوح ماهو المهم لسببين على الاقل ، اولا ان التحديد المبكر للاهمية النسبية يوفر مايعرف بحدود الاهمية النسبية للاخطاء والمخالفات ، والتى خارجها لايكون المراجع باستطاعته قبول تحريف وتغيير القوائم Misstatement فهذا يخدم كدليل على ان المراجع يهتم من البداية جدا بالاخطاء الهامة ، ثانيا انه بمجرد تحديد هذه الاهمية النسبية فان العناصر والقيم غير الهامة تحدد ايضا ، ومن ثم فان المراجع يكون باستطاعته التركيز على الجوانب الهامة

وبالتالى اداء مراجعة اكثر كفاءة .

وعادة مايثار سؤالين هامين بالنسبة للاهمية النسبية هما : "هام فيما يتعلق بمن ؟ ، وهام فيما يتعلق بماذا ؟ ولهذا فان المراجع يجب ان يكون مهتما بمستخدمى القوائم المالية المقصودين ، وبمتغيرات القوائم المالية الاكثر تاثيرا على قرارات المستخدمين .

وعلى الرغم من انه يمكن ذكر بعض الارشادات العامة التى تتعلق بتحديد حدود الاهمية النسبية ، لكن يجب مراعاة انه لاتوجد معايير موحده للحكم على الاهمية النسبية فى مجال المراجعة ، ففى الحياة العملية يوجد معيارا عاما هو ان ١٠٪ خطأ فى عنصر القوائم المالية كاجمالى الاصول او صافى الدخل ، يعد هاما بصفة عامة ، اما الخطأ الاقل من ٥٪ فانه يعد بصفة عامة غيرهاما ، مالم يكن هناك ظروف تثبت عكس ذلك ، اما الاخطاء التى تتراوح مابين ٥٪ - ١٠٪ فانه يجب ان يحكم عليها فى ضوء الظروف المحيطة فضلا عن احتياجات مستخدمى القوائم المالية المقصودين ، لكى اذا ماثار شك او ريبة فى نفس المراجع فانه يكون من الافضل افتراض ان العنصر هام ، ومن ثم توسيع اختبارات مراجعة اكثر من افتراض ان العنصر غيرهام ، ولايحتاج الى فحص اكثر ، الامر الذى قد يترتب عليه تحمل مخاطرة الفشل فى اكتشاف التحريف والتغير الجوهرى فى القوائم ، ومن هنا تبرز اهمية الموازنة الدقيقة بين المراجعة باكثر من اللازم والمراجعة باقل من اللازم ، وبالطبع فان تطبيقات الارشادات السابق ايضاحها فى الفقرة السابقة تكون مفيده فى اعداد حدود الاهمية النسبية للخطأ على اساس اجماليات القوائم المالية ، كان يقال مثلا ٥٪ من اجمالى الاصول ، ١٠٪ من صافى الدخل قبل الضرائب ، وبمجرد اتخاذ ذلك القرار فان على المراجع ان يبدأ فى تحديد حدود الاهمية النسبية لعناصرالقوائم المالية المختلفة التى تتكون منها هذه الاجماليات للقوائم المالية .

وعادة مايتم تحديد حدود الاهمية النسبية فقط بعد ان يتوفر للمراجع معلومات كافية عن العميل تسمح له بتقدير مخاطر الخطأ ، وهذا يتطلب من المراجع القيام ببعض الواجبات تحديد مستخدمى القوائم المالية ، الفحص التحليلى من خلال مقارنة القوائم المالية للسنة الحالية مع تلك الخاصية بالسنوات السابقة ، كل هذه الاجراءات غالبا ماتساعد على تحديد العناصر التى تتعرض لمخاطر اخطاء محتملة عالية ، وبمجرد تحديد هذه العناصر فان الاهمية النسبية الشاملة للمراجعة تخصص بين هذه العناصر على اساس تلك لعوامل المتعلقة بالمخاطرة النسبية لتحريف وتغيير القوائم ودرجة الثقة الشاملة المرغوبة فى نتائج للمراجعة .

٤/٣ : انواع مخاطر المراجعة :

بوجه تام تعبر مخاطر المراجعة عن المخاطر الناجمة عن اخفاق المراجع فى التحفظ فى تقريره عندما يوجد خطأ جوهرى فى القوائم المالية ، ويمكن تقسيم وتصنيف تلك" المخاطر من عدة وجهات نظر على النحو التالى :

١ - انواع المخاطر طبقا لارتباطها بالمراجعة باستخدام العينات الاحصائية .

٢ - انواع المخاطر وفقا لتعلقها بنتائج مخاطر المراجعة .

٣ - انواع المخاطر تبعا للعناصر المكونه لمخاطر المراجعة .

١ - انواع المخاطر طبقا لاستخدام العينات الاحصائية :

يمكن تصنيف المخاطر المرتبطة بعملية المعاينة الى نوعين اساسيين :

أ ـ مخاطر المعاينة :

تنشأ مخاطر المعاينة نتيجة عدم قيام المراجع بفحص جميع مفردات المجتمع ، ولذلك تعرف هذه المخاطره بانها الفرق بين النتائج التى يحصل عليها المراجع من العينة والنتائج التى كان يمكنه الحصول عليها من الفحص الشامل للمجتمع ، ويتوقف حجم هذه المخاطر على حجم العينة وتباين المجتمع ، وطريقة اختيار العينة وحساب نتائجها •

ويرتبط مخاطر للمعاينة بحجم العينة ارتباطا عكسيا حيث كلما زاد حجم العينة كلما قلت درجة المخاطرة ، وبالتالى زادت ثقة المراجع فى النتائج او التقديرات التى يتم الحصول عليها •

ب ـ مخاطر بخلاف المعاينة :

تنجم هذه المخاطر فى جوهرها عن اخطاء العنصر البشرى القائم بعملية المراجعة ، حيث تنتج عن الفهم غير السليم للمهام او المستندات الملتبس فيها ، بالاضافة الى عدم قيام المراجع بالمتابعة الدقيقة لاعمال مساعديه ، من ثم يصبح الاستنتاج المستنبط من العينة ستكون بطبيعته غير سليمه ، ويمكن القول بان مخاطر بخلاف المعاينة ، قل من مثيلها عند الفحص بالعينة عن الفحص الشامل ، لان حجم البنود موضوع الفحص فى الفحص بالعينة سيكون اقل نسبيا من بنود المجتمع الكامل ،تلك المخاطر تنقسم بدورها الى نوعين فرعيين هما :

ـ مخاطر الاجراءات :

وهى المخاطر الناجمة عن احتمال عدم فعالية الاجراءات

المستخدمة فى المراجعة ، ويمكن للمراجع تدنية هذه المخاطر الى الحد الادنى باحلال اجراءات اخرى فعالة لتحقيق نفس اهداف المراجعة .

مخاطر الاداء :

وهى المخاطر الناتجة عن احتمال وجوداخطاء بشرية فى تنفيذ وتقييم الاختبارات ، ويمكن للمراجع التحكم فى هده المخاطر والرقابة عليها من خلال التدريب والاشراف والمتابعة المستمرة والدقيقة .

٢ – انواع مخاطر المراجعة تبعا لنتائجها :

تنقسم مخاطر المراجعة وفقا لذلك الى نوعين اساسيين :

أ – مخاطر الخطأ من النوع الاول (او مخاطر الفا)

تكمن المخاطر هنا فى رفض فرض على الرغم من ان هذا الغرض صحيح فى حد ذاته ، وبتعبير اخر قيام للمراجع بابداء راى على اساس ان القوائم المالية غير عادلة ، فىالوقت الذى تكون فيه القوائم المالية منالناحية الواقعية على خلاف ذلك .

ففى ظل هذا النوع من المخاطر من المحتمل انيقوم المراجع بتقرير ان شيئا ما غير صحيح بينما هو فى الواقع صحيح ، مثال ذلك احتمال ان يصدر المراجع تقريرا يحتوى على تحفظات رغم عدم وجود اخطاء جوهرية مؤثرة .

ب ـ مخاطر الخطأ من النوع الثانى (او مخاطربيتا)

تتمثل المخاطر هنا فى قبول فرض على الرغم من ان هـذا الفرض غير صحيح فى حد ذاته ،وبتعبير اخر قيام المراجـم بابداء رأى على اساس ان القوائم المالية توضح المركز المالـى ونتائج الاعمال بعدالة وصدق ، فى الوقت الذى تكون فيـه تلك القوائم المالية من الناحية الواقعية على خلاف ذلـك، ففى ظل هذا النوع من المخاطر من المحتمل ان يقـوم المراجع بتقرير ان شيئا ماصحيح بينما هو فى الحقيقة غير صحيح، ومثال ذلك احتمال عدم تحفظ المراجع فى تقريره رغـم وجود خطأ جوهرى موثر .

ويمكن القول ان مخاطر بيتا تعتبر اكثر خطورة مـن مخاطر الفا ، ولكن طالما ان المراجعة تتم باسلـوب المراجعة الاختبارية فليس ممكنا الغاء هذه المخاطر كامـلا ، ولكن يمكن تقليل او تدنية درجة المخاطر الى قدر يكـون المراجع على استعداد لقبوله .

ـ انواع مخاطر المراجعة طبقا لمكونات تلك المخاطر :

تتكون مخاطر المراجعة من ثلاثة مكونات رئيسية هى :

١ ـ المخاطر الموروثه او المتأصلة او المتلازمة Inherent Risk

٢ ـ مخاطر الرقابة الداخلية Control Risk

٣ ـ مخاطر الاكتشاف . Detection Risk

أ - المخاطر المورثة او المتأصلة

يستخدم ذلك الاصطلاح بشكل مرادف مع اصطلاح مخاطر الاعمال Business Risk ، وتعرف هذه المخاطر بقابلية أو حساسية رصيد حساب معين أو مجموعة معينة من العمليات للخطأ الذى قد يكون جوهرياً في ظل افتراض عدم وجود اجراءات ونظم رقابة داخلية مرتبط به .

ويتم دراسة احتمال حدوث اخطاء فى كل تأكيد فى القوائم المالية وتقييم درجة المخاطر المورثة أو المتاصلة وللقيام بذلك يتم استخدام الحكم الشخصى لدراسة تأثير العوامل المختلفة المرتبطة بكل من المنشاة وتأكيد معين [(١)] ، ويؤثر تقييم هذه المخاطر المتاصلة على طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات المراجعة .

ويتوقف حجمالمخاطر المتاصلة على عدة عوامل :

١- طبيعة رصيد الحساب او مجموعة العمليات :

حيث تتزايد هذه المخاطر كلما كان رصيد الحساب

---

(١) تتضمن القوائم المالية سلسة من الاقرارات التى تصدرها الادارة ن ويطلق عليها اصطلاح تأكيدات القوائم المالية، وهى تعتبر عامة او خاصة ،و التأكيدات العامة هى تأكيدات ضمنية فى القوائم حيث تتصل بما اذا كانت المبادىء المحاسبيى المطبقة لديها قبول عام ، وما اذا كانت تطبق بنحو ثابت وما اذا كانت الايضاحات تقدم معلومات كافية عن امور تؤثر على استخدام القوائم المالية وعلى عدالة التصوير الاجمالى للقوائم المالية .

ومجموعة العمليات اكثرتعرضا للخطأ المقصود او غيرالمقصود ، فتكــون المخاطر المرتبطة بعنصر النقدية مثلا اكبر بكثيرمن تلك المتعلقـــة بالاصول طويلة الاجل ، كما ان المخاطر في قيمة الحسابات التـــى تعتمد على التقدير اساسا مثل مخصصات الديون الحسابات التى تعتمـد على البيانات الفعلية .

ب ـ العوامل الخارجية المؤثرة فى المخاطر المتأملة :

فمثلا تؤثر التطورات التكنولوجية على تقادم منتج معيـــن ، مما يجعل المخزون مثلا اكثر عرضه للمغالاة فى تقييمه ، ونفـس الشئ غالبا للحسابات التى تكون عرضه للتغير فى طلب المستهلك .

جـ ـ عوامل مرتبطه بالمركز المالى للمنشأة :

وتتمثل عدم كفاية رأس المال المتاح ، اما التأكيدات الخاصـة فهى تتعلق اساسا بعناصر معينة فى القوائم المالية ، وقد تكـون صريحة او ضمنية ، وعلى سبيل المثال فان التأكيد والقوائم الماليـة بان المخزون هو ١٠٠٠٠٠ جنيه يعنى ضمنيا ان الادارة تقـر بان المبلغ المبين والمرصود كمخزون فى تاريخ الميزانية ليس اكثـر او اقل من حقيقته ، وتؤكد هذه الاقرارات ايضا بشكل صريح علـى ان المخزون :

- سجل بالكامل .
- سجل على نحو حقيقى (اى انه موجود بالفعل)
- سجل صحيحا (اى ان الكمية او الاسعارصحيحة وكذلـك العمليات الحسابية ، بالاضافة الى ان التحميلات تمـت على الفترة المحاسبية الصحيحـة)

- تم تقييمه على نحو مناسب (مثل التكلفة او البيع ، ايهما أقل) .
- عرض على نحو مناسب وان الايضاحات تامة وصحيحة .

د- الخصائص المميزة لنشاط المنشأة - وبيئتها - ومجال الصناعة التى تعمل فيه ، وما يرتبط بذلك من عدم تأكد وتعقيد محيط بعملية المراجعة ، وتبعاً لذلك يزيد احتمال عدم اكتشاف الاخطاء او المخالفات فى القوائم المالية ، وعلى سبيل المثال فان مراجعة حساب العملاء الذين يعملون فى مجال صناعة البترول (او الصناعات الاستخراجية) يكون أكثر تعقيداً من المراجعة المماثلة لحسابات العملاء الذين يتعاملون مع شركات اخرى صناعية أو تجارية او خدمية ن كذلك فان مراجعة حسابات العملاء فى الصناعات التى تتميز بالتغير والتناقص تتميز بالمخاطر بشكل اكثر وضوحاص من مراجعة حسابات العملاء فى الصناعات التى تتميز بالثبات أو الازدهار المرتفع ، حيث ان مراجعة حسابات هؤلاؤ العملاء تطرح وتثير مشاكل مرتبطة بعدم التأكد المرتبط بمدى امكانية تلك المنشآت على الاستمرار .

ب - <u>مخاطر الرقابة الداخلية</u>

تعرف بانها تلك المخاطر الناتجة من حدوث اخطاء او مخالفات جوهرية فى احد الارصدة أو مجموعة معينة من العمليات ولا يمكن منعها أو أكتشافها فى وقت ملائم عن طريق هيكل الرقابة المحاسبية الداخلية .

بوجه عام تحدد كل من المخاطر الموروثة او المتاصلة ومخاطر الرقابة احتمال ان القوائم المالية تتضمن أخطاء جوهرية ، ومن ثم

فان المراجع يجب ان يقوم بتحليل وتقييم هذين العاملين او المخاطرتين كاساس لتحديد طبيعة وتوقيت وامتداد اختبارات المراجعة او التحقق التى يجب اداؤها .

وكجزء من عملية المراجعة الاساسية يتطلب الامر القيام دائما بالحد الادنى من تقييم النظام المحاسبى ونظام الرقابة الداخلية بهدف التأكد من وجود اساس مناسب لاعداد القوائم المالية ، على ان يتضمن الحد الادنى للتقييم مايلى :

- دراسة البيئة التى يعمل داخلها النظام المحاسبى ونظام الرقابة الداخلية وبيئة الرقابة .
- التعرف على نظم الرقابة الداخلية للمنشأة ومدى توثيقها ، والتى تم وضعها للتأكد من التسجيل الكامل للمعاملات (الرقابة الاساسية) لقنوات البيانات الهامة .
- توثيق تدفق بيانات العمليات من التبادل الى الاستاذ العام — لقنوات البيانات الهامة .
- اختبار تاكيدات الاكتمال .

وبعد ذلك تتم دراسة ما اذا كان ينبغى تقييم مخاطر الرقابة الداخلية من اجل تخفيض اجراءات التحقيق ، ويتوقف هذا الى حد كبير على الاسلوب الاكثر فعالية رغم تاثير العوامل الاخرى ايضا مثل توقيت اختبارات التحقيق وفعاليتها من اجل تقييم مخاطر الرقابة الداخلية لابد من التعرف على نقاط الرقابة الداخلية وتوثيقها وتقييمها ، وبافتراض ان التقييم المخطط للمخاطر هو منخفض او متوسط فانه يتم تطبيق اختبارات الالتزام على الرقابة الداخلية لتوفير ادلة لتأييد التقييم .

وبخلاف الرقابة الاساسية فانه يتم فقط تقييم نقاط الرقابة الداخلية على قنوات البيانات المرتبطه بالتأكيدات التى يمكن تقييم مخاطر الرقابة الداخلية لها منخفض او متوسط ، ويتضمن تقييم الرقابة الداخلية ايضا رقابة نظم تشغيل الحاسب الالكترونى .

اما اذا كان تقدير مخاطر الرقابة الداخلية مرتفعا من ثم ليس هناك حاجة الى تقييم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات المحاسبية ، حيث يفهم ضمنا ان تقديرمخاطرالرقابة الداخلية مرتفعا فى الحالات التى يتم فيها تخطيط اسلوب مراجعة التحقق بالكامل واجراء الحد الادنى من التقييم .

جـ - مخاطر الاكتشاف :

وهى عبارة عن مخاطر فشل اجراءات التحقيق التى يتم القيام بها فى اكتشاف خطأ هام ومؤثر اذا كان قد وقع ، بعبارة اخرى هى المخاطر المتعلقة بالاخطاء او المخالفات التى لم تمنع او تكتشف عن طريق اجراءات وهيكل الرقابة الداخلية ، ومن ثم لم يتمكن المراجع المحايد من اكتشافهما ، ومن ثم فهو يصدر رايه بعدم وجود خطأ جوهرى فى احد الارصدة او نوع معين من العمليات فى الوقت الذى يكون فيه هذا الخطأ جوهريا .

وتنتج هذه المخاطر عادة نتيجة حالة عدم التأكد التى تصاحب استخدام اسلوب المعاينة الاحصائية ، ومن ثم عدم فحص جميع الارصدة والعمليات فحصا شاملا من جهة ، ومن جهة اخرى بسبب اختيار اجراءات مراجعة غيرملائمة او بسبب عدم تطبيق الاجراءات بطريقة غير سليمة .

بوجه عام تتضمن مخاطر الاكتشاف من عنصرين هما :

- المخاطر المتعلقة بفشل اجراءات الفحص التحليلى فى اكتشاف الاخطاء التى لايتم منعها او اكتشافها عن طريق اجراءات الرقابة الداخلية (مخاطر الفحص التحليلى) .

- المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية فى الوقت الذى يكون هناك خطأ جوهريا يوجب الرفض مالم يتم اكتشافه عن طريق اجراءات الرقابة الداخلية واجراءات الفحص التحليلى ومخاطر الاختبارات التفصيلية .

١/٥/٣ : نموذجتقييم مخاطرالمراجعة :

١/٥/٣ : مداخل تقييـــم مخاطر المراجعة :

تدور الابحاث والكتابات المختلفة الاكاديمية والنظرية المرتبطه بتحديـــــد مخاطر المراجعة حول استخدام ثلاثة مداخل رئيسية هى :

- مدخل تحليل مخاطر المراجعة Audit Risk Analysis
- مدخل بناء نموذج مخاطر المراجعة Audit Risk Model
- مدخل نظرية المباريات Games Theory

حيث يرتكز مدخل تحليل المراجعة على التقدير والقياس الكمـــــــى لمخاطر المراجعة ، وقد انتقد استخدام هــذا المدخل فى تحديد هذا الهـــدف حيث انه يعتبر مدخل غيركامل بدرجة كبيرة ٠

بينما يعالج مدخل نموذج مخاطر المراجعة تلكالمخاطر باعتبارهـــــا عنصرا واحدا داخل اطار نموذج اكثر شمولا ، ويتميز ذلك المدخل اساســـا بانه افضل طريقة لمعالجة مشكلة المراجعة ، حيث يحظى بالاولوية فـــــى الدراسات النظريـــة ، نتيجة ارتقائه ببعض قضايا المراجعة بشكل كبيـــــر وو اضح ٠

الا انه يعاب على المدخل الثانى انه مازال يعتمد على اساليب تقليدية لنظرية القرار من طرف واحد ، والتى تقوم على افتراض ان المراجع يسعـــى لتحقيق هدف معين من عملية المراجعة الموكلة اليه ، ومن ثم القيــــام باعداد خطة المراجعة واجراءتها دون اخذ التأثيرات السلوكية للمراجعة فـــى الحسبان ، ولاشك فان الاعتمادعلى نظرية القرارات من طرف واحد قد يعـرض

المراجع الى المخاطر بدلا من مجرد النظر اليه باعتباره مدخل لتقديرها حيث يتبلور عيب تلك النظرية في بديهية بسيطه ــ فحواها ــ ان هذه النظرية لاتسمح للمراجعة بالتاثير على سلوك الشخص فيالمراجعة حيث ينبغي اخذ ابعاد هذا التأثير السلوكي في الحسبان عند تخطيط عملية المراجعة •

ولاشك فان بناء النماذج المتعلقة بالتاثيرات السلوكية يتطلب الاخذ فيالاعتبار ببيئة الشخص المتعدد مع التفاعل الاستراتيجي ، وذلك يعني بداهة نظرية المباريات ، وربما يبدل ذلك المدخل الناجم من نظرية القرارات للشخص الواحد الى نظرية المباريات للشخص المتعدد ــ جوهر تخطيط عملية المراجعة وتقييم مخاطرها •

فلاشك ان نظرية القرار من طرف واحد مصممه للتعبير عن اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد ــ وحيث تكونالطبيعة هي الخصم الوحيد ، من ثم فهي غير كافية للتعامل مع تخطيط عملية المراجعة حيث توخذ اثار سلوكية للمراجعة على من تتم مراجعته ، وحيث ان مخاطر المراجعة تعتمد بشكل كبير على الاستراتيجية التي تتميزبها المنشأة محل المراجعة ، من ثم فان نظرية المباريات تساعد كثيرا على تقييم مخاطر المراجعة بنوعيها سواء مخاطر الفا او مخاطر بيتا ، فضلا عن ذلك فان هذاالنموذج يساعد على تخطيط المراجعة وتقييم مخاطرها بشكل كفء وفعال حيث يرتكز اساسا على عدة دعامات اساسية هي اشتماله على المتغيرات والعوامل الاستراتيجية للمراجع والعميل ،بالاضافة الى اتساق النموذج مع الافتراضات السلوكية بشان اثار المراجعة وتاثيرها على العميل •

على الرغم من ذلك .فان نظرية المباريات تتميز بانها مدخل لم يستخدم بعد بشكل فعال في مجال التطبيق العملي ومازال الامر يتطلب اجراء ات حول تطوير اطار نماذج نظرية المباريات وطريقة استخدام بيات المتعددة في صياغة وبناء مشكلة المراجعة •

٢/٥/١ : اطار نموذج مخاطر المراجعة :

مما لاشك فيه ان مدخل بناء نموذج مخاطر المراجعة قد قدم للمراجعين على المستوى النظرى والمهنى على حد السواء فهما وتصورا واسعا ومحددا للعديد من القضايا الجوهرية فى المراجعة من ناحية ، ومن ناحية اخرى فقد ساعد على تسهيل تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة حيث يمثل النموذج حلقة الوصل بين الاجراءات التى يتم اداؤها والراى الذى يتم اصداره ، والذى يمثل المنتج المرئى لعملية المراجعة ، حيث يوضح النموذج رياضيا العلاقة بين مخاطر اصدار راى بدون تحفظ على قوائم مالية بها خطأ هام ومؤثر من ناحية ، ومن ناحية اخرى حجم هذا الخطأ .

ويمكن تطبيق نموذج مخاطر المراجعة – بشرط تحديد المبلغ الاجمالى للخطأ الواجب اكتشافه اى مؤشر الاهمية النسبية ، بهدف تحديد مدى الاختبار المطلوب لتخفيض مخاطر وجود خطأ هام مؤثر بالقوائم المالية الى مستوى معين ، مع هذا فان تطبيق هذا النموذج يتطلب الحكم الشخصى فى تقييم مخاطر المراجعة كل على حده والتى ادمجت فى النموذج .

واذا كان اصدار راى بدون تحفظ يعبر عن ثقة معقولة من المراجع بان القوائم المالية ليس بها خطأ هام ومؤثر ، فان هناك احتمال بأن هناك مخاطر وجود خطأ او مخالفة جوهرية بالقوائم المالية وهو مايطلق عليه مخاطر المراجعة ، ويمكن الاشارة الى هذه المخاطر بالرمز م م على ذلك فان :

م م = مخاطر اصدار راى بدون تحفظ على قوائم مالية بها خطأ جوهرى (مخاطر المراجعة) .

وحتى تحدث هذه النتيجة العكسية لابد ان يكون بالقوائم المالية خطأ جوهرى هام ومؤثر — ويفشل فى اكتشافة ، من ثم يكون ابسط نموذج لمخاطر المراجعة على النحو التالى :

م ٠م = مخاطر حدوث خطأ جوهرى × مخاطر الفشل فى اكتشاف هذا الخطأ

ويمكن وصف هذين العنصرين من مخاطر المراجعة — على التوالى — بانهما يمثلان تلك الاخطاء التى يمكن للمراجعين تقديرها ، ولايمكن لهم التأثير عليها ٠

ومن المعروف ان القوائم المالية تنشأ عن طريق التشغيل المحاسبى لذلك توجد فرص عديده لحدوث اخطاء فى التشغيل سواء اكانت اخطاء غير متعمدة (نتيجة سوء الفهم ، عدم الكفاءة ، اخطاء التشغيل الالكترونى للبيانات) او اخطاء متعمده (وهى تتراوح مابين عدم التطبيق السليم المتعمد للمبادئ المحاسبية والتواطوء على الغش) ، وهذا النوع من المخاطر يطلق عليه بالمخاطر المتاصله الموروثه (م ص) ٠

وهناك بعض الاخطاء غير المقبولة التى تؤدى اما الى فساد السجلات المالية اللازمة لسيرالاعمال ، او الى فقد اصل من الاصول ،ولذلك فان الادارة بوجه عام تضع رقابة داخلية للحماية ضد هذه الاخطاء والمخالفات (مثل المخاطر التى ترجع الى العامل البشرى او التشغيل الالكترونى للبيانات . او اختلاسات الموظفين) ، ولكن لايوجد نظام مراقبة داخلية يضمن الحماية ، الكاملة نتيجة لذلك فهناك مخاطر ناتجة من ان نظم المراقبة الداخلية لم تمنع اوتكشف الخطأ الجوهرى المؤثر فى القوائم المالية ، وتلك المخاطرة يطلق عليها بمخاطرة الرقابة الداخلية (م ر) ٠

من ثم فان مخاطر احتواء قوائم مالية لم تراجع بعد على خطـــأ جوهرى مؤثر هو ناتج المخاطرة المتاصلة ومخاطره الرقابة الداخلية (م ص م ر) •

اما النوع الثانى من المخاطر يتمثل فى الفشل فى اكتشاف خطـــأ جوهرى يخضع للرقابة والتحكم بدرجة كبيرة ، ولكن ليس بالكامل – بالطبع – بسبب اخطار العينة ووجود التزوير او التواطؤ الذى قد يمنع من اكتشـــاف الحقائق ، يعتبر مخاطره الفشل فى اكتشاف خطأ جوهرى ، مؤثـــر فى القوائم المالية هو القضية الرئيسية عند تصميم وتنفيذ اجراءات المراجعـــة، ويتم التحكم فى مخاطرة الاكتشاف من خلال تصميم اختبارات التحقيـــق •

ويمكن تقسيم مخاطره الفشل فى اكتشاف خطأ هام ومؤثـــر تبعا لمكوناته الى جزئين هما مخاطره التحليل التحقيقى (م•ف •ت) ومخاطره التحقيق بالعينة (م • ف • ع) بصفتها يمثلان النوعين الاساسيـــن لاختبارات الفحص التحليلى والتفصيلى •

بناء على ذلك يمكن التعبير عن النموذج المتكامل لمخاطر المراجعـــة على النحو التالى :

م •م = م•ص × م•ر × م•ف •ت × م•ف •ع

حيث ان :

م•م = مخاطره الفشل فى ابداء الراى على القوائم المالية التى تحتوى علـــى خطأ جوهرى •

م•ص = مخاطره حدوث اخطاء جوهرية فى القوائم المالية بغض النظـــر عن اثر الرقابة الداخلية •

م٠ر = مخاطره فشل نظام الرقابة الداخلية فى منع اكتشاف الاخطاء الجوهرية التى يمكن ان تحدث ٠

م٠ن٠ت = مخاطرة فشل التحليل التحقيقى فى اكتشاف الاخطاء الجوهرية التى يمكن ان تحدث والتى لم تمنعها او تكتشفها الرقابة الداخلية ٠

م٠ف٠ع = مخاطره فشل اجراءات التحقيق بالعينة فى اكتشاف الاخطاء الجوهرية التى يمكن ان تحدث ولم تمنعها او تكتشفها الرقابة الداخلية وكذلك التحليل التحقيقى ٠

يطبق النموذج السابق على مستوى القوائم المالية ككل ، مع ذلك فان اجراءات المراجعة عادة ماتطبق على تاكيد اكثر فى القوائم المالية وليس على القوائم المالية ككل ، لذلك يمكن تعديل النموذج لامكانية تطبيقه على تاكيدات الادارة كل منها على حده — والتى ترتبط بها اهداف المراجعة ٠

لذلك فعلى مستوى التاكيد فان نموذج مخاطر المراجعة المرتبط بالقوائم المالية ككل يتم تعديله لاستبدال اصطلاحى الخطأ الهام المؤثر او الجوهرى) بالخطأ المقبول ، والقوائم المالية بالتاكيدات ٠ ٠

يصور الشكل البيانى رقم (أ / ٣) نموذج مخاطر المراجعة والذى يستند بشكل كبير على النموذج الكمى المبدئى طبقا لارشاد المراجعة رقم ٣٩ بعنوان معاينة المراجعة ، والذى تم التوسع فيه بشكل اكثر فى الارشاد الدولى للمراجعة رقم ٤٧ بعنوان الاهمية النسبية ومخاطر المراجعة ٠

كما يوضح الشكل البيانى رقم ب/٣ رسم توضيحى لنموذج مخاطر المراجعة ٠

وحتى يمكن للمراجع استخدام نموذج مخاطر المراجعة – يتعين عليه – ان يحدد النسبة المئوية للمخاطر المتأصلة ، مخاطر الرقابة، مخاطر اجراءات التحقيق الاخرى ، وبالطبع فان هذا يعتمد على الحكم الشخصى المهنى للمراجع ويمكن توضيح كيفية استخدام نموذج مخاطر المراجعة عن طريق مثال افتراض ، حيث يعترض ان احد المراجعين قام بتقييم مخاطر المراجعة وفقا لمكوناتها على النحو التالى :

مخاطر متأصلة (م٠ص) = ٨٠٪ جوهرية
مخاطر رقابة (م٠ر) = ٦٠ ٪ معتدلة
مخاطر اجراءات تحقيق اخرى (م٠ف ٠ت) = ٤٠٪ منخفضة

يمكن استخدام النموذج فى التعرف على مخاطر التحقيق بالعينة (م٠ف ٠ع) علما بان مخاطر المراجعة هى ٥ ٪ على النحو التالى :

$$\text{م٠ف٠ع} = \frac{\text{م٠م}}{\text{م٠ص} \times \text{م٠ر} \times \text{م٠ف٠ت}}$$

$$= \frac{\text{٥ر}}{\text{٨ر} \times \text{٦ر} \times \text{٤ر}}$$

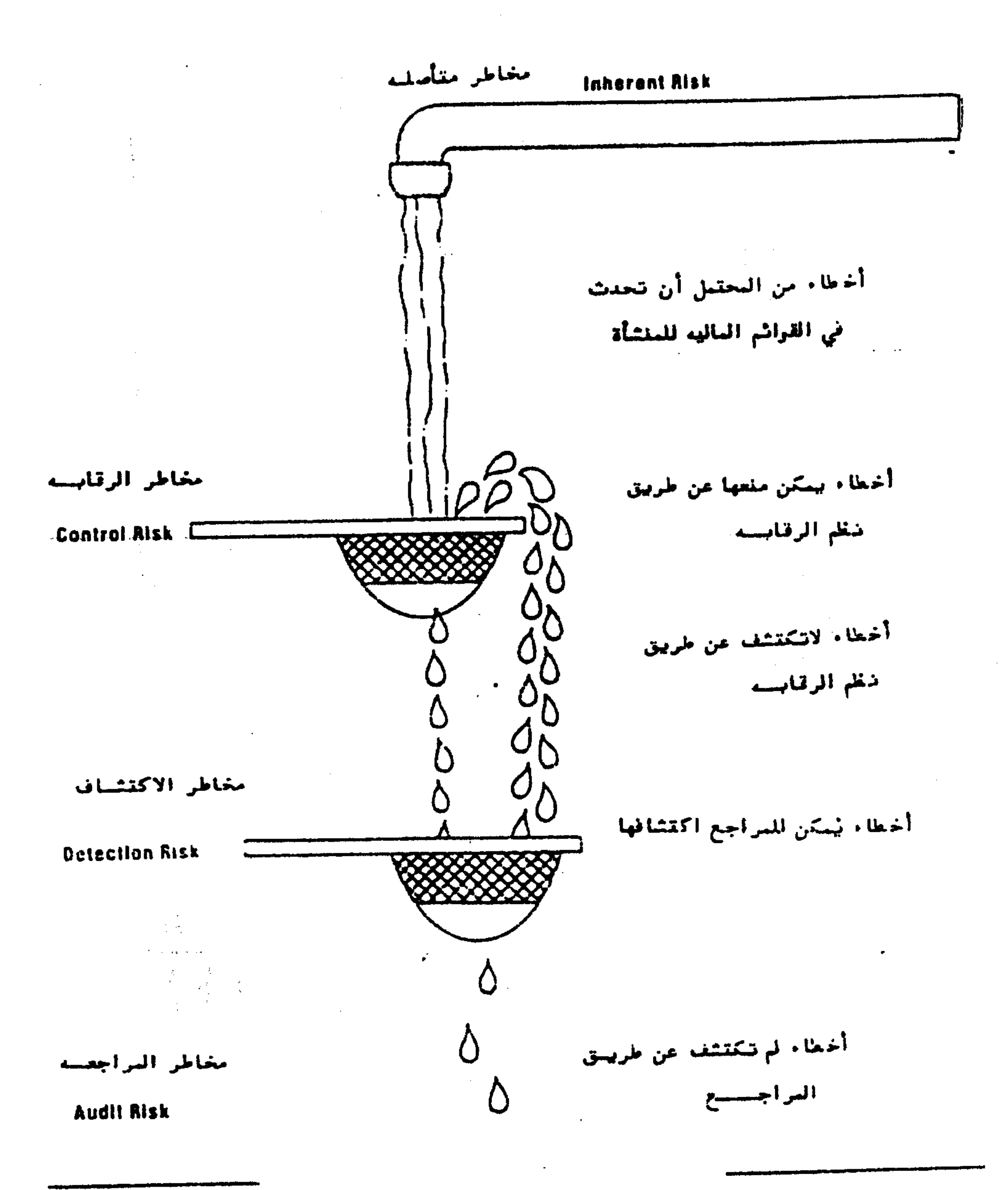
$$= \text{٢٦٪}$$

وهذا يعنى بطبيعة الحال ان المراجع يمكن ان يقبل مخاطر تحقيق بالعينة بنحو ٢٦٪ عندما يظل مخاطر المراجعة المرتبطة برصيد الحساب موضوع المراجعة عند ٥٪ ٠

شكل (أ/٣)

ملخص نموذج مخاطر المراجعة

البيان	مخاطر المراجعة =	المخاطر المتأصلة	× مخاطر الرقابة	×مخاطر التحليل التحليلى	×مخاطر التحليل بالعينة
الرمز الجبرى	م.م	= م.ص	×م.ر	× م . ف . ت	× م . ف . ع
المفهوم	مخاطر اصدار رأى بدون تحفظ على قوائم مالية لها خطأ جوهرى	مخاطر حدوث اخطاء جوهرية فى القوائم المالية بغض النظر عن اثر الرقابة الداخلية .	مخاطر فشل الرقابة الداخلية فى منع اكتشاف الأخطاء الجوهرية التى يمكن ان تحدث .	مخاطر فشل الفحص التحليلى فى اكتشاف الأخطاء الجوهرية التى يمكن ان تحدث و لم تمنعها الرقابة الداخلية .	مخاطر فشل اجراءات التحقيق بالعينة فى اكتشاف الأخطاء الجوهرية التى يمكن حدوثها و لم تمنعها أو تكشفها الرقابة الداخلية و كذلك الفحص التحليلى.
للارشاد و الدليل	يجب ان تكون مخاطر المراجعة منخفضة نسبياً فى حدود تتراوح ما بين ٥٪ الى ١٠٪ .	يتم تقييم المخاطر المتأصلة على اساس ما يلى : حد ادنى = ٤٠٪ معتدلة = ٦٠٪ جوهرية = ٨٠٪ حد اقصى = ١٠٠٪	يتم تقييم مخاطر الرقابة على اساس ما يلى : حد ادنى = ٤٠٪ معتدلة = ٦٠٪ جوهرية = ٨٠٪ حد اقصى = ١٠٠٪	يتم تقييم مخاطر الفحص التحليلىعلى اساس مايلى : حد ادنى = ٤٠٪ معتدلة = ٦٠٪ جوهرية = ٨٠٪ حد اقصى = ١٠٠٪	يتم تقييم مخاطر الفحص بالعينة على اساس ما يلى: يتم احتسابها بوجه عام على اساس نسبة مئوية من المخاطر الأخرى .



شكل رقم ب/٢ تصوير بياني لمخاصر المراجعه

وعند يتم تقييم مكونات مخاطر المراجعة كلها عند الحد الاقصى، قن ثم فان مخاطر التحقيق بالعينة سوف يتم تقديرها على النحو التالى :

م٠ف٠ع = ٠٥ر / (١ × ١ × ١)

= ٥٪

فى هذه الحالة فان مخاطر التحقيق بالعينة هو الاجراء الوحيد الذى يرتكز على اكتشاف الخطأ الجوهرى ، وان المخاطر التى يمكن قبولها لهذا الاجراء هى نفسها مخاطر المراجعة بالنسبة لرصيد الحساب موضع المراجعة والفحص •

اما اذا قام المراجع بتقييم كافة مكونات مخاطر العنصر عند الحد الادنى ، من ثم فان تقدير مخاطر التحقيق بالعينة سيكون على النحو التالى:

م٠ف٠ع = ٠٥ر / (٤٠ر × ٤ر × ٤ر)

= ٧٨٪

ولاشك انه كلما كانت مخاطر التحقيق بالعينة التى يمكن قبولها بمثل ذلك الارتفاع ، فان المراجع يجب ان يقوم باعادة دراسة الحاجة الى اجراء اى اختبار للتفاصيل •

وجدير بالبيان فان هناك جدلا كبيرا حول التقييم المستقل للمخاطر المتأصلة • حيث اشار الارشاد الدولى للمراجعة رقم ٣٩ مبدئيا الى انالمخاطر المتاصله يفترض ان تكون عند مستوى الحد الاقصى فى حين اشار الارشاد الدولى للمراجعة رقم ٤٧ الى انه اذا تم تقييم تلك المخاطر عند مستوى اقل من الحد الاقصى ، فان على المراجع ان يكون لديه اساس ملائم للتقييم •

يعتقد بعض المراجعين ان تقيم مخاطر الرقابة يعتبر تقييم مشترك مرتبط بالمخاطر المتاصلة، بينما البعض الاخر يرى ان التقييم المنفصل يعتبر ذو جدوى حتى لايتم عمل ازدواج فى دراسة الامور التى يمكن ان تؤثر على المخاطر المتاصلة ومخاطر الرقابة ، وفى هذا الكتاب فقد استخدم المؤلف التقييم المنفصل حيث ان ذلك الاتجاه يستخدم بصفة اكثر شيوعا عن طريق المراجعين فى الواقع العملى التطبيقى ، كما انه يعتبر نافعا ومفيدا لاسيما حين يتم تقييم مخاطر الرقابة عند مستوى الحد الاقصى .

٦/١ : تحليل نمـــــــــوذج مخاطر المراجعة :

يتلائم النموذج السابق مع النموذج المقترح للمعهد الامريكى للمحاسبيـــن القانونيين والصادر طبقا للمعيار رقم(٤٧) حيث يوضح ذلك النمـــــــوذج ان مخاطر المراجعة هى عبارة عن الاحتمال المشترك الناتج من حاصـل ضرب المخاطرة المتاصلة ومخاطر الرقابة ، ومخاطرة الفحص التحليـلى ومخاطره المراجعة بالعينة .

ورغما عن بساطة ذلك النموذج الا انه يحمل فى طياته عـــــدة اوجه صـــور اهمها مايلى :

١ — يعتبر افتراض استقلالية مكونات مخاطره المراجعة عن بعضهـــا البعض قصورا جوهريا فى هذا النموذج ، حيث يعنى ذلـــك عدم وجود علاقة سببية بين اخطاء من نوع معين واخطـــاء من نوع اخر ، وهذا الافتراض غير واقعى فى المجـــــال الفعلى للمراجعـــة للاسباب التالية :

أ — ان المخاطرة المتاصلة التى تعبر عن احتمـــــال حدوث خطأ قبل تطبيق اجراءات الرقابة الداخليـــة تعتمد على مخاطرة الرقابة ، حيث من الطبيعـــــى اذا ارتفعت مخاطره الرقابة فان ذلك ينعكـــــس بالتبعية على المخاطرة المتاصلة بصورة او باخـــرى حيث يزيد احتمال حدوث اخطاء متعمدة او غيـــــر متعمدة فى حالة عدم وجود اجراءات فعالـــــــة للرقابة الداخلية .

ب — تعتمد مخاطر التحليل التحقيقى (الفحص التحليلى)

على مخاطرة الرقابة ، حيث يفترض تحليل الاتجاه ان البيانات المستخدمة فى التحليل تكون صحيحة ويكون ذلك سليما فقط اذاانخفضت مخاطرة الرقابة .

جـ ــ تعتمد مخاطرة التحقيق بالعينة على مخاطره الرقابة ، حيث ان امكانية الاعتماد على قرينة او دليل معين تزداد اذا كان هناك نظام جيد للرقابة الداخلية ، واذا كانت مخاطرة الرقابة مرتفعة فان ذلك بالضرورة سيؤدى الى تخفيض فعالية اختبارات تفصيلية معينة .

٢ ــ ان نموذج مخاطر المراجعة يفترض وجود مخاطر محددة ترتبط بالاخطاء الجوهرية
بينما فى الواقع أن حدوث تلك الاخطار يخضع لتوزيعات احتماليه مستمرة، ونظريا يبدا المراجعة بتوزيع احتمال اولى لحدوث الخطأ بناء على تقديره للمخاطرة المتأصلة ومخاطره الرقابة ثم يقوم بتعديل هذا التوزيع الاحتمالى كلما حصل على ادلة وقرائن جديدة .

٣ ــ ان ذلك النموذج يكون مفيدا فقط لاغراض التخطيط ، وذلك يتعارض اساسا من ضرورة صلاحية النموذج ليس فقط لاغراض التخطيط وانما ايضا لاغراض تقييم الادلة والقرائن التى يتم الحصول عليها خلال عملية المراجعة .

فى ضوء ماتقدم يتضح ان النموذج التقليدى لمخاطر المراجعة يمكن ان يستخدم فقط كنموذج مبسط لاغراض التخطيط ، ونظرا لانه يفترض استقلالية مكونات المخاطرة فان استخدامه سوف يؤدى الى تقدير المخاطره باقل مما يجب ان تكون عليه ، الامر الذى قد يكون مضللا للمراجع عند تحديده لحجم اجراءات المراجعة التفصيلية ، ويعرضه الى احتمال التعرض لمخاطره فعلية

تزيد عن المستوى المرغوب .

ولذلك فقد تم اقتراح عدة نماذج اخرى تهدف الى التغلب على اوجه القصور السابقة وتعتمداساسا على بناء نموذج متكامل لتقدير مخاطر المراجعة بحيث يتصف بالخصائص التالية " .

١ — ان يعبر النموذج عن واقع الاحداث التى تتضمنهاعملية المراجعة وذلك من خلال التعرف على جميع الاحداث الممكنة واحتمالات حدوثها ، حيث ان تجاهل اى من هذه الاحداث يؤدى الى وضع احتمالات غير صحيحة ، الامر الذى يؤدى بالضرورة الى الوصول الى تقدير غير صحيح للمخاطرة .

٢ — ان يصف النموذج العلاقات المختلفة بين المكونات المختلفة للمخاطرة بطريقة سليمة ، وحيث ان هناك علاقة سببيه بين هذه المكونات من ثم يتعين التعبير عن هذه المخاطر باحتمال مشروط وليس احتمال مشترك ، ولعل النموذج الذىيعتمد علىقائمة بيزبين الاحصائية يعتبر ملائما لهذا الغرض .

٣ — يجب ان يستخدم النموذج بشكل يعبر بطريقة سليمة عنواقع عملية المراجعة ومن ثم يتعين استخدامه كاساس لتخطيط عملية المراجعة ولتقييم الادلة والقرائن التى يتم الحصول عليها لاغراض ابداء الرأى فى القوائم المالية .

٤ — يجب ان يميز النموذج بين المخاطرة الفعلية والمخاطرة المقدرة .

الفصل الثانى

أساليب تحليل و تقييم مخاطر المراجعة الموروثة



الفصل الثانى
اساليب تحليل وتقييم مخاطر المراجعة الموروثة
Analysis and Evaluation Techniques Of Inherent Audit Risk

١/٢ مقدمة :

تعتبر عملية تحليل وتقييم المخاطر الموروثة (المخاطر المرتبطة بطبيعة عنصر معين) اجراء حيويا وجوهريا عند قيام المراجع بتحديد نطاق عملية المراجعة بالاضافة الى التخطيط لها • ويقصد بالمخاطر المتأصلة Inherent Risk بأنها عبارة عن الاحتمال الخاص بأن الخطأ الجوهرى سوف يحدث ، ويعرف المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين تلك المخاطرة بأنها عبارة عن :

" استعداد رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات للخطأ ـ الذى يكون جوهريا ـ اذا اجتمع مع أخطاء فى أرصدة اخرى ، او فى نوع معين من العمليات ، وذلك مع عدم وجود اجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به •

تستطيع ادارة المنشأة تخفيض هذه المخاطر عن طريق استخدام نظام سليم لاجراءات الرقابة المحاسبية الداخلية ، كما يمكن للمراجع تخفيض هذه المخاطر عن طريق تقييم واختبار نظم الرقابة الداخلية بالاضافة الى اختبارات أرصدة الحساب • ويشار الى المخاطر المختلطة الخاصة بأن الخطأ سوف يحدث ولن يتم اكتشافه سواء عن طريق نظام الرقابة الداخلية الخاص بالادارة او عن طريق تقييم واختبارات المراجع باصطلاح مخاطر المراجعة ، ويقصد بمخاطر المراجعة Audit Risk طبقا لتعريف المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين بأنها عبارة عن : المخاطر المترتبة على الفشل غير المقصود للمراجع فى تعديل رأيه بطريقة ملائمة فيما يتعلق بقوائم مالية تتضمن أخطاء جوهرية •

بصفة عامة يمكن تحليل وتقييم المخاطر الموروثة أثناء مراحل تخطيط عملية المراجعة ، حيث يكون لعملية التحليل مظهرين رئيسيين هما :

١ ـ استخدام اجراءات غير كمية يمكن وصفها بأن عبارة عن تحليل للمخاطر Risk Analysis

٢ ـ استخدام اجراءات الفحص التحليلى Analytical Review
مثل تحليل الاتجاه وتحليل المؤشرات أو النسب المالية ·

تتضمن اجراءات تحليل المخاطر عملية تقييم سلامة وكفاءة ادارة المنشأة، تقييم موقف مدى استمرارية المنشأة فى النشاط وكل ماشابه ذلك ·

فى الناحية الاخرى تتضمن اجراءات الفحص التحليلى على سبيل المثال تحليل الاتجاه والذىيمكن أن يركز على اتجاه الارباح ومقاييس السيولة واتجاهات التدفقات النقدية ،بالاضافة لذلك تحليل المؤشرات المالية والتىيمكن استخدامها فى تقييم موقف سيولة وربحية المنشأة مقارنةبمتوسطات الصناعة أو بنظيره فى الاعوام السابقة ·

بعد اتمام المراجع لهذه الاجراءات المرتبطة بالتحليل والتقييم ـ يكون بمقدوره الربط بين هذه النتائج بهدف الحصول على تقييم نهائى للمخاطر الموروثة ، ذلك التقييم يعتبر الاساس لاختيار نطاق العمل الميدانى المطلوب لعملية المراجعة، حيث يتزايد هذا النطاق بزيادة هذه المخاطره، يوضح شكل رقم (٦/١/أ) كيف ترتبط مخاطر المراجعة، ومراحل عملية المراجعة واجراءات الفحص التحليلى مع تحليل المخاطر الموروثة ·

٢/٢ المظاهر الثلاثة للمخاطر الموروثة
Three Aspects Of Inherent Risk

هنالك ثلاثة مظاهر ملحوظه للمخاطر الموروثة ، حيثيمكن تحليلها بشكل مستقل ، وحيث أن كل منها يمثل نوعا معينا من المخاطرة، فضلا عن ان كل منها يتأثر بعوامل مختلفة توجد فى البيئة المحيطة بمنشأة الاعمال · ولا شك أن وجود أى من هذه الانواع الثلاثة من المخاطرة يشير الى رفض الادارة أوالعاملين بالمنشأة فى ادخال تحريف جوهرى فى السجلات المحاسبية سواء بعمد أو بغير عمد وكلما تزايد مخاطره اىنوع من المظاهر الثلاثة كلما تزايدت بطبيعة الحال المخاطر الموروثة· يمكن التعبير عن تلك المظاهر الثلاثة بمصطلحات شائعة هى مخاطرة

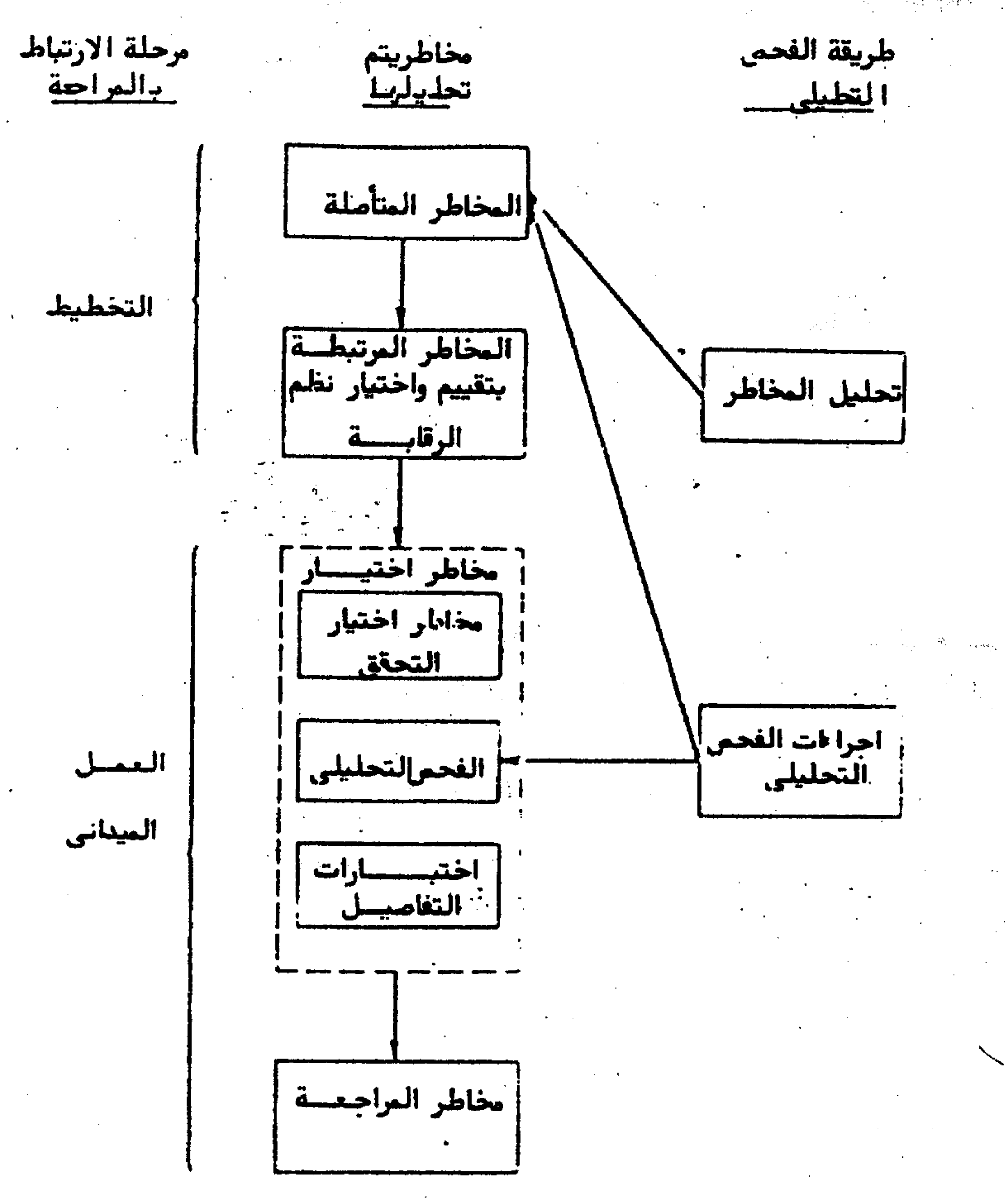
التشغيل Operating Risk ، المخاطرة المالية Financial Risk ومخاطرة السوق Market Risk ، ويطلق على تلك الانواع من المخاطر جميعا اصطلاح المخاطر العامة General Risk

وجدير بالذكر فان كل نوع من الانواع الثلاثة من المخاطر الموروثة يختلف بطبيعته عن مفهوم مخاطر الاعمال Business Risk وهو عبارة عن الاصطلاح الذى يستخدم عن طريق المحاسبين القانونيين المهنيين فى الواقع العملى للاشارة الى مخاطرة الخسارة، يمكن القول أنه بجانب ما اذا كان التحريف الجوهرى الذى لم يتم اكتشافه موجود اوغير موجود فان معظم العوامل التى تؤثر على المخاطر الموروثة تعتبر من ضمن العوامل التى تؤثر أيضا على مخاطر الاعمال ، على ذلك فبناك اشتراك وارتباط بين مفاهيم تلك الانواع من المخاطر.

وليس بخاف فان أفضل طريقة لفهم دور اجراءات الفحص التحليلى فى أداء عملية المراجعة هى دراسة المظاهر الثلاثة للمخاطر الموروثة على النحو التالى:

أ ـ مخاطرة التشغيل Operating Risk

ترتبط مخاطرة التشغيل باحتمال تقلب وتغير الارباح أو موقف السيولة او كلاهما معاً بشكل غير مقبول فى المستقبل ، ويرجع ذلك التغلب الى أسباب ترتبط بطبيعة البيئة التشغيلية المحيطة بمنشأة الاعمال على سبيل المثال الخدمات والمنتجات الموسمية أو ذات المخاطرة المرتفعة ، المنافسة الشديدة ، ألظروف الاقتصادية العامة التى تؤثر على الصناعة والاقتصاد وكل ماشابه ذلك من عوامل ، وجدير بالذكر فان كثيرا من هذه العوامل لايمكن التحكم فيه بسهولة عن طريق الادارة فى الاجل القصير ، بالاحرى يمكن تسيير تلك العوامل عن طريق التنويع الكفء والتخطيط طويل الاجل الفعال ، ولا شك فان زيادة المخاطر الموروثة عن طريق الارباح والاعسار المالى بالاضافة الى زيادة مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية سوف يؤدى الى تهديد مدى استمرارية المنشأة فى النشاط .



شكل رقم(٦/ ١/ ١) المخاطر المتأصلة فى مخاطر المراجعة الفحص التحليلى وفروع عملية ارتباط المراجعة

ب ـ **المخاطرة المالية** Financial Risk

ترتبط المخاطرة المالية بمقدرة منشأة الاعمال على مواجهة اعباء القروض والديون ، وبسبب الرغبة فى تحقيق درجة مرتفعة من الرافعة المالية، وبسبب عدم المقدرة على الحصول على تمويل ذاتى مقبول فان المنشأة قد تضطر الى تجميع أموال عن طريق الاقتراض الخارجى بشكل أكبر من الاعتماد على التمويل الذاتى (حقوق الملكية) ونتيجة لذلك تكون اعباء الفائدة مرتفعة بالنسبة الى الارباح الناتجة عن العمليات • وغنى عن القول فان مقدار القرض بالنسبة الى حق الملكية، ذلك الجزء من القرض الذى يعتبر قصير الاجل ، طبيعة علاقات الدائنين بوجه عام بالاضافة الى مقدار التدفقات النقدية من العمليات ـ فان كافة تلك المتغيرات تحدد معا ما اذا كانت المنشأة ذات مخاطره مالية جوهرية أم لا •

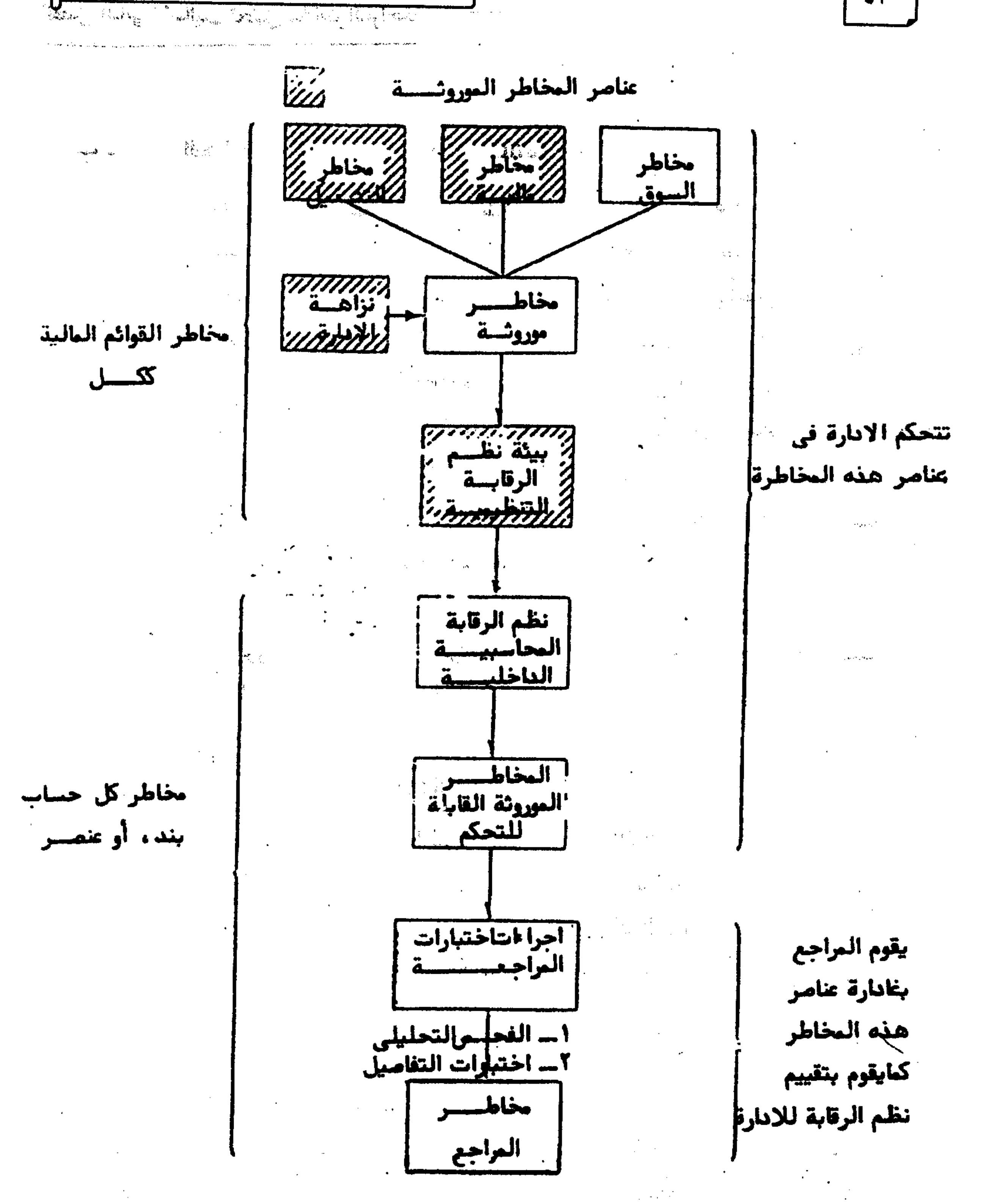
مرة أخرى فان زيادة المخاطرة المالية والمخاطر الموروثة يؤدى الى تهديد مدى استمرارية المنشأة فى النشاط •

جـ ـ **مخاطرة السوق** : Market Risk

ترتبط مخاطرة السوق بقابلية أسعار الاوراق المالية (الاسهم) للمنشأة للتغير فالتقلبات الجوهرية فى سعر السهم او الورقة المالية للمنشأة منسوبا الى سوق الاسهم او الاوراق المالية الشامل سوف يعكس ادراك المستثمرون وفهمهم بأن العوائد المستقبلة من الاسهم تعتبر ذات مخاطرة نسبيا ، وعلى النقيض فان الاسهم ذات الاسعار الثابتة نسبيا ترتبط بمخاطرة سوق منخفضة نسبيا •

تؤثر مخاطرة السوق على المخاطر الموروثة حيث ان الادراك الحسى لحملة الاسهم وفهمهم للمنشأة يمكن أن تؤثر على سلوك ادارة المنشأة، على الرغم من ذلك فهى لا ترتبط كالمعتاد بتقييم موقف استمرارية المنشأة كما هو الحال بالنسبة لمخاطرة التشغيل او المخاطرة المالية ، لذلك السبب فمخاطرة السوق ذات تأثير اقل على المخاطرة الموروثة ومن ثم فسوف تكون موضع اهتمام أقل من قبل المراجع•

يتضح جليا أن الانواع الثلاثة من المخاطر لا تعتبر مستقلة بشكل وثيق



شكل (٦/٢/١أ) المخاطر الموروثة والعوامل المرتبطة بها

حيث أن كل من مخاطرة التشغيل وا لمخاطر المالية يجب أن تؤثر على احساس وادراك المستثمرون بالمخاطرة ومن ثم تؤثر على مخاطرة السوق . لذلك فان الانواع الثلاثة منا لمخاطر لا يتم اضافتهم ببساطة معا لتحديد المخاطر الموروثة ، ويجب أن يأخذ المراجعذلك فى حسبانه عند التقييم الشامل والنهائى للمخاطرة ، أيضا فان التقييم الشامل للمخاطر الموروثة يجب أن تتضمن تقييم المراجعلسلامة تصرفات الادارة بجانب تحليل العوامل الثلاثة للمخاطرة ، وهذا يعنى أن التقييم الموجب المرتفع لسلامة تصرفات الادارة يمكن أن تخفف التقييم المرتفع للمخاطرة الموروثة . عملية تقييم السلامة الادارية يمكن أن تتضمن تقييم المعايير الاخلاقية ، درجة التحفظ فىسياسة الاعتراف بالدخل فضلا عن الاعراف المحاسبية الاخرى بالاضافة صراحة ووضوح الادارة مع المراجعين الداخليين والخارجيين .

يتم الربط بين العوامل الثلاثة للمخاطرة وتقييم السلامة الادارية معا للحصول على التقييم المبدئى للمخاطر الموروثة . يتم تخفيض تلك المخاطر عنطريق الادارة من خلال مستويين من نظم الرقابة هما :

١ ـ نظم الرقابة الداخلية التىتخفض أيضا مخاطر التحريف لعديد أو كافةحسابات أو بنود او عناصر القوائم المالية .

٢ ـ نظم الرقابة الداخلية التى تخفض المخاطرة المرتبطة بحساب أو بند أو عنصر وحيد .

وعادة ما يشار الى الاجراءات الاولى بنظم الرقابة التنظيمية أو الادارية

فى حين يطلقعلى الاجراءات الثانية بنظم الرقابة المحاسبية الداخلية .

ويتم عمل هذا التمييز لتسهيل المناقشة المرتبطةبالمخاطرة الموروثة .
وبسبب تباين وتشعبنظم الرقابة المحاسبية الداخلية تبعا للاغراض المختلفة ـ فان مجال الدراسة فى ذلك الفصل لايركز على تقييم تلك النظم ومدى تأثيرها على

تخفيض المخاطر الموروثة، فى الناحية الاخرى فان مراجعة نظم الرقابة التنظيمية تتضمن مجموعة من المتغيرات الرئيسية المحددة بشكل جيد نسبيا والتى تتميز بأنها شائعة الاستخدام لاغلب منشآت الاعمال ، لهذا السبب فان التركيز سينصب على التعامل مع نظم الرقابة التنظيمية فحسب وبصفة خاصة على اجراءات الفحص التحليلى ومراجعة نظم الرقابة التنظيمية والتى يتم دراستها غالبا كاجراء فحص تحليلى حيث أنها توجه للقيام بتطويز لاغراض ادراك وفهم طبيعة أعمال وتنظيم منشأة الاعمال • بوضح شكل رقم (٦/ ١ /ب) العلاقة بين العوامل المؤثرة على المخاطر الموروثة •

وفيما يلى سوف يتم وضع اطار يمكن للمراجع استخدامه فى تحليل مخاطرة التشغيل ،المخاطرة المالية والسلامة الادارية ونظم الرقابة التنظيمية، حيث ان لكل منهم تأثير رئيسى على المخاطرة الموروثة، ثم يتم تضمين مخاطرة السوق فى ذلك الاطار حيث ان لها تأثير قليل نسبيا على تلك المخاطرة، وبعد ذلك سوف يتم دراسة الطرق المرتبطة بتقييم المراجع للانواع الثلاثة عن المخاطر ونظم الرقابة التنظيمية بالاضافة الى سلامة الادارة بهدف الحصول على تقييم شامل ونهائى للمخاطر الموروثة •

٣/٢ تحليل وتقييم مخاطرة التشغيل

Analyzing Operating Risk

يتمثل هدف المراجع فى تحليل مخاطرة التشغيل فى تحديد وتقييم تلك الخصائص التشغيلية ـ للمنشآت أو التنظيمات موضع المراجعة ـ والتى تساهم وتشارك فى المخاطرة الموروثة • تلك الخصائص يمكن أن تشارك فى تلك المخاطرة فى ايا من الطريقتين التاليتين :

١ ـ عن طريق تحفيز الادارة او العاملين بالمنشأة موضع المراجعة فى احداث وعدم الافصاح عن تحريف الحسابات •

أو ٢ ـ عن طريق جعلها أكثر صعوبة للادارة لمنع او اكتشاف أى تحريف ، بصرف النظر عن فعالية نظام الرقابة الداخلية المستخدم .

الخصائص فى الحالة الاولى غالبا هى تلك المرتبطة بالاداء المالى وموقف المنشأة محل المراجعة أو الحاجة المالية لاحد العاملين بينما الخصائص فى الحالة الثانية هى تلك المرتبطة فى الغالبية العظمى بالتعقيد فى التنظيم على سبيل المثال المرتبط بتباين وحجم خطوط المنتج ، واللامركزية فى التنظيم فضلا عن الانتشار الجغرافى وما الى ذلك .

يجب على المراجع ان يبحث عن تلك الخصائص على الاقل فى خمسة مجالات، كل منها يمكن أن يوفر التحفيز أو الفرصة او كلاهما معا لعمل التحريف فى القوائم المالية :

١ ـ المبيعات .
٢ ـ الانتاج والتوزيع .
٣ ـ الهيكل التنظيمى .
٤ ـ الامور القانونية او المرتبطة باللوائح.
٥ ـ التخصيصات المقيدة الاخرى .

والمدخل المفيد لاجراء ذلك التحليل يعتمد على استخدام قائمة استبيان Checklist فى شكل قائمة استقصاء والتى تستخدم غالبا فى تخطيط ومراجعة عملية المراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يجب أن تحدد هذه القائمة الخصائص الملائمة فى كل مجال من المجالات الخمسة، حيث يتعين على المراجع أن يشير الى غياب وشدة المخاطره المرتبطة بكل مجال .

المبيعات Sales

عند تحليل مبيعات المنشأة موضع المراجعة فان المراجع يتطلع ويبحث بصفة رئيسية عن مؤشرات التدهور الاساسية فى اداء المبيعات، فى المستوى الاول

يجب على المراجع دراسة خصائص البيئة الصناعية أو التجارية التى تعمل فيها المنشأة محل الصناعة، هل تعمل المنشأة فى سوق محلى أو اقليمى أو دولى ، كيف تؤثر اللوائح الحكومية أو الاتفاقات التجارية على الصناعة و التجارة ؟ يمكن للمراجع أن يحدد ما اذا كان هناك تغير محتمل فى اتجاه المبيعات من عدمه فى ضوء ذلك.

فى حين تدرس اسئلة المستوى الثانى فعالية المنشأة موضع المراجعة فى القيام وتطوير الخطة التسويقية، هل تقوم المنشأة بتحليل شريحتها التسويقية (أو نصيبها فى السوق) بتفصيل كاف لاكتشاف التغيرات المحلية او الاقليمية الجوهرية ؟ هل تم عمل تنبوءات بالمبيعات ـ فاذا كان الامر كذلك . كيف يتم الحصول عليها ؟ ما درجة دقتها ؟ هل قامت الادارة بعمل خطة لتنويع المنتج ؟ هل هناك استراتيجية للمناقشة ؟ ـ بمعنى هل قررت الشركة المنافسة فى السعر، الجودة، الخدمة والى غير ذلك من هذه السوامل .

لاشك ان دراسة كافة تلك الاسئلة سوف تساعد المراجع على تقييم نقاط القوة فى أداء المبيعات للشهور القادمة.

فى المستوى الثالث يبحث المراجع عن بعض العوامل الخارجية التى تؤثر على البيئة المتنافسة للمنشأة.

فى الجانب الايجابى يجب على المراجع أيضا أن يأخذ فى اعتباره النمو الاساسى فى المبيعات ، فالنمو الجوهرى فى المبيعات والذى لم يتم تفسيره وايضاحه بشكل مباشر عن طريق الظروف الصناعية أو التسويقية يجب أن يتم فحصه ودراسته.

الانتاج والتوزيع Production And Distribution

كما هو الحال فى المبيعات ، يقوم المراجع بدراسة نظام الانتاج والتوزيع فى الشركة موضع المراجعة من أجل اكتشاف ما اذا هناك أى عوامل موجودة أو يمكن ان تكون موجودة فى الزمن القريب ذات تأثير سلبى على عمليات المنشأة، على سبيل المثال هل هناك ضمان لامكانية الحصول على المواد الخام الضرورية عند اسعار معقولة ؟ هل هناك تغير مخطط فى موقع المعدات والالات ؟ ما هى حالة

العلاقات العمالية ؟ ومتى ستنتهي العقود الحالية ؟ هل سيتم تطبيق عمليات انتاجية جديدة في الاجل القريب، فاذا الامر كان ذلك ـ فماهوالمدى الذي سينتشر اليه عملية التوزيع ؟ لا شك آن تحليل هذه الاسئلة سوف يمكن المراجع من تقييم المخاطر الكامنة المرتبطة بالانتاج، هذا ويمكن تخصيص أسئلة مماثلة لنظام التوزيع بالمنشأة محل المراجعة •

الهيكل التنظيمي Organizational Structure

بسبب درجات ا لتعقيد المختلفة يمكن القول بأن بعض الهياكل التنظيمية ذات درجة مخاطر موروثة بشكل أكثر ارتفاعا من البعض الاخر على سبيل المثال فان منشآت الأعمال التي تكبر بفعل التوسع الداخلي (التسهيلات، العاملين الادارة ٠٠) ذات درجة مخاطرة اقل من تلك المنشآت التي تكبر عن طريق الاندماج ، حيثتواجه المنشأة الأخيرة صعوبات واضحة في الحفاظ على معايير رقابة الجوده أو الاحتفاظ باستمرارية السياسة الادارية، حيث ينقصها أنساق الهدف والثبات في نظم المحاسبة ونظم التقرير الداخلية، أيضا فان التوسع تحت أي نوع يعرض المنشأة الى مخاطر عندما تكون الاسواق الجديدة لم تفهم بعد جيدا عن طريق الاداء لاسيما الاسواق الدولية ، يجب على المراجع ان يقوم بتقييم المخاطرة المرتبطة بالتوسع عن طريق تقييم مقدرة الادارة على الرقابة على النشاط التفاضلي للتوسع، واعطاء عنايةخاصة بطريقة التوسع والانتشار الجغرافي•

الموضوع الثاني والمرتبط بالهيكل التنظيمي هو مدى التنويع للمنتج ، وكلما زاد التنويع كلما ز اد الطلب على قدرة الادارة على الرقابة على عملياتها ، هل للادارة الخبرة اللازمة للرقابة وتقييم أعمالها في كل مستوى؟ هل قامت الادارة بتطوير النظام المحاسبي الموحد ونظام التقرير الداخلي لكافة قطاعاتها ؟

الأمور المرتبطة بالقوانين واللوائح Legal Or Regulatory Matters

في بعض الحالات قد تمثل الامور المتعلقةبالقوانين واللوائح مخاطرة جوهرية للعمليات المنشأة، التراخيص والبراءات وحقوق النسخ تمثل مجرد أمثلة من تلك الامور • يجب على المراجع ان يقوم بفحص ودراسة هذه الامور ،عن طريق

استشارة خبراء الصناعة، والمستشار القانونى للشركة وما الى ذلك بهدف تحديد طبيعة ومدى تلك الامور .

المحددات والقيود الاخرى Other Restrictive Commitments

هناك تخصيصات تجارية وعمالية يمكن أن تؤثر على مخاطر أعمال المنشأة عن طريق تخفيض مرونتها فى التعامل مع ضغوط المنافسة داخل الاقتصاد أوالصناعة يجب أن يفحص المراجع بصفة خاصة تلك التخفيضات المحددة فى المجالات التالية :

- عقود الاستئجار للالات والمعدات الرئيسية .
- عقود العمل .
- الاتفاقات التسويقية .

ويعتبر أفضل مصدر لتلك المعلومات عادة هو الاستفسار من ادارة المنشأة، وادارة النقابات العمالية ومستشارين الصناعة .

تقييم مخاطر التشغيل Evaluating Operating Risk

توفر المناقشة السابقة الاساس للمراجع لتغطية المؤشرات الممكنة والمختلفة لمخاطر التشغيل ، بغرض التوصل الى التقييم الكامل ويجب على المراجع ان يدرس ما اذا كان أى من هذه المؤشرات قد لوحظ بأنه سلبى (بمعنى ذو مخاطرة) — من ثم يؤخذ بشكل فردى أو معا مع غيره من المؤشرات السلبية — بشكل جوهرى الامر الذى يتعين معه القيام بتعديل فى النطاق المخطط لعملية المراجعة . بالاضافة لذلك يجب أن يقوم المراجع باعداد تحليل للمؤشرات المرتبطة بمخاطرة التشغيل . تعتبر المؤشرات الاربعة التالية هى المؤشرات الاكثر استخداما بشكل شائع لتقييم الربحية :

- الارباح لكل سهم Earnings Per Share
- العائد على الاصول Return On Assets
- العائد على حقوق الملكية Return On Equality
- صافى الربح الى المبيعات Net Profit To Sales

التدهور الجوهرى فى أى من هذه المؤشرات خلال فترة الثلاثة سنوات سوف يشير الى مخاطر تشغيل متزايدة، أيضا فان مؤشرات المنشأة يجب أن يتم مقارنتها بمتوسطات الصناعة الملائمة – أيضا تشير الاختلافات الجوهرية الى مخاطرة التشغيل • مع ذلك متوسطات الصناعة غالبا ما قد تكون غير ملائمة بالنسبة للمنشأة موضع المراجعة بسبب أن العوامل الفريدة التى تؤثر على المنشأة فان المراجع ينبغى أن يأخذ ذلك فى حسبانه بحيث يضع اعتماده الرئيسى على اتجاه هذه المؤشرات فى حين يستخدم متوسطات الصناعة بشكل قانونى•

٤/٢ تحليل وتقييم المخاطرة المالية
Analyzing Financial Risk

يقوم المراجع بتحليل الهيكل المالى للمنشأة لاغراض تقييم المخاطرة الموروثة المرتبطة بقدرتها على مواجهة أعباء الاقتراض ، القروض قصيرة الاجل على وجه الخصوص فضلا عن القروض طويلة الاجل •

من الآن فصاعدا فسوف يشار الى القدرة على مواجهة أعباء القروض قصيرة الاجل باصطلاح السيولة Liquidity فى حين يشار الى القدرة على مواجهة أعباء القروض طويلة الاجل باصطلاح الرافعة Leverage

يجب على امراجع أن يقوم بدراسة طريقتى تحليل المخاطر المالية •
أحد هذه الطرق ترتكز على قضية مدى استمرارية المنشأة فى النشاط Going Concern Question بعبارة أخرى التنبوء بما اذا كانت المنشآة ستصبح فى حالة افلاس Bankruptcy خلال فترة التخطيط أم لا ؟ وذلك المظهر يمكن اعتباره مقياس نهائى للمخاطرة المالية ومن ثم فهو سيكون ملائما فقط فى حالات نادرة•

أما الطريقة الثانية من التحليل فهى تنظر وتتطلع الى ظروف أقل قسوة والذى يمكن أن يطلق عليها بالاعسار المالى Financial Distress وهذا يعنى أن المنشأة ستكون فى موقف يمكن أن يؤدى الى الفشل Failure

اذا لم يتم تصحيحه ، وسوفيتم افتراض ان الوسائل المرتبطة بالمعالجة متـــاح الحصول عليها ٠

أ ـ التنبوء بالافلاس Predicting Bankruptcy

يمكن ان يستخدم المراجع اما مدخل المؤشر الرئيسى Key Indicator أو مدخل التحليل الاساسى Fundamental Analysis بغرض التنبوء بالافلاس ، حيث يعتبر المدخل الأول مفيدا لاغراض تحديد ما اذا كانت المنشأة فى حالة افلاس أو تقترب بشكل كبير من حالة الافلاس٠ بينما توفـــر الطريقة الثانية تنبوء دقيق وذو مغزى بالمستقبل خلال فترة تتراوح ما بين سنتيـن الى خمسة سنوات ٠ من ثم فان المدخل الثاني يعتبر أقل دقة ولكنه أكثر فائـــدة حيث يمكنه التنبوء لفترة طويلة ٠

يمكن تحديد أهم المؤشرات الرئيسية التى يستخدمها المراجع علـــى النحو التالى :

١ ـ زيادة الخصوم المتداولة عن الأصول المتداولة ٠
٢ ـ التخلف عن سداد الدين ٠
٣ ـ اعادة التفاوض بخصوص عقد الاستئجار أوبشأن ديون أخرى ٠
٤ ـ انخفاض التدفق النقدى المتوقع من العمليات عن مقدار الديون المستحقة السداد ٠
٥ ـ زيادة الخصوم الاجمالية عن الاصول الاجمالية ٠

يجب أن يقوم المراجع بدراسة جوهر تلك المؤشرات وأخذ مغزاها فـــى الحسبان عند تقرير ما اذا كانت الحالة تشير الى أن المنشأة فى حالة افلاس أم لا ٠

فى الجهة الأخرى فان مدخل التحليل الاساسى يرتكز بصفة رئيسيـــة على تحليل المؤشرات المالية Financial Ratios ، وقد قدم كل من بيفر (١٩٦٦) والتمان (١٩٦٨) ابرز دراستين لاستخدام المؤشرات المالية فى التنبوء بالافلاس ٠

ويمكن ابراز أفضل مؤشرات ذات المقدرة التنبوئية على افلاس منشـــآت الاعمال فى جدول رقم (٦ / ٤ /أ) ٠

جدول رقم (٦/٤/أ)
المؤشرات المستخدمة فى التنبوء
بافلاس منشأت الاعمال (١)

نوع المؤشر	مؤشر بيفر	مؤشر التمان
١ ـ مؤشرات التشغيل	أ ـ العائد على اجمالى الاصول (٢)	أ ـ العائد على اجمالى الاصول (١) ب ـ المبيعات الى اجمالى الاصول (٢)
٢ ـ مؤشرات الرافعة	أ ـ اجمالى القروض الى اجمالى الاصول (٣) ب ـ التدفق النقدى الى اجمالى القروض (١)	أ ـ القيمة السوقية لحقوق الملكية الى اجمالى القروض (٣)
٣ ـ مؤشرات السيولة (١)	أ ـ رأس المال العامل الى اجمالى الاصول (٤) ب ـ نسب التداول (٥)	أ ـ رأس المال العامل الى اجمالى الاصول (٥)
٤ ـ مؤشرات أخرى	أ ـ (الاصول السريعة ـ الخصوم المتداولة) الى مصروفات التشغيل (باستثناء الاهلاك)	أ ـ الارباح المحتجزة الى اجمالى الاصول (٤)

(١) هذه المؤشرات مأخوذة من دراسات بيفر (١٩٦٦) والتمان (١٩٦٨)، ترتيب الاهمية النسبية لكل مؤشر فى كلا الدراستين قد تم الاشارة اليه فيما بين الاقواس بعد كل نسبة أو مؤشر.

(٢) وجد بيفر ان مؤشر التدفق النقدى الى اجمالى القروض يعتبر من اكثر المؤشرات فائدة فى التمييز بين منشات الاعمال فى حالة افلاس او فى حالة عدم الافلاس، بينما لم يستطع التمان استخدام متغير التدفق النقدى حيث لم يكن لديه ارقام الاهلاك من ثم لم يستطع حساب التدفق النقدى، من ثم فلم يكن من الممكن التعرف على ما اذا كان هذا المتغير قد تم اداوءه بشكل جيد متكافىء بالنسبة لالتمان.

قامت تلك الدراسات باستخدام وتطبيق منهجية احصائية لتحديد مجموعة المؤشرات الاكثر قدرة تنبوءية، من ثم يمكن النظر الى تلك المؤشرات باعتبارها المتغيرات الرئيسية فى تحديد حالات الافلاس المحتملة. يلاحظ أن نتائج الدراستين السابقتين متسقة. تعتبر مؤشرات التشغيل أو الرافعة هى الاكثر أهمية بينما تعتبر مؤشرات السيولة مؤشرات غير جيدة. من ثم يجب على المراجعين دراسة جوهرية ذلك الدليل ،حيث من جهة فان مؤشرات السيولة على سبيل المثال نسبة التداول ، مؤشرات معدل الدوران ــ معدل دوران المدينين أو معدل دوران المخزون، بالاضافة الى غيرها من مقاييس السيولة تعتبر متغيرات رئيسية فى تحليل المخاطر المالية . تشير تلك النتائج بوضوح الى أن المؤشرات الاخرى توفر تنبوءات أفضل.

يعتبر تصنيف المؤشرات المالية الى مؤشرات تشغيلية، الرافعة او السيولة من أهم التصنيفات وأكثر شيوعا من حيث الاستخدام فى مجال ادبيات تحليل القوائم المالية ، يوضح جدول رقم(٦ / ٤ /ب) عدد ٢٤ مؤشر باعتبارها أكثر المؤشرات أهميةفضلا عن كيفيةحساب تلك المؤشرات.

ولا شك أن الجانب المفيد لنموذجالتمان يتمثل فىأنه يسمح باجراء حساب الترتيب الرقمى لاحتمال افلاس منشأة الاعمال ، ويطلق على هذا النموذج اصطلاح Altman Z-Score ويمكن حسابه على النحو التالى:

Z-Score = ٣ر٣ (العائد على اجمالى الاصول)
+ ٩٩ر (المبيعات الى اجمالى الاصول)
+ ٦ر (القيمة السوقية لحقوق الملكية الىإجمالى القروض)
+ ٢ر١ (رأس المال العامل الىإجمالى الاصول) .
+ غر١ (الارباح المحتجزة الى اجمالى الاصول)

كلما انخفضت Z-Score ، كلما زادت احتمالات حدوث الافلاس. فاذا كانت Z-score اقل من ٨١ر١ فانه يوجد هناك احتمال قوى للافلاسداخل السنتين القادمتين ، بينما اذا كانت أكبر من

٢ر٩٩ فان ذلك يشير الى وجود فرصة قليلة لحدوث الافلاس، خلال المدى الـذى يتراوح ما بين ١ر٨١ ، ٢ر٩٩ يوجد هناك احتمال متزايد لتصنيف المنشأة بشكل غير صحيح. يجب على المراجع عند مقارنة وتفسير Z-Score أن يكون على علم بما يلى :

جدول رقم (٦/٤/ب)

طبيعة وكيفية حساب المؤشرات الهامة

أ ـ المؤشرات التشغيلية Operating Ratios	
١ ـ العائد على المبيعات	الارباح قبل الضرائب بالاضافة للبنود غيرالعادية ÷ صافى المبيعـات
٢ ـ العائد على اجمالى الاصول	الارباح قبل الضرائب بالاضافة للايرادات غير العادية + الفوائـد ÷ متوسط اجمالى الاصـول
٣ ـ العائد على صافى الثـروة الملموسة	الارباح قبل الضرائب والايرادات غير العادية ÷ متوسط صافى الثروة الملموسة
٤ ـ النسبة المئوية للتغيـر فى الارباح	الربح قبل الضرائب والايرادات غير العادية فىالسنة الحالية ـ الربح قبل الضرائـب والايرادات غير العادية فىالسنة السابقة ÷ الربح قبل الضرائب والايرادات غير العادية فى السنة السابقة
٥ ـ النسبة المئوية للتغير فى المبيعـات	مبيعات السنة الحالية ـ مبيعات السنة السابقة ÷ مبيعات السنة السابقـة

٦ ـ المبيعات الى اجمالي الاصول

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالى الاصول}}$$

٧ ـ معامل تغير صافى الدخل

$$\frac{\text{الانحراف المعيارى لصافى الدخل}}{\text{متوسط صافى الدخل}}$$

ب ـ مؤشرات الرافعة Leverage Ratios

٨ ـ القروض طويلة الاجل الى اجمالى الخصوم

$$\frac{\text{القروض طويلة الاجل}}{\text{القروض طويلة الاجل + حقوق المساهمين}}$$

٩ ـ صافى الاصول الملموسة الى القروض طويلة الأجل

$$\frac{\text{صافى الاصول الملموسة}}{\text{القروض طويلة الاجل}}$$

١٠ ـ رأس المال العامل الى القروض طويلة الاجل

$$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{القروض طويلة الاجل}}$$

١١ ـ تغطية الاعباء الثابتة

$$\frac{\text{صافى الدخل بعد الضريبة + الفائدة + القيمة التأجيرية}}{\text{الفائدة + القيمة التأجيرية}}$$

١٢ ـ التدفق النقدى الى اجمالى القروض

$$\frac{\text{التدفق النقدى}}{\text{اجمالى القروض}}$$

١٣ ـ اجمالى القروض الى اجمالى الأصول

$$\frac{\text{اجمالى القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

١٤ ــ القيمةالسوقية لحقوق الملكية الىالقيمة الدفترية للقروض

$$\frac{\text{القيمةالسوقية لحقوق الملكيــة}}{\text{اجمالـــى القـــروض}}$$

١٥ ــ تغطية الفوائـــد

$$\frac{\text{صافى الدخل بعد الضريبة + الفـائدة}}{\text{الفائـــدة}}$$

١٦ ــ القروض طويلة الاجل الى حقوق الملكية

$$\frac{\text{القروض طويلة الاجل}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

١٧ ــ صافى الثروة الملموسة الى اجمالى القــروض

$$\frac{\text{متوسط صافى الثروة الملموســـة}}{\text{اجمالى القـــروض}}$$

جـ ــ موءشرات السيولة Liquidity Ratios

١٨ ــ رأس المال العامل الـــى اجمالى الاصـــول

$$\frac{\text{رأس المال العامـــل}}{\text{اجمالى الاصـــول}}$$

١٩ ــ نسب التـــداول

$$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢٠ ــ الموءشر السريع

$$\frac{\text{النقدية + الاوراق المالية + صافى المدينين}}{\text{الخصوم المتداولـــة}}$$

٢١ ــ نسبة السيولـــة

النقدية + الاورراق المالية + صافىالمدينين

٢٢ـ معدل دوران رأس المال العامل = المبيعات / متوسط رأس المال العامل

٢٣ـ معدل دوران المدينين = صافي المبيعات / متوسط المدينين

٢٤ـ معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

ملاحظات:

صافي الثروة الملموسة = حقوق المساهمين ـ الاصول غير الملموسة .
القروض طويلة الاجل = الالتزامات طويلة الاجل ـ الضرائب المؤجلة
صافي الاصول الملموسة = اجمالي الاصول ـ (الاصول غير الملموسة + الخصوم المتداولة + الضرائب المؤجلة)
رأس المال العامل = الاصول المتداولة ـ الخصوم المتداولة
التدفق النقدى = صافي الدخل بعد الضريبة ـ الايرادات غير العادية + الاهلاك + الضرائب المؤجلة.
القروض قصيرة الاجل = أوراق مستحقة السداد خلال سنة مالية واحدة + الجزء الجاري من القروض طويلة الاجل .

١ ــ ان مقياس Z-Score لا يوفر تقديرات دقيقة اذا ما استخدم للتنبوء فى المستقبل لمدة سنتين ، حيث أنه يوفر تنبوءات دقيقة اذا ما استخدم للتنبوء خلال سنة مالية واحدة فقط •

من ثم فلابد من التحفظ عند استخدام نموذج ذو فترتين ماليتين ، حيث أنه قد يشير الى التنبوء بافلاس منشآت مازالت مستمرة فى النشاط •

٢ ــ هناك ثلاثة مؤشرات يمكن أن تكون قيمتها بالسالب(العائد على اجمالى الاصول ، رأس المال العامل ، الى اجمالى الاصول ، الارباح المحتجزة الى اجمالى الاصول) ومن ثم سوف يتم طرحهم عند الحصول على مقياس أوالمقياس الذى يمكن عن طريقه التمييز بين المنشآت التى يحتمل أن تعلن افلاسها والمنشآت التى يحتمل أن تعلن افلاسها •

٣ ــ هناك مؤشرات يتم ادخالها فى النموذج كارقام عشرية بدلا من مجرد نسب مئوية مطلقة(على سبيل المثال ــ المبيعات / الاصول = ٢ بدلا من ٢٠٠٪) •

٤ ــ يفترض النموذج أن البيانات المالية التيتضمنها موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها •

٥ ــ ان النموذج يمكن تطبيقه فقط على منشآت صناعية •

ب ــ التنبوء بالاعسار المالي Predicting Financial Distress

الاعسار المالى تعتبر حالة أخف قسوة من الافلاس ، لكنها تساهم فى المخاطر الموروثة عن طريق خلق جو او مناخ الذى فيه يمكن الادارة أن تدفع أو تحفز نحو القيام بتحريف بعض البيانات المالية • توجد تلك الحالة عندما تكون بدائل او اختبارات التمويل محدودة •

كما هو الامر فى حالة الافلاس ، يمكن للمراجع تحليل الاعسار المالى عن طريق استخدام أما مدخل المؤشرات الرئيسة أو مدخل التحليل الاساسى حيث

يشير أحد أو أكثر من المؤشرات الرئيسية الى الاعسار المالى أو القرب من حالة الاعسار المالى، حيث يعتبر مؤشر الاتجاه غير المقبول للتدفق النقدي أكثر المؤشرات أهمية .

يستخدم التحليل الاساسي لدراسة العلاقة بين الانحدار المتدني للسنوات والمؤشرات المالية، نتائج تلك الدراسات يمكن ايضاحها فى جدول رقم (٦/٤/ ج) ، حيث يلاحظ أن مؤشرات التشغيل والرافعة مازالت تمثل افضل مؤشرات للتنبوء بشكل ثابت، فى حين أن مؤشرات السيولة نادرا ما تستخدم.

يجب على المراجع بعد ذلك ان يدرس الاتجاهات غير المقبولة فى أى من هذه المؤشرات ويعمل على تفسيرها باعتبار أنها تشير الى الاعسار المالى.

اقتراحات مرتبطة باستخدام التحليل الاساسي

Suggestions For Using Fundamentals Analysis

الاستخدام السليم للتحليل الاساسي الذى يتأسس على المؤشرات المالية سوف يتم ابرازه على النحو التالى :

١ ـ يجب أن يتم مقارنة المؤشرات بصفة أساسية خلال الفترات الزمنية المختلفة، وبصفة ثانوية بمتوسطات الصناعة، حيث غالبا ما توجد أسباب قد تجعل مؤشرات المنشأة مختلفة عن متوسطات الصناعة وهو الامر الذى لا يعكس المخاطرة المالية .

باستخدام تحليل اضافى مع ذلك يمكن للمراجع الحصول على معلومات اضافية عن طريق مقارنة اتجاه مؤشرات المنشأة باتجاه تلك المؤشرات بمجموعة الصناعة، بهدف الحصول على تحليل يتميز بالتوقيت المناسب وفعالية التكلفة يمكن للمراجع الاحتفاظ بتلك المعلومات داخل حاسب الكترونى ويقوم بعمل برامج بذاكرة الحاسب وتقديم المؤشرات المرغوبة بشكل سهل ومرن .

جدول رقم (٦/٤/جـ)

المؤشرات المستخدمة في التنبوء بالاعسار المالي

نوع المؤشر	دراسات الباحثين				
	هوريجـون	بوجي وسولدوفسكي	ويست	بينشيز ومينجو	بيكر وجوسمان
مؤشرات التشغيل	أ) العائد على المبيعات ب) العائد على صافي الثروة الملموسة	أ) العائد على إجمالي الاصول ب) معامل التغير لصافي الدخل	أ) معامل التغير لصافي الدخل	أ) العائد على اجمالي الاصول	أ) العائد على المبيعات ب) العائد على إجمالي الاصول
مؤشرات الرافعة	أ) صافي الثروة الملموسة الى إجمالي القروض	أ) القروض طويلة الاجل الى إجمالي الالتزامات ب) تغطية الفائدة	أ) القروض طويلة الاجل الى حقوق الملكية	أ) القروض طويلة الاجل الى إجمالي الاصول ب) تغطية الفائدة	أ) القروض طويل الاجل الى اجمالي الالتزامات ب) التدفق النقدى الى اجمالي القروض طويلة الاجل
مؤشرات السيولة	أ) معدل دوران رأس المال العامل	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

٢ ـ ليس هناك دليل اثبات بأن المستوى المحدد مقدما لأى موءشر يمكن أن يستخدم كعلامة لتقييم المخاطرة المالية ، وكما هو مشار سابقا فان الاختلافات فى الموءشرات قد لا تعكس الاختلافات فى المخاطرة ٠

٣ ـ مشكلة القابلية للمقارنة تزداد نتيجة المجموعة المختلفة للاعراف المحاسبية التى قد تتغير داخل المنشأة الواحدةخلال الفترات الزمنية المختلفة ٠

٤ ـ استخدام الموءشرات يمكن أن يكون عرضة لنفس الحدود التى تتعرض لها البيانات المالية على سبيل المثال ٠ نقص البيانات بالقيم النقدية الثابتة أوبالقيم النقدية الحالية ، اثر التقديرات المحاسبية، أثر تحفظ الادارة على مستويات المخزون وتكاليف الوحدة ٠

تقييم المخاطرة المالية Evaluating Financial Risk

يرتكز تقييم المراجع للمخاطر المالية على مراجعة موءشرات الاعسار وعلى اتجاه الموءشرات المالية السابق ذكرها ٠ فاذا كان احد أو أكثر من تلك الموءشرات او النسب المالية يشير الى هبوط او انحدار المركز المالى والمخاطرة المرتفعة، فان المراجع سوف يأخذ فى الحسبان تلك الموءشرات أوالمعدلات الجوهرية، لعملية المراجعة٠

بغرض اجراء هذا التقييم يجب على المراجع أن يعترف بالاهمية الخاصة لتقييم مقدار وتوقيت ومقدار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، ولا شك ان ذلك يعتبر احد العوامل الاكثر أهمية فى المخاطر المالية ٠

بغرض مساعدة المراجع فى عملية التقييم فانه يجب أن يتم دراسة درجة مرونة المنشأة فى معالجتها للامور المالية، وما هى درجة مرونتها فى تخفيض التكاليف؟ هل يمكن تأجيل تكاليف الصيانة أو البحوث والتجريب دون ان يوءدى ذلك الى اثار خطيرة طويلة الاجل ؟ ماهى درجة المرونة المرتبطة بسياسة المنشأة فى

توزيع الارباح ؟ هل يمكن تخفيض تلك الارباح الموزعة بدون اثار خطيرة ؟

لا شك أن دراسة تلك الاسئلة يمكن أن يوفر بعد نظر اضافى بغرض تقييم المخاطرة المالية ٠

٥/٢ تحليل سلامة ونزاهة الادارة
Analyzing Management Integrity

بصرف النظر عن عوامل التحفيز على التحريف التى يساهم فيها أيا من مخاطرة التشغيل أو المخاطر المالية ، يجب على المراجع أن يقوم بتقييم ميل أو نزوح الادارة الى الاستجابة الى النزاهة والكمال ، على سبيل المثال هل يظهر الادارة ميل نحو تعظيم الارباح وتصويرهابوسائل مختلفة ؟ سوف يكون لدى المراجع شعور طبيعى بخصوص ذلك الاجراء من خلال العمل مع ادارة المنشأة عند تخطيط عملية المراجعة فضلا عن ذلك ، فهناك عديد من المؤشرات المرتبطة بهذه المشاكل أهمها :

١ ـ القرار الخاص بتأجيل أو ترحيل بعض بنود المصروفات العادية ٠

٢ ـ الميل الىعمل معاملات أو مستحقات للاحداثالاقتصادية محل التساؤل ٠

٣ـ تغيير معين فى سياسة الخصم المرتبطة بالمخزون غير القابل للبيع٠

٤ ـ تغير معين فى سياسة الائتمان المرتبطةبحسابات المدينين غير القابلة للتحصيل ٠

يجب أن تكون هذه المؤشرات موضععناية المراجع حيث أن لها تأثير محتمل على المخاطر الموروثة، ولا شك فان هناك كثير من الدراسات التى أجريت بشكل مفصل لدراسة غش الادارة Management Fraud (ينظر دراسة البرت ١٩٨٢ ، دراسة البيوت ولينجهام ١٩٨٠)

٦/٢ تحليل نظم الرقابة التنظيمية

Analyzing Organization Controls

نظم الرقابة التنظيمية هى عبارة عن السياسات والاجراءات الادارية المصممة لاغراض تخفيض الاحتمال الخاص بحدوث تحريف جوهرى فى القوائم المالية .

خصائص المنشأة التى تصنع مشكلة الرقابة

Firm Characteristics Which Make Control Difficulty

قبل مراجعة عناصر النظام السليم لاجراءات الرقابة التنظيمية يتعين دراسة خصائص المنشأة التى تسبب صعوبة ومشكلة بوجه عام لتطبيق هذه النظم بشكل فعال :

١ ــ اللامركزية المرتبطة بتنفيذ أى وظيفة من وظائف الانتاج، التسويق، التمويل والمحاسبة .

٢ ــ الانتشار الجغرافى .

٣ ــ النمو السريع للمنشأة أو الصناعة .

٤ ــ النمو الحديث عن طريق الاندماج بدلا من التوسع الداخلى .

٥ ــ اتجاه الادارة العليا غير المؤيد للمناخ السليم للرقابة .

٦ ــ انتشار وتنوع عمليات المنشأة ومنتجاتها وعملياتها التصنيعية .

٧ ــ التغيرات السريعة والمستمرة فى المنتجات أو الخدمات .

٨ ــ التقرير عن طريق موظفى التشغيل للمديرين غير الماليين والشعور بأنه ليس هناك حاجة للتوافق مع السياسات والاجراءات الرقابية .

٩ ــ معدل الدوران المرتفع للعاملين بصفة خاصة موظفى الادارة .

١٠ ــ المقاومة عن طريق الموظفين العاملين الفنيين والمبدعين لامور وقضايا الرقابة .

١١ ــ وجود عاملين وموازنةمحددة لتدعيم نظم الرقابة السليمة .

١٢ ــ عمليات أجنبية .

١٣ ــ اللوائح الحكومية .

١٤ ــ خطط ادارية للتعويض ترتكزعلى النتائج المالية التى يتم التقرير عنها والتى تخلق حافز معين للتقرير المتميز أو غير السليم .

١٥ ـ نقص الكفاءة أوالصلاحية أو الاهمال الموجود بين العاملين بقسم امساك الدفاتر والسجلات •

١٦ ـ توافر درجة او مدى مرتفع من الحكم الشخصي المطلوب في السجلات المحاسبية مثل الحكم الشخصي المرتبط بالتقديرات المحاسبية (المخصصات) او المستحقات •

يمكن للمراجع أن ينظر لتلك الخصائص علىأنها عناصر للمخاطرة الموروثة ، الامر الذى قد يؤدى الى عدم قيام الادارةبتطوير مجموعة من السياسات والاجراءات الرقابية سريعة الاستجابة •

عناصر النظام السليم للنظم الرقابية التنظيمية Elements Of A Sound System Of Organizational Controls.

يمكن تلخيص السياسات والاجراءات الادارية التى تشكل نظام الرقابة السليم على النحو التالى :

١ ـ السياسات Policies

أ ـ تخصيص الادارة العليا لنظام الرقابة •

ب ـ تكوين مجالات ومناطق مسئولية واضحة •

جـ ـ دليل الشركة للسلوك والاخلاقيات•

د ـ استقلال الوظائف المالية والتشغيلية •

هـ ـ ضمان ان موظفى الادارة المالية على معرفة ودراية بعمليات الشركة •

و ـ التأكيد على الاشراف والمراقبة لكل من المعاملات مع الاطراف المرتبطة وخطط الحوافز المعدة عن طريق الادارة •

ل ـ ضمان أن موظفى الادارة المالية لديهم خلفية محاسبية جيدة وحديثة •

م ـ التأمين على الاصول والتسهيلات والتأمين على حياة المسئولين الرئيسيين بادارة المنشأة •

ن ـ وجود وظيفة المراجعة الداخلية بشكل قوى وفعال •

ى ـ بيئة سليمة لادارة ممتلكات المنشأة •

الاجـــــراءات Procedures

أ ـ توصيف سليم للوظائف وخرائط تنظيمية ذات مغزى .

ب ـ خطط للعمل مرتبطة بها .

جـ ـ استخدام اجراءات تصمم لتشجيع اداء الوظيفة المحددة ولاكتشـــاف احتمال التصرف أو السلوك غير الاخلاقى.

د ـ استمرار برامج التعليم والتدريب للموظفين والعاملين .

هـ ـ اجراءات للتنشيط والاستيفاء الرسمى.

و ـ اعادة تسوية وتعديل السجلات المترابطة باتساق .

ل ـ وجود نظام محاسبة مصممة للاجور والرواتب والوظائف الاخرى .

م ـ نظم للقياس مرتبطة بكافة الوظائف .

ن ـ مراجعة تشغيلية ومالية فعالة عن طريق قسم المراجعة الداخلية .

ى ـ لجنة مراجعة فعالة .

موءشرات البيئة الرقابية غير الجيدة :

Indicators Of A Poor Control Environment

بصرف النظر عن اجراء تحليل خصائص المنشأة وسياستها واجراءاتها الموضحة سابقا ، يمكن للمراجع أستعراض تاريخ مراجعة المنشأة بالاضافة الى النظام المحاسبى لها لاغراض الاشارة الى البيئة الرقابية الفقيرة .

تاريخ مراجعة المنشأة Audit History

نتائج عمليات المراجعة السابقة ذات تأثير قوى على تقييم المراجعـــــــة للمخاطرة ، يرتبط نموذج مشاكل المراجعة مع المخاطر المرتفعة ، قد تتمثـــــل هذه المشاكل فى الصعوبة فى التعامل مع الادارة فى الحصول على السجلات الضرورية او فى حل المشاكل او الحد منها بخصوص التعديلات المطلوبة للحسابات . فـــاذا ما أخطرت الادارة بوجود مظاهر ضعف فى الرقابة في عمليات المراجعة السابقة ولـــم تستجيب بشكل ملائم فانه قد يثار تساوءل عن مدي مسئوليتها عن نظام الرقابـــــة القائم .

الضعف في النظام المحاسبي

Weakness In The Accounting System

الاداء الفقير للنظام المحاسبي يمكن أن يوضح أو يشير أيضا الى وجود عيب بنظام الرقابة الفعال • ويمكن أن يشار الى تلك العملية بما يلى :

١ ـ الاختلافات الجوهرية بين المخزون المادى الفعلى وبين المخزون المسجل بالدفاتر المحاسبية •

٢ ـ عدم مقدرة موظفى الحسابات على تسوية السجلات او لاعداد التحليلات الخاصة المطلوبة للمراجع •

٣ ـ التأخير أو عدم اكتمال التقارير المحاسبية المطلوبة بشكل منتظم•

٧/٢ التقييم الشامل للمخاطر الموروثة

The Overall Evaluation Of Inherent Risk

من الصعوبة بمكان ان يتم تجميع كافة عناصر المخاطر الموروثة للتوصل الى التقييم النهائى • العناصر الاربعة التالية التى تم تحليلها فيما سبق لا تعتبر مستقلة هى :

- المخاطرة التشغيلية Operating Risk
- المخاطرة المالية Financial Risk
- نزاهة الادارة Management Integrity
- بيئة الرقابة التنظيمية Organizational Control Environment

أى شيء يؤثر على أحد عناصر المخاطرة يمكن أن يؤثر أيضا على احد أو أكثر من العناصر الاخرى ، من ثم يجب على المراجع أن يقوم بدراسة كل من جوهرية كل عنصر مخاطرة والاثار المتبادلة فى اتخاذ التقييم الشامل •

حيث أن كل عنصر يساهم مباشرة فى المخاطر الموروثة ، حيث ان المخاطرة

ثم يجب على المراجع أن يتنبه الى ذلك عند قيامه بعملية التقييم ، فى الجانب الاخر فان التأثير على المخاطر الموروثة يتزايد بشكل جوهرى عندما يكون لدى عنصرين أو أكثر مخاطره مرتفعة، من ثم ينصح المراجع بأن يقوم بدراسة اثر المخاطر الموروثة صراحة عند تخطيط واتخاذ قرارات تحديد نطاق عملية المراجعة ٠

الفصل الثالث

المعاينة الأحصائية
و تطبيقاتها فى المراجعة



الفصل الثالث

المعاينة الأحصائية وتطبيقاتها فى المراجعة

مقـــــدمة :

ينص معيار المراجعة الدولى رقم (٣) على أنه يجب على المراجع ان يحصل على أدلة أثبات كافية و ملائمة خلال أدائه لكل من أجراءات مدى الألتزام و أجراءات التحقق التى تمكنه من الوصول الى النتائج التى يكون على أساسها رأيه عن القوائم الماليه .

كما ينص المعيار الثامن للمواجعة الدولية على أن المراجع يتعين عليه أن يعتمد بصفة أساسية على أدلة الأثبات ككل فى تكوين رأيه عن المعلومات الماليه ، و عند تكوين ذلك الرأى ، لا يفحص المراجع عادة كل المعلومات و البيانات المتاحة له ، حيث أنه من الممكن عن طريقة العينة الحكمية أو الأحصائية أن يصل الى رأى بخصوص رصيد حساب او مجموعة من العمليات او اجراء رقابى معين .

و يقصد بالمراجعة بالعينة تطبيق اجراءات مدى الألتزام و أجراءات التحقق على أقل من ١٠٠ ٪ من البنود المكونة لرصيد حساب معين او من مفردات نوع ما من العمليات ليتمكن المراجع من الحصول على أدلة أثبات ذات طبيعة خاصة لهذا الرصيد و تلك العمليات ، و تقييم تلك الأدلة ، و كذلك لمساعدته على الوصول الى استنتاجات بخصوصها.

و العينات سواء تم أختيارها بطريقة أحصائية او بناء على حكم المراجع و خبرته الشخصية هى عبارة عن مجموعة كبيرة من البنود تسمى المجتمع و أستخدام خصائص العينة للحكم على خصائص المجتمع ككل ، و الغرض الأساسى من وراء ذلك أن العينة تمثل المجتمع ، و هذا معناه ان العينة تمتلك بصفة أساسية جميع خصائص المجتمع ، إلا انه يجب أن يلاحظ ان العينة تخضع بطبيعتها لمخاطر تسمى بأخطاء المعاينة ، و نتيجة لذلك فهناك دائماً درجة من المخاطرة بأن المعاينة قد تؤدى الى استخلاص نتائج خاطئة عن المجتمع .

يهتم هذا الفصل بدراسة أستخدام الأساليب الأحصائية بأعتبارها توفر نتائج موضوعية ، كما أن أختيار العينة الأحصائية يتم على أساس موضوعى ، فضلاً عن ذلك فغن نتائج تقييم العينة الأحصائية يمكن تعميمها على باقى مفردات المجتمع عند مستوى ثقة و نسبة خطأ معينين و يمكن حسابهم مقدماً .

و تحقيقاً لذلك الهدف يتم تقسيم هذا الفصل الى الموضوعات التالية :-

١/٣ أهمية أستخدام المعاينة الأحصائية و أهدافها و علاقتها بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

٢/٣ أهداف المراجعة الخاصة بمعاينة الصفات و المتغيرات و المصطلحات الأحصائية المرتبطة بهما .

٣/٣ تحديد العينة و أختيارها و تقييم نتائجها و مخاطرها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية .

٤/٣ أستخدام أساليب معاينة الصفات فى أختبارات الألتزام بالسياسات .

٥/٣ أستخدام أساليب معاينة المتغيرات فى أختبارات التحقيق .

١/٣ أهمية أستخدام المعاينة الأحصائية و أهدافها و علاقتها بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

عند قيام المراجع بفحص القوائم المالية عادة ما يواجه أرصدة ناتجة عن عمليات مالية عديدة متكررة و صغيرة ، و تلك العمليات عادة ما تكون مؤيدة بالعديد من المستندات و التى يكون لها نفس الصفات نسبياً ، و من ثم فإن فعالية تكلفة المراجعة و الفحص لن تتحقق اذا ما تم فحص كل عملية أو مستند بالنسبة لخاصية أو صفة معينة ، من هنا يقوم المراجع بأختيار عينة من العمليات المالية ثم تفحص مفردات تلك العينة بالنسبة لخاصية أو صفة معينة ، و على اساس نتيجة العينة يستطيع المراجع ان يستنتج الحدوث الحقيقى - لكن غير المعلوم - للصفة أو الخاصية فى مجتمع المراجعة ، و هذا الحدوث الفعلى يكون غير معلوم لأن المراجع قد أختبر عينة فقط و ليس كافة العمليات المالية .

و لأستخدام المراجع لأساليب العينات بشكل فعال ، يجب أن يكون حذراً للمخاطر المرتبطة بذلك الأستخدام ، كما أنه يجب أن يكون مدركاً للأختلاف فيما بين أجراءات التقدير الحكمى المحض و أجراءات المعاينة الأحصائية .

فعندما يقوم المراجع بفحص أقل من ١٠٠٪ من المجتمع فإن الأستنتاجات المرتبطة بمجتمع المراجعة تكون عرضة لمخاطر الخطأ ، أى أن هناك بعض المخاطر بأن ما أستنتجه المراجع عن خاصية معينة تتعلق بالمجتمع قد لا يكون صحيحاً ، و تنتج المخاطرة النهائية تقريباً من أمرين هما :-

أ- مخاطر حدوث الأخطاء و المخالفات الجوهرية عند أعداد القوائم المالية .

ب-مخاطر عدم كفاية و مناسبة عينة المراجع فى اكتشاف تلك الأخطاء و المخالفات .

و لاشك ان المراجع يعتمد على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض المخاطر الأولى ، و على الأختبارات الأساسية (الفحص التحليلى و أختبارات التفاصيل) فى تحقيق النوع الثانى من المخاطر .

هذا و يمكن تقسيم الأخطاء المرتبطة بكل من هذين النوعين من المخاطر بصفة عامة الى :-

ا- أخطاء معاينة Sampling Errors

و تحدث تلك الأخطاء عندما يسحب المراجع عينة لاتتضمن نفس الخصائص التى يتصف بها المجتمع ككل ، و من ثم فلو حدث هذا فإن المراجع سوف يصل الى

استنتاجات غير صحيحة لأن العينة لا تمثل المجتمع بخصوص الصفة التى يتم اختبارها ، و تلك الأخطاء يمكن تبويبها الى مجموعتين فرعيتين هما :-

- خطأ النوع الأول او مخاطر الفا Alpha Risk أى مخاطر رفض فرض حقيقى فى الواقع .
- خطأ النوع الثانى Beta Risk أى مخاطر قبول فرض غير حقيقى فى الواقع .

- **أخطاء غير معاينة Non Sampling Errors :**

ينتج ذلك النوع من الأخطاء التى أرتكبت عند مراجعة العينة ، مثل استخدام مستندات غير مناسبة أو ملائمة ، أو الفهم الخاطئ للأستنتاجات الناتجة من أدلة الأثبات بأنواعها المختلفة ، أو التقديرات الخاطئة بناء على أدلة الأثبات .

و بوجه عام يمكن تخفيض مخاطر أخطاء المعاينة الأحصائية و غير الأحصائية عن طريق زيادة حجم العينة ، و مع ذلك فإن احتمال حدوث أخطاء المعاينة يمكن فقط قياسه ما استخدم المراجع اساليب المعاينة الأحصائية ، أما أخطاء غير المعاينة فيمكن المراجع التحكم فيها عن طريق الألتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها بجانب معايير الرقابة على جودة أداء المراجعة .

و توصف المعاينة بانها تخضع للتقدير او الحكم الشخصتى Judgemental، عندما يتم اختيار حجم العينة أو مكوناتها بواسطة المراجع نتيجة لتقديره الشخصى و ليس على أساس قوانين الأحتمالات ، فعندما لا يتم أختيار حجم العينة أو مكوناتها على أساس أحصائى ، لأن نتائج العينة لا تكون قابلة للقياس او التفسير الأحصائى ، على ذلك فإن المعاينة الحكمية لا تتيح للمراجع الوسيلة لقياس خطأ المعاينة .

فأحد المزايا الواضحة للمعاينة الأحصائية هى أن مخاطر أخطاء المعاينة يمكن قياسها و التحكم فيها ، حيث يمكن للمراجع أن يحدد مقدماً درجة الثقة التى يتطلبها فى نتائج العينة ، ثم يقوم بعد ذلك بحساب حجم العينة الذى يعطيه هذه الدرجة من الثقة حيث أن اساليب المعاينة الأحصائية تعتمد على قوانين الأحتمالات ، و من هنا يستطيع المراجع أن يتحكم فى مدى المخاطر التى يريد أن يتحملها فى الأعتماد على نتائج العينة . فالمعاينة الحكمية رغماً عن انتشارها على نطاق واسع لها عديد من العيوب النظرية التى لعل أهمها ما يلى :-

١-لا تتيح للمراجع تقدير كمى للمخاطر التى يتحملها .

٢-لا تتيح للمراجع طريقة موضوعية و منظمة قابلة للتحقيق لتحديد حجم العينة أو لأثبات أن العينة المختارة كانت كافية .

٣-لا تتيح للمراجع طريقة موضوعية لتقويم أثار الأخطاء التى قد يجدها .
٤-لا تسمح للمراجع بأن يتأكد من أن العينة المختارة كانت غير متحيزة .
٥-عندما يتم اختيار عمليات فترة معينة للأختبار (كأختيار فترة شهرين لعمليات المشتريات) كأحد طرق المعاينة الحكمية ، لا يكون لدى المراجع ما يؤكد أن تلك الفترة المختارة تمثل السنة بأكملها .

لتلك الأسباب يعتقد كثير من المراجعين أن المعاينة الأحصائية تمكن من تلافى تلك العيوب السابقة ، و مع ذلك فان الكثير من المراجعين يفضلون أستخدام تقديرهم الشخصى فى هذا الشأن ، حيث يكون لديهم أعتقاد بأنه لا يجب أعتبار البيانات المحاسبية مجتمعاً غير معلوم يخضع للأخطاء العشوائية ، فهولاء المراجعون يعتقدون بأن معرفة الضوابط الرقابية فى النظام و الفهم الذى يتم الحصول عليه نتيجة التقييم المنطقى للعملية المستخدمة فى أعداد البيانات المحاسبية تعطى أساس أفضل للمعاينة المبنية على أساس حكم المراجع و تقديره الشخصى ، كما ان أستخدام الحاسب الألكترونى قد سهل كثيراً من أستخدام العينات الأحصائية فى المراجعة ، كما أن استخدام العينات الأحصائية فى المراجعة مسموح به فى ظل معايير المراجعة المتعارف عليها و لكنه غير ملزم و لا يقلل من أهميات استخدام المراجع لتقديره و حكمه الشخصى .

بوجه عام تستخدم أساليب المعاينة الأحصائية بشكل مفيد لتحقيق المعيار الثانى و الثالث من معايير العمل الميدانى ، حيث يتطلب المعيار الثانى ضرورة الدراسة و التقييم المناسب لنظام الرقابة الداخلية و من ثم فإن المعاينة الأحصائية يمكن أن تستخدم بشكل نافع فى أختيار و تقييم المفردات عند أختيار المراجع لعناصر نظام الرقابة الداخلية بغرض التحقق من الألتزام بها ، فأهم أجراءات الرقابة الداخلية لعميل المراجعة يجب أن تختبر عن طريق أستخدام معاينة الصفات ، كما أن المعيار الثالث يتطلب ضرورة جمع أدلة أثبات ذات كفاية و صلاحية مناسبة من خلال أجراءات الفحص و الملاحظة و المصادقة و الأستفسار لتدعيم أو نفى المزاعم المالية ، و من ثم فبعد أن يقرر المراجع مستوى الثقة أو الأعتماد على نظم الرقابة الداخلية فأنه يكون بأستطاعته أستخدام أساليب المعاينة الأحصائية و أختبار و تقييم أرصدة حسابات معينة للقوائم المالية و أرصدة حسابات المدينين أو المخزون أو المبيعات أو أى أرصدة أخرى تنتج عن عدد ضخم من العمليات المالية .

٢/٣ أهداف المراجعة الخاصة بمعاينة الصفات و المتغيرات و المصطلحات الأحصائية المرتبطة بهما .

هناك عدة أهداف لأختبارات المراجعة ، حيث قد يتم أجراء الأرتباطات بغرض تقدير خاصية معينة فى المجتمع ، او الحماية من الأخطاء الجوهرية ، أو لأكتشاف ما اذا كانت خاصية معينة موجودة فى المجتمع ، أو تصحيح رصيد المجتمع ، و بالتالى فإنه يجب على المراجع أن يقوم بتحديد الهدف من أجراء اختبار معين قبل اختيار خطة المعاينة Sampling Plan .

أن الهدف من خطة المعاينة هو تمكين المراجع من التوصل الى الأستنتاجات المتعلقة بخاصية معينة للمجتمع ، فعلى سبيل المثال قد يرغب المراجع فى الوصول الى استنتاج او رأى بخصوص صفة أو متغير بمجتمع المراجعة ، الصفة Attribute هى الخاصية النوعية التى تحدث بتكرار معين بالمجتمع ، مثال ذلك الأنحراف عن أجراءات نظام الرقابة الداخلية ، أما المتغير Variable فهو خاصية كمية كأجمالى القيم المالية المراجعة او القيم المسجلة بالجنيه او الفرق بين القيم المراجعة و القيم المسجلة .

وحتى يتم الوصول الى استنتاج بخصوص خاصيه معينه للمجتمع فانه يجب تحديد تلك الخاصيه المقابله لكل وحده معاينـه،ففي معاينه الصفات Attribute Sampling –وهي الطريقه التي تستخدم غالباً لتحقيق أختبارات الألتزام بالسياسات – يكون المراجع مهتماً بالتعرف على أنحرافات محددة عن أجراءات الرقابة الداخلية ، و تقاس صفات العينة بعدد مرات حدوث الأنحرافات بالعينة كما أن خاصية المجتمع المقابلة المستنتجة تكون عبارة عن تكرار او نسبة وحدات المجتمع التى تتضمن هذا الأنحراف .

أما بالنسبة لمعاينة المتغيرات Variable Sampling – و هى الطريقة التى تستخدم غالباً فى أجراء الأختبارات الأساسية – يقوم المراجع بتعريف الخاصية على أنها القيمة المراجعة او الفرق بين القيمة الدفترية و القيمة المراجعة لكل مفردة بالعينه،وهذا بدوره سوف يقود الى استنتاج قيمة المجتمع الذى تسحب منه العينة او اجمالى قيمة الخطأ بالجنيه فى المجتمع على التوالى .

بصفة عامة اذا كان هدف المراجعة الشامل للمعاينة يتمثل فى تقدير بعض خصائص المجتمع فإن هدف المراجعة بالنسبة لخطة معاينة الصفات Attribute Sampling يتركز فى تقدير معدلات الأنحراف عن اجراءات الرقابة الداخلية المقررة ، علماً بأن مدى الأنحراف عن أجراءات الرقابة الداخلية المقررة قد لا يعنى بالضرورة امكانية تحريف

ارصدة الحساب ، و لذلك فـأن معاينـة الصفـات فـى حـد ذاتهـا - لا تحقـق الـهدف النـهائى للمراجع و هو تقدير أرصدة القوائم المالية .

أما هدف المراجعـة بالنسبة لمعاينـة المتغيرات انمـا يتمثـل فـى تقديـر القيمـة الحقيقـة لخاصية معينة لمجتمع المراجعه ، و تلك الخاصية اما أن تكون الخطـأ الأجمـالى أو القيمـة الأجمالية معبراً عنها بوحدة النقد ، و على سبيل المثال قد يكون هدف المراجعة هـو تقديـر أن حساب المبيعات لم يحرف بأكثر من مقدار معين عند درجة ثقة مقررة ، و يمكن قيـاس خطأ المعاينة فى تلك الحالة ، بطبيعة الحـال يجـب أن يستفيد المراجـع مـن معرفتـه بنظـام الرقابة الداخلية و التى تشمل أختبارات الألتزام بالسياسات فى تقدير حجم العينة التى تسـمح بتقدير الخصائص المالية للمجتمع .

مع ذلك فأن أختبارات الألتزام بالسياسات لا تعـد متطلـب سـابق لمعاينـة المتغيـرات ، حيث قد يقرر المراجع الأنتقال مباشرة من التقييـم المبدئـى للرقابـة الداخليـة الـى اختبـارات ارصدة القيم المالية ، اذا ما كانت تكاليف اجراء اختبارات الألتزام تزيد عن منافعها مثـلاً ، و لذلك فأن معاينة الصفات التى تستخد م فى أختبارات الألتزام تعد اختيارية الا انهـا غالبـاً مـا تعدخطوة مفيدة لتحديد طبيعة و توقيت و مدى الأختبارات الأساسية ، و من جهة أخـرى فإن معاينة المتغيرات تتضمن أساليب تقدير أحصائية نافعة لأغراض الاختبـارات الأساسية التى تعد ضرورية لتمكين المراجع من أبداء رأيه فى القوائم المالية .

و رغماً عن أن الهدف من معاينة الصفات يختلف عن هدف معاينــة المتغيرات ، الا ان المصطلحات الأحصائيـة واحـدة و متشـابهة حيث تعرف الدقـة و درجـة الثقـة بطريقـة واحدة ،الا انها تطبق على النسب بالنسبة لمعاينة الصفات ، بينما تطبق علـى القيـم المطلقـة بالنسبة لخطـط معاينـة المتغيرات و حتـى يتمكـن المراجـع مـن أستخدام و تطبيـق أسـاليب المعاينة الأحصائية عند أدائة عملية المراجعـة ، فإنـه يجـب أن يكـون مدركـاً للمصطلحـات الأحصائية و قادراً على استخدامها . و فيما يلى أبرز تلك المصطلحات المطبقة :-

١- الأحتمالات :

تعتمد المعاينة الأحصائية على قوانين الأحتمالات ، و فى مجال معاينة المراجعـة يتم الأهتمام بتفسيرين للأحتمالات هما :-

(ا) التكرار النسبى او التفسير الموضوعى الذى يعتمد أساسـاً علـى قوانين الفرصـة ، بمعنى كل مفردة بالمجتمع لها أحتمـال معروف لأختيارهـا و يسمح ذلـك التفسير للمراجع بعمل الأستنتاجات الأحصائيـة بخصوص صفـات المجتمـع علـى اساس

نتائج العينة ، و على سبيل المثال فإن أحتمال اختيار مفردة معينة هو ٠,٠٢ يشير الى الأختيارات المتكرره فى نفس الظروف و ينتج عنها نفس نسبة المفردة (٢٪) طوال الوقت .

(ب) الأحتمالات الحكمية او الذاتية و كمثال لذلك قد يذكر المراجع بان احتمال كشف الفحص التحليلى للتحريف الجوهرى فى القوائم المالية هو ٦٠٪، اى ان هناك تفضيل لصالح ذلك الأجراء فى اكتشاف تحريف القوائم المالية ، و لاشك أن الأستخدام الناجح للمعاينة الأحصائية يتطلب تكامل كلا التفسيرين للأحتمالات .

٢- مجتمع العينة ووحداتها و إطارها :

يمثل المجتمع Population جميع المفرادات او العناصر المراد أخذ عينة منها لغرض أختبارها، وفى مجال المراجعة قد يكون المجتمع :-

(ا) كافة المستندات الخاصة ببند معين مثل فواتير البيع و الشراء .

(ب) العمليات التجارية التى حدثت فى فترة معينة .

(جـ) حسابات المدينين او الدائنين كعدد الحسابات الشخصية فى الأستاذ المساعد للمدينين و الدائنين .

(د) محاضر الأستلام الخاصة بالبضاعة المستلمة خلال الفترة .

(هـ) كروت او بطاقات الصنف للمخزون .

أما وحدات العينة Sample Units فهى مجموعة المفرادات او العناصر التى يتم أختيارها بطريقة أحصائية لغرض أختبارها و تقييم نتائجها على جميع مفردات المجتمع ، فعلى سبيل المثال ستكون وحدات المعاينة هى القيود الفردية للحساب و حساب العميل الفردى .

أما أطار المعاينة Sampling Frame فهى عبارة عن التمثيل المادى لوحدات المعاينة ، فعلى سبيل المثال فأن كل قيد دائن بحساب مبيعات سيمثل بفاتورة المبيعات ، و كل حساب عميل سيدعم بسجل الأستاذ .

٣- الدقة و أمكانية الأعتماد

عند أستخدام المعاينة الأحصائية فى المراجعة عادة ما يتم الأهتمام بتقديرات الدقة Precision or Accuracy و أمكانية الأعتماد و المخاطرة او الثقة Reliability ; Risk or confidence ، و قد عرفت معايير المراجعة تلك المصطلحات على النحو التالى :-

" يتم تقييم العينات الأحصائية فى ضوء ما يعرف بالدقة و التى يعبر عنها كمدى من القيم – زائد أو ناقص – حول نتائج العينة ، اما درجة الأعتماد او الثقة فهى تعبر عن الفترات التى يتم الحصول عليها من جميع العينات الممكنة التى من نفس النوع و بها نفس الحجم و التى تتضمن قيمة المجتمع الفعلية " .

فالدقة تعكس المدى المتوقع خلاله مقابلة الخاصية الموجوده فى العينة للخاصية الحقيقية (المجهولة) فى المجتمع محل المراجعة ، و يطلق على الحد الأعلى و الأدنى لفترة الدقة بحدود الدقة Precision Limits ، و فى ظل معاينة الصفات يكون المراجع أكثر أهتماماً بحدود الدقة العليا لأن تلك الحدود تعبر عن أقصى تقدير للأنحرافات الممكنة عن صفة الرقابة الداخلية موضع الأختبار (و ذلك معبراً عنه كنسبة) ، اما فى ظل معاينة المتغيرات يكون المراجع أكثر اهتماماً بحدود الدقة الدنيا و العليا و ذلك اعتماداً على ما اذا كان الخطر الأساسى لتحريف القوائم هو تدنية او مغالاة عرض تلك القوائم على التوالى . عموماً فى كل من خطتى معاينة الصفات او المتغيرات يجب على المراجع ان يحدد مستوى الدقة المرغوب ثم يحدد العينة التى تحقق ذلك المستوى.

اما درجة الأعتماد او الثقة فهى ليست الا الاحتمال الرياضى لوقوع الخاصية الحقيقية للمجتمع (غير المعروفة) بشكل ما داخل حدود او مدى الدقة المقرر حول نتيجة العينة ، و فى تلك الحالة يستخدم تعريف التكرار النسبى للأحتمالات ، و الذى يعتمد على فرض ان هناك عدد غير نهائياً من العينات العشوائية الممكن سحبها من المجتمع كل منها يكون مدى الدقة المحدد ، و عبارة نسبة تلك الأمدية يمكن صياغتها و التعبير عنها بانها عدد من المرات من كل حجم العينة (١٠٠ مثلاً) التى تكون فيها خاصية المجتمع الحقيقية داخل مدى الدقة .

من هنا يتعين على المراجع ان يحدد مستوى الثقة الذى يقبله لأستخدامه فى اختبار العينة و فى تقييم نتائجها .

و بصفة عامة فإن درجة الدقة (القيم التى يقبلها المراجع للخطأ المسموح به فى المجتمع و هو ما يعبر عنها بمدى يقع حوله قيمة معينة – كان يقال ان درجة الدقة ± لقيمة الخطأ المقبول ± ١٠٠٠ جنيه مثلاً) و مستوى الثقة أو الأعتماد (درجة التأكد المطلوبة من قبل المراجع و الخاصة باستنتاج أحصائى معين بناء على اختياره للعينة – و يعبر عنها بنسبة مئوية – كأن يقال ان احتمال قدره ٩٥٪ بأن الأستنتاج

المتحصل عليه من خلال أختبار العينـة يمكن الأعتماد عليه و من ثم تعميمه على المجتمع) هما مكملان لبعضهما ، و يجب على المراجع اختبارهماو تحديدهما في نفس الوقت للتعبير عن متطلبات العينة موضوع الأختبار ، كأن يقال مثلاً عند مستوى ثقة ٩٠٪ و مع درجة مساوية ± ١٠٠٠ج -أى ان المراجع يرغب فى أحتمال ٩٠٪ أن الأستنتاج المتحصل عليه من خلال اختياره للعينة يكون صحيحاً ، بمعنى ان يكون فى مدى ± ١٠٠٠ جنيه من القيمة الواردة فى الدفاتر لبند معين .

٣/٣ تحديد العينة و أختيارها و تقييم نتائجها و مخاطرها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية .

أ- تحديد العينة

عند تحديد عينة المراجعة يستخدم المراجع حكمه الشخصى أخذاً فى الأعتبار ما يلى:-

١. اهداف المراجعة .
٢. مجتمع العينة المطلوب أختياره .
٣. درجة المخاطر و الثقة .
٤. الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه .
٥. مدى الخطأ المتوقع فى مجتمع العينة .
٦. مدى أمكانية تقسيم مجتمع العينة الى طبقات .

١- أهداف المراجعة :

يجب على المراجع أن يفحص أولاً الأهداف المحددة للمراجعة التى يجب تحقيقها حتى يتمكن من تحديد أجراء المراجعة او مجموعة الأجراءات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف بأحسن الطرق . فإذا تبين له سلامة أسلوب المراجعة بالعينة ، فان طبيعة ادلة الأثبات ، و احتمالات حدوث الخطأ او الخصائص الأخرى المتعلقة بهذه الأدلة سوف تساعد المراجع على تحديد ما الذى يمكن اعتباره او اى مجتمع للعينة ملائم فى اختيار العينة . فمثلاً عند تطبيق اختبارات مدى الألتزام على اجراءات المشتريات لشركة ما يهتم المراجع بأمور معينة مثل ما اذا كان قد تم مراجعة فاتورة معينة و تمت الموافقة عليها من المسئولين ،و من ناحية أخرى عند القيام بأختبارات التحقق على الفواتير التى تم قيدها خلال الفترة يجب ان يهتم المراجع بأمور مثل ظهور القيم النقدية الصحيحة لهذه الفواتير فى القوائم المالية .

٢- مجتمع العينة المطلوب أختياره .

مجتمع العينة هو مجموعة البيانات التى يرغب المراجع فى اختبارها من أجل التوصل الى استنتاجات . و يجب على المراجع ان يقرر ما اذا كان المجتمع الذى سيسحب منه العينة مناسباً لهدف المراجعة المحدد . فإذا كان هدف المراجع مثلاً أختبار مدى وجود مبالغات فى بند المدينين فإن مجتمعه يتحدد فى الحسابات المدينة ، أما اذا أراد المراجع اختبار ما اذا كان بند الدائنين أقل مما يجب ، فلن يكون مجتمعه الحسابات الدائنة و انما يكون المدفوعات اللاحقة و الفواتير غير المسددة ،

و تقارير استلام البضائع غير المطابقة أو غير ذلك من المجتمعات التي يكون من شأنها أعطاء دليل على ظهور " الدائنين " بأقل من قيمتها الحقيقية .

تعرف البنود التي يتكون منها مجتمع العينة بأسم " وحدات العينة " و يمكن تقسيم مجتمع العينة الى وحدات عينة بعدة طرق ، فمثلاً اذا كان هدف المراجع اختبار سلامة المدينين للمنشأة فيمكنه تحديد وحدة العينة بغرض أرسال مصادقات أما بأرصدة العملاء أو بالفواتير الخاصة لهؤلاء العملاء .و يجب على المراجع تحديد وحدة العينة حتى يمكنه الحصول على عينة فعالة و مؤثرة من أجل تحقيق هدف المراجعة المحدد .

٣- درجة المخاطرة و الثقة .

* عند تخطيط عملية المراجعة يستخدم المراجع تقديره المهني لتحديد مستوى مخاطر المراجعة المحتملة و تشمل مخاطر المراجعة :

أ. مخاطر وجود أخطاء حتمية هامة .

ب.مخاطر قصور نظام الرقابة الداخلية للمنشأة عن منع أو اكتشاف هذه الأخطاء (مخاطر الرقابة) .

ج.مخاطر عدم أكتشاف الأخطاء الهامة المتبقية (مخاطر عدم الأكتشاف) .

هذا و تظل المخاطر الحتمية و مخاطر الرقابة قائمة بغض النظر عن أجراءات المراجعة بالعينة المستخدمة ، و يجب على المراجع أن يأخذ في الأعتبار مخاطر عدم الأكتشاف الناتجة عن الشك الملازم لعملية الأعتماد على العينة و على مخاطر الأعتماد على العينة بالأضافة الى المخاطر الناتجة من عوامل اخرى غير المرتبطة بالعينة .

بصفة عامة تنشأ المخاطر غير المرتبطة بالعينة سواء عند أستخدام المراجع للعينة أو عند أستخدامه لأجراءات مراجعة أخرى و تشمل هذه المخاطر على سبيل المثال استخدام المراجع لأجراءات غير مناسبة أو الخطأ في تفسير أدلة الأثبات ، و عليه يكون قد فشل في أكتشاف الخطأ ، و يجب أن يكون هدف المراجع هو تقليل الخطأ الناتج من عوامل أخرى غير الأعتماد على العينة الى أدنى مستوى و ذلك بالتخطيط السليم و التوجيه و الأشراف و الفحص .

و تكمن مخاطر الأعتماد على العينة في كل من أختبارات مدى الألتزام و التحقق في أحتمال وصول المراجع الى أستنتاجات من العينة تختلف عن

الأستنتاجات التى يصل اليها لو خضع كل مجتمع العينة بأسره لنفس أجراءات مراجعة العينة.

هذا يواجه المراجع مخاطر اختيار العينة عند أجراء أختبارات مدى الألتزام و التحقق كما يلى :-

١. في أختبارات مدى الألتزام :

- مخاطر الأعتماد بدرجة أقل مما يجب على نظام الرقابة : و تنشأ من أنه برغم أن نتائج أختبار العينة لا تؤيد درجة الأعتماد على الرقابة الداخلية التى توقعها المراجع ، الا ان درجة الألتزام الفعلى لا تؤيد هذه الدارجة من الأعتماد .
- مخاطر المبالغة فى الأعتماد على نظام الرقابة : و تنشأ من أنه برغم أن نتائج اختبار العينة يؤيد درجة الأعتماد على الرقابة الداخلية كما توقعها المراجع ، الا ان درجة الألتزام الفعلى لا تؤيد هذه الدرجة من الأعتماد .

٢. فى أختبارات التحقق :

- مخاطر الرفض غير السليم : و تنشأ من انه برغم أن نتائج اختبار العينة تؤيد ماتم التوصل اليه من أن رصيد الحساب قد تم تحريفه تحريفاً هاماً ، الا انه فى حقيقته ليس كذلك .
- مخاطر القبول غير السليم ،وينشأ من انه برغم ان نتائج اختيار العينه تؤيد ما تم التوصل اليه من ان رصيد الحساب لم يحرف تحريفاً هاماً الا انه فى حقيقته يعتبر كذلك .

و يتعلق كل من مخاطر الأعتماد بدرجة أقل ممايجب و مخاطر الرفض غير السليم فى المقام الأول بكفاءة المراجعه حيث أنه من الطبيعى أن يقود الى قيام المراجع أو العميل بعمل أضافى قد يثبت أن الأستنتاجات الأولى كانت غير سليمة . بينما مخاطر المبالغة فى الأعتماد و مخاطر القبول غير السليم يتعلقان بفاعلية للمراجعة لذا فهما أكثر خطورة حيث أنهما يقودان فى أغلب الأحيان الى تكوين رأى خاطئ عن القوائم المالية.

يتأثر حجم العينة بدرجة الثقة فى المراجعة التى يخطط المراجع للحصول عليها من النتائج المستخلصة من العينة . فكلما ازدادت درجة الثقة التى يريدها المراجع أزداد حجم

العينة . و عن تحديد درجة الثقة اللازمة يهتم المراجع بالمخاطر من ان تكون النتائج التى يستخلصها من اجراءات مراجعته غير قائمة على اى اساس من الصحة .

٤- الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه .

الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه : هو الحد الأقصى للخطأ الذى يقبله المراجع فى مجتمع عينة ما دون أى تأثير على استنتاجه ان النتائج المستخلصة من العينة قد حققت هدف المراجعة لهذا المجتمع . و يؤخذ الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه فى الأعتبار أثناء مرحلة التخطيط و يرتبط بالحكم المبدئى للمراجع على الأهمية النسبية و كلما صغر حجم هذا الخطأ كلما كبر حجم العينة التى يحتاجها المراجع .

فى اجراءات مدى الألتزام يكون الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه هو أقصى معدل انحراف عن اجراءات الرقابة الموضوعة التى يكون المراجع على استعداد لقبوله بدون تغيير فى درجة الأعتماد على الرقابة موضوع الأختبار . و فى اجراءات التحقق يكون الخطأ الذى يمكن تغاضى عنه هو أقصى خطأ نقدى فى رصيد حساب او نوع من العمليات يكون المراجع على استعداد لقبوله بحيث لا يعوقه عن التقرير بدرجة معقولة من التأكد - فإن المعلومات المالية لا يشوبها خطأ هام بعد الأخذ فى الأعتبار كل نتائج أجراءات المراجعة .

٥- مدى الخطأ المتوقع فى مجتمع العينة .

اذا توقع المراجع وجود خطأ ما فمن الطبيعى أن يفحص عينة كبيرة حتى يستطيع أن يستخلص اما ان قيمة المجتمع مسجلة بصورة عادلة فى حدود الخطأ المقبول و المنصوص عليه فى الخطة ، أو أن درجة الأعتماد المتوقعة على رقابة معينة لها ما يؤيدها . و عندما يكون من المتوقع خلو مجتمع العينة من الأخطاء فيمكن الأكتفاء بحجم أصغر للعينة . و عند تحديد الخطأ المتوقع فى مجتمع عينة ما يجب على المراجع أن يأخذ فى الأعتبار امور مختلفة مثل مستويات الأخطاء التى يتم اكتشافها فى المراجعات السابقة و التغيرات فى اجراءات العميل ، و أدلة الأثبات التى توصل اليها من خلال تقييمه انظام الرقابة الداخلية و من نتائج اجراءات الفحص التحليلى .

٦-مدى أمكانية تقسيم مجتمع العينة الى طبقات.

يطلق تعبير تقسيم مجتمع العينة الى طبقات على عملية تقسيم المجتمع الى مجتمعات فرعية اى الى مجموعة من وحدات العينة التى تتميز بخصائص متقاربة (عادة قيمة نقدية) و يجب تحديد الطبقات بدقة بحيث تنتمى كل وحدة عينة الى طبقة واحدة فقط . و يقلل

هذا الأجراء من الأختلاف النسبى بين مفردات كل طبقة . و تقسيم المجتمع الى طبقات يمكن المراجع من توجيه مجهوداته للمفردات التى يعتقد انها تحتوى على اكبر الاخطاء النقدية . فمثلاً يمكن أن يوجه المراجع اهتمامه الى المفردات ذات القيم الكبيرة فى الحسابات المدينة لأكتشاف المبالغ المسجلة بأكثر من قيمتها . و بالأضافة الى ذلك قد تؤدى عملية تقسيم المجتمع الى طبقات الى تصغير حجم العينة .

ب - اختيار العينة :

- يجب اختيار مفردات العينة بطريقة تكفل ان تكون العينة ممثلة للمجتمع . و هذا يتطلب ان يكون لكل المفردات فى المجتمع فرصة متساوية للأختيار ضمن العينة .
- يوجد العديد من طرق اختيار العينة ، و لكن عادة ما تستخدم الطرق الثلاثة الأتية :
  - الأختيار العشوائى .
  - الأختيار المنتظم .
  - الأختيار بالصدفة .
- الأختيار العشوائى يضمن ان كل المفردات فى المجتمع او فى الطبقة لها فرص متساوية فى الأختيار (على سبيل المثال بأستخدام جدول الأرقام العشوائية) .
- الأختيار المنتظم يتضمن اختيار المفردات بأستخدام فاصل ثابت بين المفردات المختارة و يكون للفاصل الأول بداية عشوائية . و قد يحدد الفاصل على اساس عدد معين من المفرادات (كل عشرين مستند) او على اساس الأجمالى النقدى (كل ١٠٠٠ جنيه) . و عند استخدام الأختيار المنتظم يجب على المراجع التأكد من ان مجتمع العينة ليس مكوناً بطريقة تجعل فاصل الأختيار يتطابق مع نمط معين فى مجتمع العينة ، فمثلاً لو انه فى مجتمع من مبيعات الفروع و كانت مبيعات فرع معين تحدث كل (١٠٠) مفردة و كان فاصل الأختيار هو (٥٠) تكون النتيجة ان المراجع قد أختار كل مبيعات هذا الفرع او انه لم يختر أى منها.
- الأختيار بالصدفة قد يكون بديلاً للأختيار العشوائى بشرط ان يحاول المراجع اختيار عينة ممثلة من كل المجتمع دون ان يتضمن ادراج وحدات او اغفال وحدات معينة ، و عندما يستخدم المراجع هذه الطريقة يجب ان يراعى عدم التحيز فى الأختيار للبنود التى من السهل تحديد مكانها حيث انه قد لا تكون ممثلة للمجتمع .

ب- تقييم نتائج العينة :

- بعد القيام بأجراءات المراجعة التى تناسب هدف المراجعة المحدد على مفردات العينة يجب على المراجع أن :
- يحلل أى خطأ تم اكتشافه فى العينة .
- يقدر الأخطاء الموجودة فى المجتمع بنفس نسبة الأخطاء المكتشفة فى العينة .
- تقييم مخاطر اختيار العينة .

١. تحليل الأخطاء فى العينة :

- عند تحليل الأخطاء المكتشفة فى العينة يجب على المراجع ان يقرر ان البند المكتشف هو خطأ فعلاً، و عند تحديد العينة عادة ما يقوم المراجع بتحديد الظروف التى تكون الخطأ طبقاً لأهداف مراجعته ، و على سبيل المثال : عند اجراء التحقق بالنسبة لتسجيل العملاء لا يؤثر خطأ الترحيل بين حسابات العملاء على اجمالى العملاء و لذلك فقد يكون من غير المناسب اعتباره خطأ فى تقييم نتائج العينة الخاصة بهذا الأجراء ، و حتى و لو كان له اثر على مجالات المراجعة الأخرى مثل تقييم الديون المشكوك فى تحصيلها .
- اذا تعذر تحديد مكان المستند المؤيد لأحد بنود العينة . فقد يستطيع المراجع الحصول على دليل مراجعة مناسب عن طريق القيام بأجراءات بديلة بالنسبة لبنود العينة المفقودة ، فمثلاً فى حالة ارساله مصادقة ايجابية خاصة بحساب عميل مدين و لم يتم الرد عليها فقد يستطيع المراجع الحصول على دليل مراجعة مناسب عن سلامة حساب العميل المدين عن طريق فحص مدفوعات العميل اللاحقة ،و لكن اذا لم يتمكن المراجع من القيام بأجراءات بديلة على بند العينة المفقودة فيجب عليه اعتبار هذا البند خطأ لغرض تقييمه لدليل المراجعة الذى حصل عليه من عينة المراجعة .
- يجب على المراجع ان يأخذ فى الأعتبار نوعية الأخطاء ، و يشمل هذا طبيعتها و سببها و تأثيرها المحتمل على المراحل الأخرى للمراجعة كمقدار الأعتماد المتوقع على اجراءات الرقابة الداخلية .
- عند تقييم الأخطاء المكتشفة، قد يستنتج المراجع ان كثير منها لها طابع مشترك ، مثلاً نوع العملية و موقعها او خط الأنتاج او الفترة الزمنية او غيرها من العوامل الأخرى . و فى هذه الحالات قد يقرر المراجع تحديد كل البنود فى مجتمع العينة

التى تتسم بهذا الطابع المشترك و بذلك ينشأ مجتمع فرعى و يقوم المراجع بمد أجراءات المراجعة لتشمل هذه المنطقة . و يجب عليه بعد ذلك ان يقوم بتقييم منفصل مبنى على البنود التى تم اختيارها فى كل من هذه المجتمعات الفرعية

٢. تقدير الأخطاء :

يجب على المراجع ان يقوم بأستخراج نسبة الأخطاء الموجودة فى مجتمع العينة على اساس نسبة الاخطاء فى العينة المستخرجة و هناك عدة طرق مقبولة لعملية التقدير ، و أياً كانت الطريقة فيجب ان تكون طريقة متسقة مع الطريقة المستخدمة لأختيار وحدة العينة ، و عند أستخراج نتائج الأخطاء يجب على المراجع أن يأخذ فى الأعتبار نوعية الأخطاء التى تم اكتشافها ، و فى حالة تقسيم مجتمع العينة الى مجتمعين فرعيين او أكثر (تقسيم المجتمع الى طبقات) يتم أستخراج الأخطاء لكل مجتمع فرعى على حدة ثم تجمع النتائج بصورة مجملة .

٣. تقييم مخاطر اختيار العينة :

يجب على المراجع ان يقرر ما اذا كانت الأخطاء فى مجتمع العينة قد تجاوزت حد الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه ،و يقتضى ذلك ان يقارن المراجع الخطأ المستخرج فى مجتمع العينة مع الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه و ان يقارن نتائج العينة مع ادلة المراجعة التى حصل عليها من اجراءات المراجعة الأخرى المناسبة و ذلك عند تكوين رأيه عن رصيد حساب او نوع من العمليات او نظام رقابة معين ،و يجب ان يكون الخطأ المستخرج للمجتمع المستخدم فى هذه المقارنة يمثل الصافى بعد التسويات التى اجريت بمعرفة العميل . و كلما اقترب الخطأ المستخرج من حد الخطأ الذى يمكن التغاضى عنه أزداد مخاطر القبول غير السليم او مخاطر الأعتماد اكثر مما يجب على العينة ،و يتعين على المراجع حينئذ اعادة النظر فى خطر اعتماده على العينة و اذا قرر ان المخاطر غير مقبولة فيجب عليه ان يتوسع فى اجراءات مراجعته او القيام باجراءات مراجعة بديلة ، و فى اجراءات مدى الألتزام ، قد يؤدى تقييم الأخطاء الى ان يستنبط المراجع ان نتائج العينة لا تؤيد درجة الأعتماد على الرقابة الداخلية التى توقعها . و فى هذه الحالة قد يتأكد من وجود رقابة مناسبة اخرى و قد يعتمد على هذه الرقابة بعد القيام بأجراءات فحص مناسبة او قد يعدل طبيعة و توقيت و مدى اجراءات التحقق التى يقوم بها .

النتائج:

بعد ان يقيم المراجع نتائج العينة يجب عليه ان يحدد مدى كفاية و ملائمة ادلة الأثبات التى تؤيد الخصائص المميزة لرصيد الحساب او نوع العمليات موضع اهتمامه .

٤/٣ أستخدام أساليب معاينة الصفات فى أختيارات الألتزام بالسياسات .

تعد خطة معاينة الصفات من أكثر الطرق أستخداماً بواسطة المراجع لأداء أختبارات الألتزام بالسياسات و أجراءات الرقابة الداخلية ، حيث أنها تهدف الى مساعدة المراجع فى تحديد معدل تكرار او معدل حدوث خاصية معينة فى المجتمع فى حدود مدى معين من الدقة و الثقة .

فخاصية المجتمع المقدرة عادة ما تنحرف عن أجراءات و سياسات الرقابة الداخلية المقررة ، هذا الأنحراف يعبر عنه بنسبة ، فتلك الطريقة تستخدم عندما يريد المراجع تقدير مدى تكرار الأستثناءات أو الخطأ فى تنفيذ أحد اجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية ، و يقصد بكلمة أستثناء او خطأ عدم التقيد بتنفيذ أحد الأجراءات الرقابية ، حيث يعبر عن مدى الأخطاء المتوقعة فى صورة نسبة مئوية ، و مثال ذلك عندما توضح نتائج احد العينات ان معدل الخطأ هو ٢٪ ، و أن مدى الدقة هى ± ١٪ ، فإن المراجع يستطيع أن يستخلص ان ما بين ١٪ و ٣٪ من بنود المجتمع تحتوى على الخطأ المقصود .

فخطة معاينة الصفات اذن لا تعطى بيانات ذات قيم مالية ، و لكن تمد المراجع ببيانات نوعية او وصفية عن اجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بعميل المراجعه وما اذا كانت تلك الأجراءات تطبق بفاعلية او كيفما اتفق ام لا .

و تشتمل خطة معاينة الصفات عدة مراحل اساسية هى :-

أ. تحديد اهداف و طبيعة الأختبار .

ب.تحديد حجم العينة .

ج. أختيار العينة و فحصها .

د. تقويم و تفسير نتائج العينة أحصائياً .

أ- تحديد اهداف و طبيعة الأختبار .

يتمثل الهدف عند معاينة الصفات فى اختبار مدى تنفيذ الأجراءات الرقابية لنوع معين من العمليات ، و يتبع الهدف الرئيسى عادة أهداف فرعية ، و مثال ذلك تتضمن الأهداف الفرعية لأختبار مدى تنفيذ الأجراءات الرقابية الخاصة بالمبيعات فى :-

١) قبول أمر الشراء الوارد من العميل .

٢) أعتماد ادارة الأئتمان لأمر الشراء .

٣) شحن البضائع الى العميل .

٤) اعداد فاتورة بيع و قيدها على حساب العميل .

و عند معاينة عمليات البيع تكون وحدة المعاينة هى فاتورة البيع او مستند الشحن او أحد القيود بيومية المبيعات ، و يجب أن يكون هناك تناسق بين وحدة المعاينة و الهدف من الأختبار ، مثال ذلك اذا كان الهدف من الأختبار هو معرفة العمليات غير السليمة فى أحد الدفاتر ، فإن وحدة المعاينة فى تلك الحالة تكون القيد الدفترى ، اما اذا كان الهدف هو اختبار تنفيذ العمليات فإن وحدة المعاينة تكون عادة أحد المستندات كفاتورة البيع .

و كمثال على تحديد طبيعة الأختبار و هدفه يفترض أن المراجع يرغب فى أختبار مدى فاعلية نظام الرقابة لعميل المراجعة المرتبط بالمطابقة بين فاتورة المورد و تقرير الأستلام كخطوة أساسية قبل سداد المستحق للمورد ، و هنا ينصب أهتمام المراجع على الدقة الحسابية لعملية المطابقة بين فاتورة المورد و تقرير الأستلام و التأكد من أن ذلك الأجراء الرقابى يتم تنفيذه بالفعل .

و فى تلك الحالة يعرف المراجع الخطأ كواحد أو اكثر مما ياتى :-

١) وجود فاتورة غير مؤيدة بتقرير أستلام .
٢) وجود فاتورة مؤيدة بتقرير أستلام يتعلق بفاتورة أخرى .
٣) وجود أى فروق فى الكميات بين الفاتورة و تقرير الأستلام .
٤) وجود أخطاء فى الفاتورة و عدم تصحيح تلك الأخطاء فيما بعد.

و يتمثل الأجراء الرئيسى الوحيد الذى يقوم به المراجع لمثل هذا النوع من الأختبار فى فحص المستندات و أجراء المطابقة بين فواتير المورد و تقارير الأستلام .

و كجزء أساسى من تحديد مشكلة المراجعة يجب تحديد مجتمع المراجعة محل المعاينة ووحدة المعاينة و أطارها و تحديد الصفة الواجب أختبارها ، و يفترض أن العميل يقوم بأعداد قيود يومية لكل عملية شراء و ترفق فاتورة المورد و تقرير الأستلام مع مستند القيد ، و حيث أن ذلك الأختبار (أختبارات مدى الألتزام بأنظمة الرقابة الداخلية) يجرى خلال السنة المالية ، من ثم فإن المجتمع المراد فحصه هو عبارة عن فاتورة شراء خلال الشهور التسعة الأولى من السنة محل المراجعة .

ب- تحديد حجم العينة .

بهدف مساعدة المراجع فى استخدام خطة معاينة الصفات دون اللجوء الى اساليب رياضية معقدة ، تستخدم لذلك الغرض جداول أحصائية أعدهاالمجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (ينظر الجدول المرفق فى ملحق الفصل) .

و بهدف تحديد العينة من الجداول الأحصائية يتعين على المراجع أن يأخذ فى حسبانه عديد من العوامل هى :-

١) الحد الأعلى لفترة الدقة الذى يرغبه المراجع .

٢) مستوى الثقة المرغوب فيه .

٣) معدل تكرار أو حدوث الخطأ المتوقع فى المجتمع .

بوجه عام تتوقف كيفية قيام المراجعين على تحديد فترة الدقة و مستوى الثقة الملائمين على عدة عوامل لعل أبرزها :-

١) الغرض من الأختبار .

٢) معدل التكرار المتوقع .

٣) طبيعة خاصية المجتمع المراد قياسها .

٤) نوع العمليات .

٥) وجود أو عدم وجود اجراءات رقابية معوضة .

و حيث أن الهدف من أختبارات مدى الألتزام بنظم الرقابة المقررة هو أن يتأكد المراجع من أن معدلات الأخطاء لا تزيد عن مستوى معين مقبول ، من ثم فإن الحد الأعلى لفترة الدقة هو ما يهتم به المراجع.

و عند تحديد ذلك الحد الأعلى يتعين على المراجع ان يأخذ فى اعتباره كل من معدل الخطأ او التكرار المتوقع و هامش خطأ المعاينة المسموح به .

. ولاشك ان هناك أثر للحد الأعلى للدقة على تحديد مستوى الثقة او مستوى المخاطرة المحدد بمعرفة المراجع ، حيث اذا كان معدل التكرار او الخطأ مرتفعاً بصورة غير مرضية قد يرغب المراجع فى تحمل مخاطر أقل ، و من ثم يتطلب الأمر تحديد مستوى أعلى من الثقة ، و رغماً عن الترابط بين الدقة و مستوى الثقة ، الا انه يمكن النظر للدقة بأنها هامش الخطأ المسموح به ، كما يمكن النظر الى مستوى الثقة فى انها تحدد درجة مخاطرة أن يكون المراجع مخطئاً ، و من ثم فإن الدقة يجب تحديدها بأثر الأخطاء المتوقع على القوائم المالية ، فبينما يجب تحديد مستويات الثقة فى ضوء كمية أدلة الأثبات التى يتطلبها المراجع لتأييد رأيه .

أما بالنسبة لتحديد معدل الأخطاء المتوقع فى المجتمع ، فإن ذلك يتم أعتماداً على خبرة المراجع فى الماضى بالرجوع لذلك المعدل فى السنة او السنوات السابقة بعد تعديله فى ضوء ما أستجد من تغيرات فى نظام الرقابة الداخلية ، أما فى حالة أى عملية مراجعة

جديدة يقوم المراجع بـأخذ عينـة استطلاعية Pilot Sample مـن حوالـى ٣٠ بند مثـلاً و أستخدام معدل الخطأ الموجود فى تلك العينة فى تحديد حجمها .

و بأفتراض أن المراجع قد قرر من واقع خبرته السابقة و من فحصه لنظام الرقابة الداخلية محل الفحص ان ذلك النظام ليس ضعيفاً ، كما أن توصياته السابقة بخصوص تحسـين ذلـك النظام قد أخذت بها ادارة العميل بناء على ذلك قرر المراجع ان يكـون الحد الأعلـى لفترة الدقة هو ٢,٥٪ ، و أن يكون مستوى الثقة ٩٥٪ ، و أن معدل الخطأ المتوقع هو ١٪ .

و يتم تحديد حجم العينة بأستخدام الجداول الأحصائية ، تحت عمود ١٪ كمعدل حدوث متوقع ، ثم يتم قراءة الأرقام بالأتجاه الى أسفل الى أن يتم الوصول الـى رقـم الحد الأعلـى لفترة الدقة المرغوب فيها (و هو ٢,٥٪) و عندئـذ يتضـح ان حجم العينـة المطلـوب هـو ٤٠٠ بند (من قراءة الرقم المقابل فى عمود حجم العينة الى أقصى اليسار) .

جـ-أختيار العينة وفحصها .

يقوم المراجع بأختيار عدد ٤٠٠ بند مـن قيـود اليوميـة مستخدماً أحد طـرق الأختيـار العشوائى ، من ثم يقوم بعد ذلك بفحص فواتير الموردين و تقارير الأستلام المرفقـة بقيـود اليوميـة للبحـث عـن أى أخطـاء و لعـل ابـرز الوسـائل المستخدمة عـادة لأختيـار العينـات العشـوائية تشـمل جـداول الأرقـام العشـوائية Random Number Generators ، و الأختيار المنتظم Systematic Selection ، و الأختيار العنقودى Cluster Selection .

د- تقويم و تفسير نتائج العينة أحصائياً .

و فى تلك المرحلة يتعين على المراجع أن يأخذ فـى اعتبـاره النسبة المئويـة للأخطـاء الفعلية التى اكتشفها و طبيعـة تلـك الأخطـاء ، حيث قـد يواجـه المراجـع بـأخذ الأحتمـالات التالية :-

١) أن يتساوى معدل الأخطاء الفعلية او يقل عن المعدل المتوقع .
٢) ان يزيد معدل الأخطاء الفعلية او يقل عن المعدل المتوقع .
٣) أن يتضمن أحد الأخطاء التى تم اكتشافها ما يفيد وجود دليل على التلاعب المتعمد او محاولة لتفادى نظام الرقابة الداخلية .

فإذا كان معدل الحدوث أو الخطأ الفعلى فى بنود العينة محـل الفحـص يسـاوى ١٪ او يقل عن ذلك ، ولا توجد أية دلائل على التلاعب ، فيكون المراجع قد أتم بذلك اختبار مـدى الألتزام بنظام الرقابة الخـاص بذلـك الأجـراء الرقـابى (المطابقـة بيـن فواتـير الموردين و

تقارير الأستلام) ، و بذلك يحصل المراجع على التأكيد المطلوب له و هو أن معدل الخطأ في المجتمع لا يزيد عن ٢,٥٪ .

اما اذا كان معدل الخطأ الفعلى الموجود بالعينة هو ٢٪ و لم توجد أى دلائل تفيد التلاعب او محاولة تفادى نظام الرقابة الداخلية ، يتعين على المراجع الرجوع الى الجدول الأحصائى حيث سيتضح له ان عينة حجمها ٤٠٠ مفردة بمعدل خطأ ٢٪ تعطى مستوى ثقة ٩٥٪ بأن معدل الخطأ لا يزيد عن ٣,٦٪ و ليس ٢,٥٪ ، و بذلك فإن نتائج العينة لا تعطى المراجع التأكيد المطلوب و هو الا يزيد معدل الخطأ على الحد الأعلى لمدى الدقة التى يتطلبها .

و فى ضوء تلك النتائج يجب ان يقلل المراجع من اعتماده على نظام الرقابة الداخلية ، و أن يزيد اعتماده على اختبارات تحقيق العمليات التى سيقوم بها ، حيث يؤثر ذلك الضعف على اختبارات المراجع لتحقيق العمليات المرتبطة بالمخزون و حسابات الدائنين و المدفوعات النقدية ، و يجب على المراجع أن يبحث عن فحص الأسباب التى ادت الى وجود ذلك المعدل المرتفع من الأخطاء ، مع زيادة نطاق حجم العينة حتى يحصل على تقدير ادق لمعدل الخطأ فى المجتمع .

الحدود العليا للدقة لمستوى ثقة ٩٠٪

معدل حدوث خطأ العينة المتوقع

sample size	٠	٠,٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨	٢٠	٢٥	٣٠	٤٠	٥٠
٥٠	٤,٥			٧,٦		١٠,٣		١٢,٩		١٥,٤		١٧,٨	٢٠,١	٢٢,٧	٢٤,٧	٢٧,٢	٢٩,١		٣٩,٨	٥٠	٥٩,٩
١٠٠	٢,٣		٣,٨	٥,٢	٦,٦	٧,٨	٩,١	١٠,٣	١١,٧	١٢,٧	١٤	١٥	١٧,٣	١٩,٦	٢١,٧	٢١	٢٦,١	٣١,٤	٣٦,٦	٤٦,٩	٥٦,٨
١٥٠	١,٥			٤,٤		٦,٩		٩,٣		١١,٦		١٣,٩	١٦,١	١٨,٤	٢٠,٥	٢٢,٧	٢١,٨		٣٥,٢	٤٥,٥	٥٥,٤
٢٠٠	١,١	١,٩	٢,٦	٤	٥,٢	٦,٤	٦,٧	٨,٨	١٠	١١	١٢,٢	١٣,٣	١٥,٥	١٧,٧	١٩,٨	٢١	٢١	٢٩,٣	٣٤,٥	٤٤,٤	٥٤,٤
٢٥٠	٠,٩			٣,٧		٦,١		٨,٤		١٠,٧		١٢,٩	١٥,١	١٧,٢	١٩,٣	٢٠,٥	٢٣,٦		٣٣,٧	٤٣,٧	٥٣,٧
٣٠٠	٠,٨		٢,٢	٣,٥	٤,٧	٥,٩	٧	٨,٢	٩,٣	١٠,٤	١١,٥	١٢,٦	١٤,٧	١٦,٩	١٩	٢٠,١	٢٣,٢	٢٨,٢	٣٣,٢	٤٣,٢	٥٣,٢
٣٥٠	٠,٧			٣,٣		٥,٧		٨		١٠,٢		١٢,٣	١٤,٥	١٦,٧	١٨,٨	٢٠,٩	٢٢,٨		٣٢,٨	٤٢,٨	٥٢,٨
٤٠٠	٠,٦	١,٣	٢	٣,٢	٤,٤	٥,٦	٦,٧	٧,٨	٨,٩	١٠	١١,١	١٢,٢	١٤,٣	١٦,٥	١٨,٥	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٧,٥	٣٢,٥	٤٢,٥	٥٢,٥
٤٥٠	٠,٥			٣,١		٥,٥		٧,٧		٩,٩		١٢	١٤,٢	١٦,٣	١٨,٣	٢٠,٣	٢٢,٣		٣٢,٣	٤٢,٣	٥٢,٢
٥٠٠	٠,٥		١,٨	٣,١	٤,٢	٥,٤	٦,٥	٧,٦	٨,٧	٩,٨	١٠,٩	١١,٩	١٤,١	١٦,١	١٨,١	٢٠,١	٢٢,١	٢٧,١	٣٢,١	٤٢,١	٥٢
٥٥٠	٠,٤			٣		٥,٣		٧,٥		٩,٧		١١,٨	١٣,٩	١٥,٩	١٧,٩	١٩,٩	٢١,٩		٣١,٩	٤١,٩	٥١,٩
٦٠٠	٠,٤	١,١	١,٧	٢,٩	٤,١	٥,٢	٦,٣	٧,٤	٨,٥	٩,٦	١٠,٧	١١,٧	١٣,٧	١٥,٧	١٧,٧	١٩,[illegible]	٢١,٧	٢٦,٧	٣١,٧	٤١,٧	٥١,٧
٦٥٠	٠,٤			٢,٩		٥,٢		٧,٤		٩,٥		١١,٦	١٣,٦	١٥,٦	١٧,٦	١٩,١	٢١,٦		٣١,٦	٤١,٦	٥١,٦
٧٠٠	٠,٣		١,٧	٢,٩	٤	٥,١	٦,٢	٧,٣	٨,٤	٩,٥	١٠,٥	١١,٥	١٣,٥	١٥,٥	١٧,٥	١٩,٥	٢١,٥	٢٦,٥	٣١,٥	٤١,٥	٥١,٥
٧٥٠	٠,٣			٢,٨		٥,١		٧,٣		٩,٤		١١,٤	١٣,٤	١٥,٤	١٧,٤	١٩,٤	٢١,٤		٣١,٤	٤١,٤	٥١,٤
٨٠٠	٠,٣	١	١,٦	٢,٨	٣,٩	٥	٦,١	٧,٢	٨,٣	٩,٣	١٠,٣	١١,٣	١٣,٣	١٥,٣	١٧,٣	١٩,٣	٢١,٣	٢٦,٣	٣١,٣	٤١,٣	٥١,٣
٨٥٠	٠,٣			٢,٨		٥		٧,٢		٩,٢		١١,٢	١٣,٢	١٥,٣	١٧,٣	١٩,[illegible]	٢١,٣		٣١,٣	٤١,٣	٥١,٣
٩٠٠	٠,٣		١,٦	٢,٧	٣,٩	٥	٦	٧,١	٨,٢	٩,٢	١٠,٢	١١,٢	١٣,٢	١٥,٢	١٧,٢	١٩,[illegible]	٢١,٢	٢٦,٢	٣١,٢	٤١,٢	٥١,٢
٩٥٠	٠,٢			٢,٧		٤,٩		٧,١		٩,١		١١,١	١٣,١	١٥,١	١٧,١	١٩,[illegible]	٢١,١		٣١,١	٤١,١	٥١,١
١٠٠٠	٠,٢	٠,٩	١,٥	٢,٧	٣,٨	٤,٩	٦	٧,١	٨,١	٩,١	١٠,١	١١,١	١٣,١	١٥,١	١٧,١	١٩,[illegible]	٢١,١	٢٦,١	٣١,١	٤١,١	٥١,١
١٥٠٠	٠,٢		١,٤	٢,٥	٣,٦	٤,٧	٥,٧	٦,٧	٧,٧	٨,٧	٩,٧	١٠,٧	١٢,٧	١٤,٧	١٦,٧	١٨,[illegible]	٢٠,٧	٢٥,٧	٣٠,٧	٤٠,٧	٥٠,٧
٢٠٠٠	٠,١	٠,٨	١,٣	٢,٥	٣,٥	٤,٥	٥,٥	٦,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٥	١٠,٥	١٢,٥	١٤,٥	١٦,٥	١٨,[illegible]	٢٠,٥	٢٥,٥	٣٠,٥	٤٠,٦	٥٠,٦
٢٥٠٠	٠,١		١,٣	٢,٤	٣,٤	٤,٤	٥,٤	٦,٤	٧,٤	٨,٤	٩,٤	١٠,٤	١٢,٤	١٤,٤	١٦,٤	١٨,٤	٢٠,٤	٢٥,٤	٣٠,٤	٤٠,٤	٥٠,٤
٣٠٠٠	٠,١	٠,٧	١,٣	٢,٤	٣,٤	٤,٤	٥,٤	٦,٤	٧,٤	٨,٤	٩,٤	١٠,٤	١٢,٤	١٤,٤	١٦,٤	١٨,٤	٢٠,٤	٢٥,٤	٣٠,٤	٤٠,٤	٥٠,٤
٤٠٠٠	٠,١	٠,٧	١,٢	٢,٣	٣,٣	٤,٣	٥,٣	٦,٣	٧,٣	٨,٣	٩,٣	١٠,٣	١٢,٣	١٤,٣	١٦,٣	١٨,[illegible]	٢٠,٣	٢٥,٣	٣٠,٣	٤٠,٣	٥٠,٣
٥٠٠٠	٠	٠,٧	١,٢	٢,٣	٣,٢	٤,٢	٥,٢	٦,٢	٧,٢	٨,٢	٩,٢	١٠,٢	١٢,٢	١٤,٢	١٦,٢	١٨,[illegible]	٢٠,٢	٢٥,٢	٣٠,٢	٤٠,٢	٥٠,٢

الحدود العليا للدقة لمستوى ثقة ٩٥٪

معدل حدوث خطأ العينة المتوقع

حجم العينة	٠,٠	٠,٥	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١٢,٠	١٤,٠	١٦,٠	١٨,٠	٢٠,٠	٢٥,٠	٣٠,٠	٤٠,٠	٥٠,٠
٥٠	٥,٨			٩,١	١٢,١		١٤,٨		١٧,٤		١٩,٩	٢٢,٣	٢٥,١	٢٧,٦	٢٩,٦	٣,٦		٤٢,٤	٥٢,٦	٦٢,٤
١٠٠	٣,٥		٤,٧	٦,٢	٨,٩	١٠,٢	١١,٥	١٣	١٤	١٥,٤	١٦,٤	١٨,٧	٢١,٢	٢٣,٣	٢٥,٦	٢٧,٧	٣٣,١	٣٨,٤	٤٨,٧	٦٥,٦
١٥٠	٢,٠			٥,١	٧,٧		١٠,٢		١٢,٦		١٥,٠	١٧,٣	١٩,٦	٢١,٧	٢٤,٠	٢٦,١		٣٦,٧	٤٧,٠	٦٥,٨
٢٠٠	١,٥	٢,٤	٣,١	٤,٥	٧,١	٨,٣	٩,٥	١٠,٨	١١,٩	١٣,١	١٤,٢	١٦,٤	١٨,٧	٢٠,٩	٢٣,١	٢٥,٢	٣٠,٥	٣٥,٧	٤٥,٧	٥٥,٦
٢٥٠	١,٢			٤,٢	٦,٧		٩,١		١١,٤		١٣,٧	١٥,٩	١٨,١	٢٠,٣	٢٢,٤	٢٤,٦		٣٤,٨	٤٤,٨	٥٤,٧
٣٠٠	١		٢,٦	٣,٩	٦,٤	٧,٦	٨,٨	١٠	١١,٠	١٢,٢	١٣,٣	١٥,٥	١٧,٧	١٩,٨	٢٢,٠	٢٤,١	٣٠,١	٣٤,١	٤٤,١	٥٤,١
٣٥٠	٠,٩			٣,٧	٦,٢		٨,٥		١٠,٦		١٢,٠	١٠,٢	١٧,٠	١٠,٠	٢١,٧	٢٣,٠		٣٣	٤٣,٨	٥٣,٦
٤٠٠	٠,٧	١,٦	٢,٣	٣,٦	٦,٠	٧,٢	٨,٣	٩,٥	١٠,٩	١٠,٧	١٢,٨	١٥,٠	١٧,٢	١٩,٢	٢١,٢	٢٣,٢	٢٨,٢	٣٣,٢	٤٣,٢	٥٣,٢
٤٥٠	٠,٧			٣,٥	٥,٩		٨,٢		١٠,٤		١٢,٦	١٤,٨	١٦,٨	١٨,٩	٢٠,٩	٢٢,٩		٣٢,٩	٤٢,٩	٥٢,٩
٥٠٠	٠,٦		٢,١	٣,٤	٥,٨	٦,٩	٨	٩,٢	١٠,٣	١١,٤	١٢,٥	١٤,٦	١٦,٧	١٨,٦	٢٠,٧	٢٢,٦	٢٧,٦	٣٢,٦	٤٢,٦	٥٢,٦
٥٥٠	٠,٥			٣,٣	٥,٧		٧,٩		١٠,١		١٢,٣	١٤,٤	١٦,٤	١٨,٤	٢٠,٤	٢٢,٤		٣٢,٤	٤٢,٤	٥٢,٤
٦٠٠	٠,٥	١,٣	٢,٠	٣,٢	٥,٦	٦,٧	٧,٨	٩	١٠,٠	١١,٢	١٢,٢	١٤,٢	١٦,٢	١٨,٢	٢٠,٢	٢٢,٢	٢٧,٢	٣٢,٢	٤٢,٢	٥٢,٢
٦٥٠	٠,٥			٣,٢	٥,٥		٧,٧		١٠,٠		١٢,١	١٤,١	١٦,١	١٨,١	٢٠,١	٢٢,١		٣٢,١	٤٢,١	٥٢,١
٧٠٠	٠,٤		١,٩	٣,١	٥,٤	٦,٦	٧,٧	٨,٨	٩,٩	١٠,٠	١١,٩	١٣,٩	١٥,٩	١٧,٩	١٩,٩	٢١,٩	٢٦,٩	٣١,٩	٤١,٩	٥١,٩
٧٥٠	٠,٤			٣,٠	٥,٤		٧,٦		٩,٨		١١,٨	١٣,٨	١٥,٨	١٧,٨	١٩,٨	٢١,٨		٣١,٨	٤١,٨	٥١,٨
٨٠٠	٠,٤	١,١	١,٨	٣,٠	٥,٣	٦,٤	٧,٥	٨,٧	٩,٧	١٠,٧	١١,٧	١٣,٧	١٥,٧	١٧,٧	١٩,٧	٢١,٧	٢٦,٧	٣١,٧	٤١,٧	٥١,٧
٨٥٠	٠,٤			٣,٠	٥,٣		٧,٥		٩,٦		١١,٦	١٣,٦	١٥,٦	١٧,٦	١٩,٦	٢١,٦		٣١,٦	٤١,٦	٥١,٥
٩٠٠	٠,٣		٠,٧	٣,٠	٥,٢	٦,٣	٧,٥	١,٥	٩,٥	١,٥	١١,٥	١٣,٥	١٥,٥	١٧,٥	١٩,٥	٢١,٥	٢٦,٥	٣١,٥	٤١,٥	٥١,٥
٩٥٠	٠,٣			٢,٩	٥,٢		٧,٤		٩,٤		١١,٤	١٣,٤	١٥,٥	١٧,٤	١٩,٥	٢١,٤		٣١,٥	٤١,٥	٥١,٤
١٠٠٠	٠,٣	١,٠	١,٧	٢,٩	٥,٢	٦,٣	٧,٤	٨,٤	٩,٤	١٠,٤	١١,٤	١٣,٤	١٥,٤	١٧,٤	١٩,٤	٢١,٤	٢٦,٤	٣١,٤	٤١,٤	٥٠,٩
١٥٠٠	٠,٢		١,٥	٢,٧	٤,٩	٥,٩	٦,٩	٧,٩	٨,٩	٩,٩	١٠,٩	١٢,٩	١٤,٩	١٦,٩	١٨,٩	٢٠,٩	٢٥,٩	٣٠,٩	٤٠,٩	٥٠,٧
٢٠٠٠	٠,١	٠,٠	١,٤	٢,٦	٤,٧	٥,٧	٦,٧	٧,٧	٨,٧	٩,٧	١٠,٧	١٢,٧	١٤,٧	١٦,٧	١٨,٧	٢٠,٧	٢٥,٧	٣٠,٧	٤٠,٧	٥٠,٦
٢٥٠٠	٠,١		١,٤	٢,٦	٤,٦	٥,٦	٦,٦	٧,٦	٨,٦	٩,٦	١٠,٦	١٢,٦	١٤,٦	١٦,٦	١٨,٦	٢٠,٦	٢٥,٦	٣٠,٦	٤٠,٦	٥٠,٥
٣٠٠٠	٠,١	٠,٠	١,٤	٢,٥	٤,٥	٥,٥	٦,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٥	١٠,٥	١٢,٥	١٤,٥	١٦,٥	١٨,٥	٢٠,٥	٢٥,٥	٣٠,٥	٤٠,٥	٥٠,٦
٤٠٠٠	٠,١	٠,٧	١,٣	٢,٤	٤,٤	٥,٤	٦,٤	٧,٤	٨,٤	٩,٤	١٠,٤	١٢,٤	١٤,٤	١٦,٤	١٨,٤	٢٠,٤	٢٥,٤	٣٠,٤	٤٠,٤	٥٠,٥
٥٠٠٠	٠,١	٠,٧	١,٣	٢,٣	٤,٣	٥,٣	٦,٣	٧,٣	٨,٣	٩,٣	١٠,٣	١٢,٣	١٤,٣	١٦,٣	١٨,٣	٢٠,٣	٢٥,٣	٣٠,٣	٤٠,٣	٥٠,٤

٣/٥ استخدام أساليب معاينة المتغيرات فى اختبارات التحقق

٣/٥/١ طبيعة وأهداف معاينة المتغيرات والمصطلحات المرتبطة بها :-

تستخدم معاينة المتغيرات بصورة رئيسية فى أداء الإختبارات الأساسية التى تهدف الى التأكد من صحة القيم الظاهرة بالقوائم المالية مثل المبيعات والمشتريات أو المخزون أو حسابات المدينين وحسابات الدائنين .

بعبارة أخرى يتمثل هدف المراجعة بالنسبة لمعاينة المتغيرات فى تقدير القيمة الحقيقية لخاصة معينة لمجتمع المراجعة ، تلك الخاصية اما أن تكون الخطأ الإجمالى أو القيمة الإجمالية معبراً عنهما بوحدة النقد كالجنيه ، على سبيل المثال قد يكون الهدف النهائى للمراجع هو تقدير أن حساب المبيعات لم يحرف بأكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه بدرجة ثقة ٩٥٪ ، يمكن بواسطة معاينة المتغيرات اجراء ذلك التقدير كما يمكن فى نفس الوقت قياس خطأ المعاينة المحتمل .

عند استخدام طريقة معاينة المتغيرات يتطلب الأمر المام المراجع بالنظرية الإحصائية ومصطلحاتها، التى لعل من أبرزها مفاهيم التوزيع الطبيعى والإنحراف المعيارى والخطأ المعيارى لمتوسطات العينات والإنحراف الطبيعى ويمكن دراسة تلك المصطلحات بايجاز على النحو التالى :-

أ- التوزيع الطبيعى Normal Distribution

توصف عديد من المجتمعات بأنها طبيعية ، حيث تأخذ شكل الجرس ، وتميل قيم البنود المختلفة فى ذلك التوزيع الى التركيز على جانبى الوسط الحسابى للتوزيع .

ب- الإنحراف المعيارى Standard Deviation

يمثل الإنحراف المعيارى مقياس لتباين أو تشتت قيم البنود الفردية حول الوسط الحسابى للمجتمع ، وهو عبارة عن الجذر التربيعى لمربع مجموع انحراف كل قيمة من بنود المجتمع عن الوسط الحسابى مقسوماً على عدد بنود المجتمع

وعادة ما يقل الإنحراف المعيارى كلما قل التباين بين بنود المجتمع ، والعكس صحيح ، وبوجه عام يمكن للمراجع الحصول على تقدير موثوق لقيمة الإنحراف المعيارى بأخذ عينة استطلاعية تتكون من ٥٠ بند ، ويقوم باتباع ما يلى :- (١) يتم اختيار عينة تتكون من ٤٩ بند ، (٢) يتم تقسيم البنود المختارة الى سبع مجموعات تتكون كل واحدة منها من سبع بنود على أساس الترتيب الذى تم به اختيار البنود ،

(٣) يتم ايجاد المدى بين أعلى قيمة وأقل قيمة فى كل مجموعة ، (٤) يتم ايجاد الوسط الحسابى لتلك الفروق السبعة ، (٥) يتم قسمة الناتج أو متوسط الفروق على ٢,٧٠٤ ، وبذلك يتم الحصول على تقدير الإنحراف المعيارى للمجتمع .

جـ - الخطأ المعيارى لمتوسطات العينات Standard Error of the Sample Means

يجب أن يختلف متوسطات مجموعة من العينات ذات حجم معين اذا تم أخذها من مجتمع معتدل عن المتوسط الحقيقى لذلك المجتمع بسبب أخطاء المعاينة كما سلف الإشارة ، رغماً عن ذلك فان تلك المتوسطات يجب أن تكون موزعة توزيعا طبيعيا حول المتوسط الحقيقى للمجتمع ، ويطلق على الإنحراف المعيارى لذلك التوزيع الطبيعى لمتوسطات العينات اصطلاح الخطأ المعيارى لمتوسطات العينات لتأكيد أن انحرافات متوسطات العينات عن المتوسط الحقيقى قد نشأ من أخطاء المعاينة .

وكلما زاد حجم العينة اقتربت متوسطات العينات من تمثيل متوسط المجتمع ، وعلى ذلك يمكن تقليل الخطأ المعيارى لتوزيع مكون من متوسطات العينات بزيادة حجم العينة ، ولا شك أن التعرف على نسبة معلومة من متوسطات العينات تقع فى حدود عدد محدد من الأخطاء المعيارية عن المتوسط الحقيقى للمجتمع سوف يساعد المراجع فى السيطرة على درجة الثقة فى نتائج العينة التى سيختارها .

د- الإنحراف المعيارى الطبيعى Standard Normal Deviate

تعبر الثقة عند استخدام معاينة المتغيرات عن نسبة عدد المرات التى يتوقع أن يقع فيها متوسط العينة فى نطاق فترة معينة من متوسط المجتمع ، والإنحراف المعيارى الطبيعى هو عدد مرات الخطأ المعيارى فى تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال فان مستوى ثقة ٩٥,٤ ٪ له انحراف معيارى طبيعى قيمته ٢٪ (حيث أن ٩٥,٤٪ من متوسطات جميع العينات الممكنة تقع فى حدود ± ٢٪)خطأ معيارى من المتوسط الحقيقى طبقاً لخصائص التوزيع الطبيعى ، ويشير ذلك الى أن متوسط العينة قد يختلف عن المتوسط الحقيقى بما قد يصل الى خطأين معياريين ، وفيما يلى جدول يوضح الإنحراف المعيارى الطبيعى لمستويات أخرى متعددة:-

جدول يوضح الإنحراف المعيارى الطبيعى

الثقة	٦٨,٣	٧٠	٧٥	٨٠	٨٥	٩٠	٩٥	٩٥,٤	٩٩	٩٩,٧
الإنحراف المعيارى	١ ±	١,٠٤±	١,١٥±	١,٢٨±	١,٤٤±	١,٦٤±	١,٩٦±	٢±	٢,٥٨±	٣

هـ- كفاءة طرق التقدير الإحصائى ودرجة الإعتماد عليها

بوجه عام توجد عدة طرق للتقدير الإحصائى التى يمكن أن تطبق فى مجال المراجعة هى التقدير باستخدام الوسط الحسابى Mean - Per - Unit Estimation وطريقة تقدير الفرق Difference Estimation ، وطريقة المعاينة على أساس وحدة النقد Monetary - Unit Estimation ، وبالطبع فان استخدام الطريقة المناسبة تعتمد على الظروف أو الحالة موضع المراجعة وهدف تلك المراجعة ، ولتقرير الطرق التى يجب استخدامها فان المراجع يجب ان يهتم بكل من الكفاءة ودرجة الإعتماد عليها.

حيث توجد طرق تقدير معينة قد تتصف بالكفاءة - بوجه عام - اذا ما كانت النتائج المرغوبة يمكن الحصول عليها باستخدام عينة أصغر ما تتطلبه طريقة أخرى ، وبطبيعة الحال فان كفاءة معاينة ما تتأثر بالإنحراف المعيارى للمجتمع ، حيث أن تلك المعلمة يكون لها تأثير جوهرى على حجم العينة المطلوب لتحقيق أهداف محددة للدقة والثقة وتتعلق درجة الإعتماد على مدى أو درجة تطابق حدود الثقة المحسوبة مع النتائج المتوقعة من التوزيع الطبيعى ، فعند حساب حجم العينة المبدئى فان المراجع يحدد مقدماً مدى الدقة المرغوب ، والذى يكون من المتوقع وقوع قيمة المجتمع الحقيقية بداخله ، هذا من جهة اما الأخرى فانه بعد اتمام عملية المعاينة يكون باستطاعة المراجع قياس مدى الدقة الفعلى - المحقق - ويمكن الأعتماد على المقدر الإحصائى اذا ما كانت النتائج الفعلية تقع داخل حدود الثقة - بنفس النسبة بالتقريب - المحددة كمستوى ثقة مرغوب

٢/٥/٣ طريقة معاينة المتغيرات باستخدام الوسط الحسابي للوحدة Mean - Per Unit Estimation

تساعد طريقة المعاينة التقديرية على أساس تقدير متوسط الوحدة المراجع على تقدير القيمة المتوسطة بوحدة النقد لبنود المجتمع عن طريق تحديد القيمة المتوسطة لقيمة البنود التى تحتوى عليها العينة .

فعلى سبيل المثال اذا رغب المراجع فى معرفة القيمة الكلية بالنقود للمجتمع يتم ضرب متوسط العينة فى عدد بنود المجتمع ، حيث يكون الهدف فى ظل تلك الطريقة يتمثل فى تقدير القيمة الحقيقية للمجتمع من بيانات العينة ، وبعد ذلك يتم مقارنة ذلك التقدير مع قيمة المجتمع المسجلة بدفاتر عميل المراجعة .

والدقة فى ظل تلك الطريقة تمثل أقصى فرق يمكن السماح به بين تقدير المراجع والقيمة الحقيقية للمجتمع ، وحيث تعتمد تلك الطريقة على المتوسطات فان الدقة يمكن تحديدها بالنسبة لقيمة المجتمع ككل أو بالنسبة لمتوسط قيمة كل بند . ومثال ذلك اذا ما رغب المراجع فى تقدير القيمة الكلية لمجتمع يتضمن ٢٠٠٠ بند ، فان الدقة يمكن أن تكون ±١٠٠٠٠ جنيه بالنسبة للقيمة الكلية للمجتمع أو ±١٠ جنيه بالنسبة لمتوسط قيمة كل بند .

فالفرق الأساسى الذى تنطوى عليه تلك الطريقة يتمثل فى أن متوسط العينة سيمثل المتوسط الحقيقى للمجتمع فى حدود معدل دقة معين ومستوى ثقة محدد .

وحتى يتمكن المراجع من استخدام تلك الطريقة فى معاينة المتغيرات يقوم باتباع الخطوات التالية :-

١- تحديد أهداف الإختبار :-

حيث يتمثل الهدف فى اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة بهدف جمع أدلة اثبات تؤيد القيم التى تظهر فى القوائم المالية لمجتمع معين .

ويفترض ان المراجع يرغب فى اجراء اختبارات تحقيق العمليات والارصدة على مجتمع من حسابات المدينين ، وكان رصيد هذا المجتمع فى دفتر الاستاذ العام للعميل ٣٤٨٤٦٢٠ جنيه ويتكون من ٢٦٥٩ حساب .

٢- تحديد الدقة والثقة المرغوب فيها :-

تعتبر الأهمية النسبية لهامش الخطأ الذى يمكن السماح به هى الأساس لتحديد الدقة باعتبار أن الهدف من خطة المعاينة فى ظل تلك الطريقة هو تحديد القيمة النقدية

للمجتمع . حيث يريد المراجع فى ظل تلك الخطة التأكد من عدم وجود خطأ جوهرى فى المجتمع محل المراجعة .

وتعتمد الثقة التى يرغب فيها المراجع على كمية أدلة الإثبات التى تؤيد رأيه ، أخذاً فى الحسبان درجة الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية .

ويفترض أن المراجع يتطلب دقة ±٧٥٠٠٠ جنيه ، ومستوى ثقة ٩٠٪ .

٣ - تقدير الإنحراف المعيارى للمجتمع :-

حيث يمكن اجراء تلك الطريقة اعتماداً على عينة استطلاعية (أو عن طريق استخدام برنامج حاسب الكترونى مناسب) .

ويفترض أنه باختيار عينة تتكون من ٤٩ حساب تم تقدير الإنحراف المعيارى للمجتمع بمبلغ ٢٣٦ جنيه .

٤- تحديد الدقة المطلوبة فى العينة :-

حيث يتم ايجاد الدقة التى يرغب فيها المراجع أن يقترب بها متوسط العينة من المتوسط الحقيقى للمجتمع عن طريق قسمة الدقة المرغوب فيها لتقدير المجتمع ككل على عدد بنود المجتمع .

فاذا ما كانت الدقة الكلية للمجموع التقديرى لحسابات المدينين هى ±٧٥٠٠٠ جنيه ، فان الدقة لحسابات واحد تكون ± ٢٨ جنيه (٧٥٠٠٠÷ ٢٦٥٩)

٥- تحديد الإنحراف المعيارى الطبيعى المقابل للثقة المطلوبة :-

ويتم تحديد الإنحراف المعيارى الطبيعى من الجداول الإحصائية ، فعن طريق الرجوع الى الجدول الخاص بالإنحراف المعيارى يتضح أن الإنحراف المعيارى الطبيعى المقابل لمستوى ثقة ٩٠٪ هو ١,٦٤ .

٦- ايجاد حجم العينة المطلوبة :-

يتعين على المراجع حتى يتم ايجاد حجم العينة أن يأخذ فى حسبانه عديد من العوامل هى (١) الدقة المرغوب فيها ، (٢) الثقة المرغوب فيها ، (٣) التباين أو التغير بين بنود المجتمع ، (٤) حجم مجتمع المراجعة .

ويتم التعبير عن علاقة تلك العوامل عن طريق المعادلة التالية : -

$$\text{حجم العينة} = \left[\frac{\text{الانحراف المعيارى الطبيعى} \times \text{الانحراف المعيارى التقديرى}}{\text{دقة العينة}} \right]$$

وبتطبيق تلك المعادلة على المثال الافتراضى السابق يتضح أن حجم العينة =

$$\left(\frac{١,٦٤ \times ٢٣٦}{٢٨} \right)^{٢} = ١٩١$$ حساباً ، ويمكن حساب حجم العينة باستخدام الانحراف المعيارى التقديري الكلى للمجتمع على النحو التالى : -

[(١,٦٤ × ٢,٣٦ × ٢٦٥٩) / ٧٥٠٠)

ويعنى ذلك أن المراجع قد حدد أن حجم العينة يجب أن يتكون من ١٩١ حساباً يتم أختيارها عشوائياً من المجتمع ، إذا رغب المراجع فى أن يتمشى مع الدقة ومستوى الثقة التى حددها لاجراء ذلك الاختبار .

٧- سحب العينة وحساب متوسط العينة : -

وبافتراض أن المراجع سوف يستخدم طريقة الاختيار المنتظمة ، فإن الخطوة الأولى التى سيتبعها هى تحديد فترة المعاينة عن طريق قسمة بنود المجتمع ٢٦٥٩ على عدد بنود العينة ، وبعد تحديد فترة المعاينة التى تبلغ ١٤ ، يتم تحديد نقطة بداية عشوائية حتى تكون كافة جميع بنود المجتمع لها فرص متساوية فى اختيار .

وبافتراض أن نقطة البداية هى رقم ٤ ، فيبدأ المراجع بالبند رقم ٤ فى المجتمع ثم يختار البند ١٨ بعد ذلك وهكذا (٤ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٠٠) .

٨- تفسير نتائج العينة .

حيث يتم اعطاء تقدير للمتوسط الحقيقى للمجتمع عن طريق المراجع فى حدود دقة معينة ومستوى ثقة محدد ، فإذا كان ذلك التقدير لا يؤيد البيانات الوادرة فى القوائم المالية الخاصة بالعميل ، فإن المراجع يجب أن يزيد من بحثه سبب ونطاق الاختلافات ، فبعد اختيار العينة المكونة من ١٩١ بنداً فيتخذ المراجع الاجراءات الضرورية بالتطبيق على بنود العينة ، فإذا ما وجد المراجع خلال عملية الفحص أى أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات بنود العينة ، يجب أن يقوم بتصحيح تلك الاخطاء وتحديد القيمة الصحيحة لكل بند من بنود العينة .

ويقوم المراجع بعمل تقدير لقيمة المجتمع بعد استكمال لفحص بنود العينة ، ويكون ذلك مبيناً على القيم المصححة لبنود العينة ، وبافتراض أن مجموع قيم الارصدة التى تمت

مراجعتها للحسابات التى تشملها العينة فى المثال الافتراضى وهى ١٩١ حساباً بلغت ٢٤٨١٠٩ ج ، فلتقدير حجم المجتمع قيم قسمة ذلك المجموع على عدد بنود العينة لتحديد القيمة المتوسطة لكل حساب ، ثم تضرب تلك القيمة المتوسطة فى عدد بنود المجتمع للتوصل الى التقدير المطلوب على النحو التالى :

القيمة المتوسطة للحساب فى العينة = $\frac{٢٤٨١٠٩}{١٩١}$ = ١٢٩٩ ج .

تقدير المجتمع = ١٢٩٩ × ٢٦٥٩ = ٣٤٥٤٠٤١ ج .

وحيث أن رصيد المدينين الدفترى ومقداره ٣٤٨٤٦٢٠ ج يقع فى فترة الدقة (٣٤٥٤٠٤١ ± ٧٥٠٠٠) ، فإن المراجع يمكن أن يتستخلص فى تلك الحالة أن رصيد المدينين قد تم اظهاره بعدالة فى الميزانية .

أما فى الحالات التى لاتقع فيها القيمة الدفترية فى حدود فترة الدقة ، فإنه يجب على المراجع التوسع فى عمله ، وتتمثل الخطوة الأولى فى اختيار بنود أضافية فى المجتمع على اساس عشوائى أو منتظم ، ويتم فحص تلك البنود ويتم التصحيح باستخدام اجراءات مماثلة لما اتبع فى العينة الاصلية .

وبعد الفحص يتم دمج العينات واستخراج تقدير جديد ، فإذا وقعت القيمة الدفترية فى حدود فترة الدقة الجديدة يمكن للمراجع أن يقبل المجتمع ، أما إذا بقيت خارج حدود الدقة يمكن للمراجع تكرار الخطوة السابقة وأخذ بنود اضافية واستخراج متوسط جديد .

اما إذا استمرت القيمة الدفترية خارج نطاق فترة الدقة قد يضطر المراجع الى تحقيق بنود المجتمع بالكامل ، أو أن يطلب من العميل تصحيح القيمة الدفترية للمجتمع فى القوائم المالية حتى لايعطى تقريراً مقيداً .

٣/٥/٣ طريقة تقدير النسبة والفرق Ratio and Difference Estimation

تهدف طريقة المعاينة التقديرية للمتغيرات الى تقدير القيمة المتوسطة للبند كأساس لتقدير القيمة الكلية للمجتمع ، وتقدير النسبة والفرق يعتبران بديلان لذلك ، وتستخدم كل من الطريقتين فى ظروف مختلفة ، حيث فى ظل طريقة تقدير النسبة يقوم المراجع باستخدام عينة لتقدير نسبة قيمة بنود المجتمع التى تمت مراجعتها (القيمة الصحيحة) إلى قيمتها الدفترية ، ويتم تقدير تلك النسبة عن طريق قسمة القيمة الكلية لعينة تمت مراجعتها على القيمة الدفترية الكلية لبنود العينة ، ويمكن الحصول على تقدير للقيمة الصحيحة للمجتمع بضرب تلك النسبة فى القيمة الدفترية الكلية للمجتمع .

اما فى ظل طريقة تقدير الفرق ، فإن المراجع يستخدم عينة لتقدير متوسط الفرق بين القيمة التى تمت مراجعتها والقيمة الدفترية لبنود العينة ، ويتم تقدير الفرق بقسمة الفرق بين القيمة التى تمت مراجعتها والقيمة الدفترية للعينة على عدد بنود العينة ، ويتم تحديد الفرق الكلى بين القيمة الدفترية للمجتمع وقيمته الصحيحة بضرب الفرق التقديرى المتوسط فى عدد بنود المجتمع .

ويتطلب استخدام طريقة تقدير النسبة أو الفرق أن (١) يكون كل بند من بنود المجتمع له قيمة دفترية ، (٢) القيمة الدفترية للمجتمع تعادل مجموع القيم الدفترية لبنود المجتمع ، (٣) يتم ايجاد قيمة كل بند من بنود العينة بعد المراجعة ، (٤) إذا كان معدل حدوث الفرق بين القيم التى تمت مراجعتها والقيم الدفترية منخفضة جداً ، فإن ذلك يتطلب عينة كبيرة لاظهار عدد ممثل عن الأخطاء .

بوجه عام توجد عديد من المزايا لاستخدام طريقة تقدير الفرق أو النسبة بدلاً من تقديرات الارصدة فى المراجعة ، منها (١) أن ذلك الاسلوب يوفر تقدير اً مباشراً لاجمالى قيمة الخطأ وهو ما يرغب المراجع فى معرفته ، (٢) أنه لكون التقديرات تعتمد على فروق غالباً ما تعتبر بسيطة جداً ، فإن حجم العينة المطلوب لعمل الاستنتاجات سيكون أصغر مما لو تم استخدام أى اسلوب أخر للتقدير ، اما عيوب طريقة تقدير الفرق فإنها تنتج من عدم أمكانية الاعتماد عليها فى حالات معينة ، وعلى وجه التحديد عندما يكون معدل الخطأ فى المجتمع بسيطاً ، ومن ثم فإن العديد من مشاهدات العينة سوف تظهر أخطاء صفرية ، مما ينتج عن استنتاجات غير صحيحة بخصوص خطأ المجتمع الاجمالى ، كذلك لا يمكن الاعتماد على طريقة تقدير الفرق عندما تكون معظم الاخطاء بالمجتمع لها نفس الاتجاه .

وكمثال أفتراضى عن تطبيق طريقة تقدير الفرق ، يتعين اولاً الاشارة الى خطوات حسابها على النحو التالى :-

(١) اختيار عينة عشوائية .

(٢) حساب قيمة الخطأ فى العينة .

(٣) حساب مجموع الاخطاء كتقدير عند نقطة .

(٤) حساب تقدير الانحراف المعيارى للمجتمع .

(٥) استخراج مدى الدقة المطلوبة .

(٦) حساب حدود الثقة عند مستوى الثقة المرغوب .

(٧) استخلاص النتائج وتفسيرها .

١- اختيار عينة عشوائية :-

تعرف وحدة العينة فى حالة مراجعة المدينين بأستخدام معاينة المتغيرات بانهـا رصيد المدينين من واقع ميزان المراجعة مرتبة حسب تواريخ استحقاقها واعمارها ، ويتـم اختيـار العينة بنفس الطريقة المستخدمة سابقا .

وبافتراض انة قد تم سحب ١٠٠مفردة من حسابات العملاء عشوائيا علما بان ميزان المراجعة يحتوى على ٥٠٠٠حساب .

٢- حساب قيمة الخطأ فى العينة :-

يعرف الخطا بالنسبة للمصادقات بانة الفرق بين القيمة الواردة بمصادقات العملاء ورصيد العملاء بعد اجراء التسويات اللازمة والمرتبطة باخذ الفروق الزمنية واخطاء العميل فى الاعتبار .

وقد تم تحديد الاخطاء التالية كاخطاء عملاء (بيانات العملاء غير صحيحة)

عدد الاخطاء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
قيمة الاخطاء	١٥	(٦٩)	٨٥	١٠٠	(٢٧)	٤١	(١)	٢٥	٣٥	(١٠٢)	٥٥	٧٢

وقد بلغت مجموع الاخطاء فى العينة بنحو ٢٢٩ ج (٤٢٨-١٩٩) .

٣- حساب قيمة مجموع الاخطاء عند نقطة :-

ويتم ذلك عن طريق استنتاج اخطاء المجتمع من واقع اخطاء العينة ، وبافتراض قيام المراجع بارسال مصادقة من مجتمع مقدارة الف مصادقة للمدينين ، وقدر ان اخطاء العينـة هى زيادة فى التقدير مقدارها ٥٠٠٠ ، فان تقدير مجموع الاخطاء فى المجتمـع هـى زيـادة مقدارهـا (٥٠٠٠ج علـى ١٠٠= ٥٠ × ١٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ج) وهـذا التقديـر لمجمـوع الاخطاء يمثل تقديرا عند نقطة اوقيمة معينة بالذات .

الان تقدير الخطا يكون اكثر واقعية اذا ماتم فى صورة مـدى معين للدقـة ، كـان يتـم التقرير ان خطا المجتمع التقديرى هـو ٥٠٠٠٠±١٠٠٠٠ عند مستوى ثقة ٩٥٪ ، فهذا يعنى ان المراجع يثق بمستوى ٩٥٪ ان الخطا الحقيقى هو زيادة ويتراوح مابين ٤٠٠٠٠ج و ٦٠٠٠٠ج .

ويتم حساب قيمة مجموع الاخطاء عند نقطة المعادلة التالية :-

$$\overline{س} = \frac{مج\ س\ ن}{ن} \quad .... \quad (1)$$

$$\overline{\overline{س}} = مج\ \overline{س} \quad او\ مج \frac{مج\ س\ ن}{ن} \quad .... \quad (2)$$

حيث أن

$\overline{س}$ = متوسط خطا العينة .

مج س ن = قيمة كل خطا فى العينة .

ن = حجم العينة .

$\overline{\overline{س}}$ = تقدير قيمة الخطا عند نقطة .

ں = حجم المجتمع .

وحيث ان خطا المفردة فى العينة = $\frac{٢٢٩}{١٠٠}$ = ٢,٢٩ .

∴ فان مجموع الخطا عند نقطة = ٥٠٠٠(٢,٢٩) = ١١٤٥٠ ج .

٤- حساب تقدير الانحراف المعيارى للمجتمع :-

يقيس الانحراف المعيارى للمجتمع مدى تشتت قيم المفردات فى المجتمع ، فاذا كان توزيع الاخطاء فى مصادقات العملاء هو ٥ ج ، ١٥ ج ، ٣٠ ج مثلا فان ذلك يعكس تشتتا اقل من حالة وجود توزيع لاخطاء المصادقات على النحو التالى ٣ ج ، ١٥٠ج ، ٣٠٠ج ، من هنا يكون الانحراف المعيارى فى الموقف الاول اقل بوضوح من نظيرة فى الموقف الثانى .

ولاشك ان للانحراف المعيارى اثر كبير على مدى الدقة المحسوب ، حيث ان مقدرة المراجع على التنبؤ بقيمة المجتمع تكون افضل عندما تكون مفردات المجتمع اقل تشتتا .

ويمكن للمراجع تقدير الانحراف المعيارى للمجتمع عن طريق المعادلة التالية :-

$$ع = \sqrt{\frac{مج (س ن)^{٢} - ن (\overline{س})^{٢}}{ن - ١}}$$

حيث ان :-

ع = الانحراف المعيارى — س ن = كل خطا مفردة فى العينة

ن = حجم العينة — $\overline{س}$ = متوسط الخطا فى العينة .

دد الاخطاء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	مج
ل خطأ مفردة ى العينة س ن	١٥	(٦٩)	٨٥	١٠٠	(٢٧)	٤١	(١)	٢٥	٣٥	(١٠٢)	٥٥	٧٢	٢٢٩
س ن) ٢	٢٢٥	(٤٧٦١)	٧٢٢٥	١٠٠٠٠	(٧٢٩)	١٦٨١	(١)	٦٢٥	١٢٢٥	(١٠٤٠٤)	٣٠٢٥	٥١٨٤	٤٥٠٨٤

$$∴ ع = \sqrt{٤٥٠٨٤ - \frac{١٠٠ (٢,٢٩)^{٢}}{..}} = ٢١ \text{ تقريباً}$$

٥- أستخراج مدى الدقة المحسوب :-

يجب ان يرتبط مدى الدقة المحسوب لبيانات العينة على مستوى ثقة معين حتى يكون له معنى للمستخدم ، فإذا ما تم تقدير قيمة خطأ المجتمع عند نقطة معينة و هى ٥٠٠٠٠ج مثلاً + مدى دقة محسوب ١٠٠٠٠ ، و عند مستوى ثقة ٩٥٪ ، فإن ذلك له معنى مختلف تماماً عن حالة تقديم نفس الأرقام التقديرية عند مستوى ثقة ٦٠٪ .

و بوجه عام توجد أربعة عوامل مؤثرة على حساب مدى الدقة هى :-

أ- الأنحراف المعيارى للعينة :

يزداد مدى الدقة المحسوب عند زيادة الأنحراف المعيارى ، فإذا ما زاد الأنحراف المعيارى من ٢٠ج الى ٤٠ ج ، فإن مدى الدقة المحسوب يزيد من ١٠٠٠٠ج الى ٢٠٠٠٠ ج.

ب - حجم المجتمع :

يزداد مدى الثقة المحسوب كلما زاد عدد مفردات المجتمع بأفتراض ثبات باقى العوامل ، و من الضرورى الحصول على رقم صحيح لمجموع مفردات المجتمع لتأثيره الهام على حساب تقدير قيمة خطأ المجتمع عند نقطة ، و كذلك مدى الدقة المحسوب فى معاينة المتغيرات .

جـ - حجم العينة :

يؤدى زيادة حجم العينة الى انخفاض مدى الدقة المحسوب ، بأفتراض ثبات باقى العوامل .

د - مستوى الثقة :

و هو يمثل احتمال ان تقع القيمة الحقيقية للمجتمع فى حدود مدى الثقة المرغوب.

و يتم حساب مدى الدقة لتقدير أخطاء المجتمع عند مستوى الثقة المرغوب على النحو التالى :-

$$\text{ق} = \text{ن}\ \text{م}\ \frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}}\ \sqrt{\frac{\text{مـ} - \text{ن}}{\text{ن}}}$$

حيث أن :

ق = مدى الدقة المحسوب .

معامل الخطأ النهائى $\sqrt{\frac{N - ن}{ن}}$

م = معامل الثقة لمستوى الثقة المحدد على النحو التالى :-

مستوى الثقة	٨٠٪	٩٠٪	٩٥٪	٩٩٪
معامل الثقة (م)	١,٢٨	١,٦٤	١,٩٦	٢,٥٨

و يتم حساب مدى الثقة المحسوب عند مستوى ثقة ٩٥٪ على النحو التالى :-

$$= ٥٠٠٠ \,(١,٩٦)\, \frac{٢١}{\sqrt{١٠٠}} \sqrt{\frac{٥٠٠٠-١٠٠}{٥٠٠٠}}$$

$$= ٥٠٠٠ \,(١,٩٦)\, \frac{٢١}{١٠} \,(٩٨,٩٩ \,٪)$$

= ٥٠٠٠ (١,٩٦) ٢,٠٧٨

= ٢٠٣٦٤,٤ جنيه

٦- حساب حدود الثقة عند مستوى الثقة المرغوب :

تبنى حدود الثقة عموماً على اساس مدى الثقة و يتم حسابها عن طريق دمج تقدير مجموع الأخطاء عند نقطة ، و كذلك مدى الدقة المحسوب (تقدير مجموع الأخطاء عند نقطة ± مدى الدقة المحسوب) .

و يتم حساب حدود الثقة عند مستوى الثقة المرغوب على النحو التالى :-

$\bar{ح}$ = $\bar{\bar{س}}$ + ق

$\bar{\bar{ح}}$ = $\bar{\bar{س}}$ - ق

حيث أن :-

$\bar{ح}$ = الحد الأعلى للثقة . $\bar{\bar{ح}}$ = الحد الأدنى للثقة .

$\bar{\bar{س}}$ = تقدير أجمالى الخطأ عند نقطة .

ق = مدى الدقة المحسوب عند مستوى الثقة المرغوب

$\bar{ح}$ = ١١٤٥٠+٢٠٣٦٤ = ٣١٨١٤ ج

$\bar{\bar{ح}}$ = ١١٤٥٠-٢٠٣٦٤ = (٨٩١٤) ج

يمكن للمراجع أن يقرر عند مستوى ثقة أحصائى بنحو ٩٥ ٪ بأن القيمة الحقيقية لخطأ المجتمع تتراوح ما بين تقدير بالنقص ٨٩١٤ ج و تقدير بالزيادة ٣١٨١٤ ج .

(٧) تقييم و تفسير النتائج :

يعتبر القرار النهائى الذى يجب أن يتخذه المراجع هو التأكد عما اذا كانت نتائج خطأ المجتمع مقنعة او مرضية ام لا ، و يقوم بأتخاذ ذلك القرار على مرحلتين هما :-

١. تحليل أخطاء العميل على مستوى المفردة لتحديد اسبابها مع مقارنة الأخطاء المكتشفة بنواحى الضعف او القوة الموجودة بالنظام .
٢. تقييم اجمالى خطأ المجتمع كما يقاس بمدى الثقة لتحديد ما اذا كان حجمه كبيرة بدرجة تؤثر فى حكم المراجع النهائى على عدالةو صحة الأرصدة بالقوائم المالية.

و يعتمد ذلك القرار على الأهمية النسبية لخطأ المجتمع لحد كبير ، ثم تقديرها على اساس حجم اجمالى الخطأ الذى يكون المراجع على استعداد لقبوله فى حسابات المدينين و المخاطر التى يستعد المراجع لتحملها (الخطأ المقبول) .

و عند أتخاذ المراجع لقرار قبول المجتمع فإنه عادة ما يقارن الحد الأعلى المحسوب للثقة و الحد الأدنى المحسوب للثقة من ناحية بالخطأ المقبول ، فإذا ما كانت القيم المطلقة للحد الأعلى المحسوب للثقة و الحد الأدنى المحسوب للثقة تساوى أو أقل من الخطأ المقبول ، فيمكن قبول المجتمع فى تلك الحالة ، اما اذا كانت اى من القيم المطلقة أكبر من الخطأ المقبول فلا يمكن قبول المجتمع فى تلك الحالة .

و بتطبيق مقارنة كل من حدى الثقة المحسوبين بالخطأ المقبول فى المثال الأفتراضى ، يتضح أنه اذا كان الخطأ الذى يكون المراجع مستعداً لقبوله هو ٣١٨١٤ ج ، أو أكثر ، فإن المجتمع يعتبر مقبولاً ،بمعنى أن المراجع يكون هنا متأكداً بنسبة ٩٥٪ بان الخطأ الحقيقى لا يزيد عن ٣١٨١٤ ج ، و لاشك ان تحليل الخطأ على مستوى المفردة يعد ضرورياً حتى لو كانت النتائج المحسوبة مرضية .

و تجدر الأشارة الى أنه يمكن حساب التقدير المبدئى لحجم العينة لتقدير الفرق بالأستفادة بنفس المعادلة المستخدمة فى حساب مدى الثقة على النحو التالى :-

$$ن = \left(\frac{س_م \, ع}{خ - \bar{س}} \right)^2$$

حيث أن :-

ن = حجم العينة المبدئى   ىـ = حجم المجتمع .

م = معامل الثقة   خ = الخطأ المقبول فى المجتمع

س = تقدير خطأ المجتمع عند نقطة .

و بافتراض ان المراجع قد قرر مجموع خطأ فى حسابات المدينين مقداره ١٠٠٠٠٠ج عند مستوى ثقة ٩٥٪ مع السماح بمبلغ ١٠٠٠٠ج كتقدير لمجموع الأخطاء عند نقطة ، و أن حجم المجتمع ٥٠٠٠ مفردة ، و الأنحراف المعيارى لمجتمع الأخطاء فى السنوات السابقة على عملية المراجعة هو ١٠٠ج ، من ثم يمكن حساب حجم العينة المناسب على النحو التالى :-

$$ن = \left(\frac{١٠٠ \times ١,٩٦ \times ٥٠٠٠}{١٠٠٠٠ \quad ١٠٠٠٠٠}\right)^{٢}$$

$$ن = \left(\frac{٩٨٠٠٠٠}{٩٠٠٠٠}\right)^{٢} = ١١٩$$

فإذا ما تم سحب عينة مكونة من ١١٩ مفردة ، فهل يمكن القول بأن ذلك الحجم سيكون كافياً لتحقيق أهداف المراجعة ، وبطبيعة الحال لن يمكن الأجابة على ذلك بوضوح حتى يقوم المراجع بأجراء الأختبارات الفعلية لعملية المراجعة و تقييم نتائجها ، فإذا ما زاد الأنحراف المعيارى الفعلى عن المتوقع البالغ ١٠٠ج ، او اذا ما زادت قيمة مجموعة الأخطاء عند نقطة عن ١٠٠٠٠ج فمن المرجح الا يقوم المراجع بقبول النتائج .

و بطبيعة الحال أن أثر تغير كل عامل من العوامل المؤثرة على تحديد حجم العينة سوف تتضح على اساس العلاقة السابق ذكرها على اساس ان :-

١. تخفيض مستوى الثقة سوف يخفض من حجم العينة .
٢. بينما ان تخفيض مدى الدقة المقبول سوف يزيد من حجم العينة .
٣. ان تخفيض تقدير الأنحراف المعيارى للمجتمع سوف يخفض من حجم العينة .
٤. يؤدى تخفيض حجم المجتمع الى تخفيض حجم العينة .

٣/٥/٤ طريقة التقدير على اساس وحدة النقد Monetary Unit Estimation

ظهرت تلك الطريقة كوسيلة للجمع بين خصائص كل من تقدير الصفات و تقدير المتغيرات ، و تتميز أساساً بكونها تسمح للمراجع بأجراء استنتاجات تتعلق بقيمة الخطأ فى

المجتمع بأستخدام جدول تقييم معاينة الصفات ، كما انه يتسم أيضاً بكونه يمثل نوعاً من المعاينة للتراكمات النقدية و المعاينة بالأحتمالات منسوبة الى حجم Sampling With Probability Proportional to size .

و تتمثل الفلسفة الأساسية لطريقة المعاينة على اساس وحدة النقد على أنها تعرف المجتمع كما لو كان عدد معين من الوحدات النقدية بدلاً من عدد معين من العمليات ، و من ثم فإن وحدة المعاينة تكون الجنيه و ليس الحساب او العمليات او المستندات ، فمثلاً فى ظل استخدام طريقة تقدير الفرق كان مجتمع حسابات الدائنين محدد على اساس انه يتكون من ٣٠٠٠ حساب ، بينما ذلك المجتمع يحدد على انه وحدة نقدية طبقاً لأسلوب التقدير على اساس وحدة النقد ، و من ثم فلو أفترض أن المراجع سحب عينة من ذلك المجتمع ، و أجرى مصادقات على ارصدة الحسابات التى تتضمنها العينة ، ثم قام بحساب الخطأ فى تلك الأرصدة ، فإنه يستطيع فى ضوء ذلك أن يستنتج أحصائياً قيمة الخطأ فى المجتمع مثل الطريقة التى تتبع لتحديد نسبة الأنحراف فى معاينة الصفات لنظام الرقابة الداخلية.

و يتميز هذا الأسلوب بوجه عام بأنه :-

١. يسمح بالتقدير المباشر لأقصى قيمة للخطأ فى مجتمع المراجعة ، تماماً مثل النتيجة النهائية لمعاينة الصفات و التى خلالها يقوم المراجع بتقدير أقصى نسبة أنحراف عن صفات الرقابة الداخلية المقررة ، و من ثم تعد تلك الطريقة وسيلة مناسبة أكثر لتحقيق هدف المراجعة من معاينة الصفات المحضة .
٢. كما أن ذلك الأسلوب يتضمن نوعاً من تقسيم المجتمع تلقائياً الى طبقات مما يجعل عملية المعاينة أكثر كفاءة ، على سبيل المثال اذا ما تم افتراض ان ١٠٠ من الجنيهات بمجتمع المراجعة و مقداره ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ، قد أختيرت بشكل منتظم للفحص ، ففى تلك الحالة يتضح أن جنيه خامس عشر الف سيتم اختياره (١٥٠٠٠٠٠/١٠٠) ، و هذا يعنى ان لو تم استخدام الأختيار المنتظم فإن كل حساب قيمته ١٥٠٠٠ج او أكثر سيتم اختياره ، كما ان كل قيمة مقدارها ١٥٠٠٠ج سيكون لها احتمال ظهور فى العينة ضعف الحساب الذى قيمته ٧٥٠٠ج ، و ثلاثة أضعاف الحساب الذى قيمته ٥٠٠٠ج .
٣. أن ذلك الأسلوب لا يعانى من مشاكل أسلوب تقدير الفرق أو النسبة لانه لا يتطلب تحديد فروق محددة بين القيم المراجعة و القيم الدفترية حتى يكون مفيداً .
٤. يوفر ذلك الأسلوب نموذج كمى متكامل يربط بين طرق معاينة الصفات و طرق معاينة المتغيرات، الأمر الذى يمكن من تحقيق أقصى قدر من الكفاءة فى عملية المراجعة .

الا انه على الرغم من ذلك توجد بعض الأنتقادات المرتبطة بتطبيق ذلك الأسلوب ، خاصة اذا ما طبق على انواع معينة من مجتمعات المراجعة ، و على وجه التحديد فإن حجم العينة المطلوب سيكون كبيراً على اساس وحدة النقد عنه فى ظل اساليب معاينة المتغيرات الأخرى ، ذلك اذا كان عدد الأخطاء الموجودة بالمجتمع ضخم ، فضلاً عن ذلك غالباً ما يكون هناك صعوبة فى سحب عينة عشوائية بالجنيهات من المجتمع بدون استخدام الحاسب الألكترونى .

الفصل الرابع

المراجعة كأداه لخدمة الادارة

الفصـــل الرابع

المراجعه كأداه لخدمة الإدارة

Auditing As a Service to Management

مقـــدمـــة

يهتم هذا الفصل بدراسة المراجعه كاداه لخدمة أهداف الاداره Auditing as a Service to Management ، حيث تركز معظم الكتابات بوجه عام على المراجعه الماليه او ماتعرف بمراجعة القوائم الماليه Financial Statement Audits ، وندرت الكتابات الموجهه نحو الاهتمام باهداف ونطاق الانواع الاخرى للمراجعه بخلاف المراجعه الماليه – وكذلك المعايير القابله للتطبيق عليها ، تحقيقاً لذلك الهدف يركز هذا الفصل على دراسة كل من المراجعه الداخليه Internal Audit والمراجعه التشغيليه او الاداريه Operational Audit .

ينقسم هذا الفصل اذن الى جزئين اساسيين ، الجزء الاول ويهتم بوصف وظيفة المراجع الداخلى داخل التنظيم ، بخلاف المراجع الخارجي والتي توجه واجباته الرئيسيه نحو خدمة حملة الاسهم والمستثمرين ، فان المراجع الداخلى يهتم بخدمة الاداره بصفه اساسيه . وتعتبر المراجعه الداخليه أمتداد لنظم الرقابه الداخليه الامر الذى قد يشير الى ان عمل المراجع الداخلى سوف يكون محل أهتمام من جانب المراجع الخارجي ، اما الجزء الثانى فهو يهتم بوصف وظيفة المراجعه التشغيليه او الاداريه والتى توفر بعد جديد لوظيفة المراجعه ، فبدلاً من فحص دقة القوائم الماليه ، فان المراجع الادارى يتطلع الى البحث عن كفاءة اعمال التنظيم والتقرير عن الطرق التى يمكن من خلالها تخفيض التكلفه او تحسين الربحيه ، ومن هنا فانه يتعين التركيز على مضامين المراجعه الاداريه والتشغيليه .

تحقيقاً لاهداف الفصل يمكن تخطيطه وتقسيمه على النحو التالى :–

١/٤ المراجعه الداخليه Internal Auditing

بوجه عام تعتبر المراجعه الداخليه جزءاً هاماً من طرق الرقابه على الاداره داخل أحد عناصر هيكل الرقابه الداخليه الذى يطلق عليه بالبيئه الرقابيه Control Environment. أيضاً فان المراجعه الداخليه توفر خدمات ذات قيمه كبيره لمنشآت الاعمال .

١/١/٤ تعريف المراجعه الداخليه Internal Auditing Defined

عرفت المراجعه الداخليه طبقاً لبيان مسئوليات المراجعه الداخليه الصادر عن مجمع المراجعين الداخلين The Institute of Interna Auditors (IIA) على النحو التالى :-

المراجعه الداخليه عباره عن وظيفة التقييم الحيادى المحدده داخل التنظيم لفحص وتقييم أنشطته باعتبارها اداه لخدمة هذا التنظيم .

An Independent Appraisal Function Established Within an Organization to Examine and Evaluate its Activities as a Service to the Organization .

ويتمثل هدف المراجعه الداخليه فى مساعدة اعضاء التنظيم فى القيام بمسئولياتهم بفعاليه ، ويعتبر ذلك التعريف واسع بشكل كاف للدرجه التى معها يشمل كثير من الانشطه التى يتم تنفيذها فى ظل المفهوم العام للمراجعه الداخليه سواء فى القطاع العام او الخاص ، مع ذلك فان هناك عديد من المظاهر الهامه لوظيفة المراجعه التى يتعين التركيز عليها هى :-

١- يشير اصطلاح داخلى Internal الى ان تنفيذ وظيفه المراجعه الداخليه يتم اساساً داخل التنظيم عن طريق العاملين المختصين فى هذا التنظيم .

٢- ان تعبير وظيفة التقييم الحيادىIndependent Appraisal Function يشير بوضوح الى انه ليس هناك ايه قيود او حدود على حكم هذا المراجع .

٣- يشير اصطلاح محدده Established على ان الوحده الاقتصاديه تختص على وجه التحديد بخلق وظيفة المراجعه الداخليه .

٤- يصف تعبير كل من فحص وتقييم Examine and Evaluate طبيعة وظيفة المراجعه الداخليه باعتبارها بحث عن الحقائق اولاً ، وثانياً هى عملية ذاتيه لتقييم النتائج .

٥- يوحى اصطلاح أنشطة Activities الى ان كافة انشطه التنظيم تقع داخل نطاق المراجعه الداخليه .

٦- يشير تعبير كخدمه للتقيم Service to the Organization الى ان المراجعه الداخليه توجد لمساعده او لفائده أجمالى التنظيم ، يقترح اصطلاح خدمة Service أيضاً الى ان المراجعه الداخليه تعتبر نشاط استشارى Staff وليس نشاطاً تنفيذاً Line Activity .

بوجه عام تعتبر المراجعه الداخليه هى وظيفة الرقابه التى توجد عن طريق فحص وتقييم كفايه فعالية نظم الرقابه الداخليه الاخرى .

٢/١/٤ تطور المراجعه الداخليه Evolution of Internal Auditing

بدأت المراجعه الداخليه كوظيفه يقوم بها شخص واحد والتى تكونت أساساً لاداء عملية التحقق والمطابقه الحياديه للفواتير قبل سدادها وبمرور الوقت تطورت المراجعه الداخليه لتصبح نشاط مهني يتطلب خبره مهنيه مرتفعه .حيث أمتدت لتشمل تقييم كفاءة وفعالية كافة مراحل عمليات التنظيم سواء اكانت اعمال ماليه او غير ماليه . تلك التغييرات ادت الى تكوين أقسام للمراجعه الداخليه ، كإداره رئيسيه يقوم بها مدير وظيفة المراجعه الداخليه بحيث توجه تقاريرها وتتبع مسئوليتها لمجلس الاداره او لجان المراجعه .

ويمكن القول بوجه عام ان وظيفة المراجعه الداخليه قد ارتبطت تاريخياً بفحص المعلومات المحاسبيه داخل التنظيم ، ومن هنا فان هذا الجزء سوف يركز على الجوانب المحاسبيه لهذا النظام ، مع ذلك فقد تطورت المراجعه الداخليه بشكل متزايد ، حيث تم التوسع فى تلك الوظيفه لتمثل فحص كفاءة التنظيمات ، وغالباً ما يشار الى هذا الدور المتطور للمراجع الداخلى الى وظيفة المراجعه الاداريه Management Audit الذى سوف يتم مناقشتها فى الجزء التالى .

وقد اشار قانون منع اعطاء الرشوه للعملاء Foreign Corrupt Practices act[(1)] الى اهمية التأكيد على المراجعه الداخليه ، حيث يتطلب ان تقوم الشركات بالاحتفاظ بنظم رقابه داخليه فعاله (هياكل) .وقد ادركت الشركات الخاضعه لذلك القانون سريعاً ان تطور وظيفة المراجعه الداخليه قد وفر أفضل ضمان للالتزام ونتيجة لذلك فقد زاد حجم الموازنات المقرره للمراجعه الداخليه كما تزايدات حجم وجوده ادارات او اقسام

(١) صدر فى الولايات المتحده الامريكيه عام ١٩٧٧ قانون بتحريم الشركات الامريكيه من اعطاء الرشوه للعملاء الاجانب ، والذى اضاف بعداً جديداً الى مسئوليات المراجعه الحياديه ، وصدر هذا القانون نتيجه لحمله شنتها الهيئه الامريكيه لتنظيم تداول الاوراق الماليه بهدف تحريم دفع رشوه الى المسؤلين بالبلادالاجنبيه بواسطة الشركات الامريكيه ، حيث نص القانون على فرض عقوبات جنائيه على كل من الشركات وموظفيها فى مخالفة هذا القانون ، كما الزم القانون الشركات بوضع نظم رقابه داخليه تهدف الى منع الرشاوى .

المراجعه الداخليه بشكل جوهرى .

وقد صاحب نمو وأهمية المراجعه الداخليه للشركات تزايد الاعتراف المهنى بالمراجع الداخلى .حيث تم تكوين مجمع المراجعين الداخليين فى عام ١٩٤١ ، وقد أصبح عدد أعضاؤه بنحو ٣٠٠٠٠ عضو . وفى ١٩٧٢ اعطى المجمع اول شهاده امتحان للمراجع الداخلى والذى يتم اداءه على مدار يومين ويتكون بصفه اساسيه من اربعة اجزاء هى :-

- المراجعه الداخليه بين النظريه والتطبيق (جزئين) .
- الاداره ، الاساليب الكمية ونظم المعلومات (جزء واحد) .
- المحاسبه ، التمويل والاقتصاد (جزء واحد) .

وحتى يصبح الشخص مراجعاً داخلياً مرخصاً Certified Internal Auditor (CIA) ، يتعين عليه ان يجتاز الامتحان التأهيلى ويكون لديه سنتين خبره كمراجع داخلى كحد أدنى ، بوجه عام تتضمن معايير خبرة المراجعه الداخليه الخبره بالمراجعه فى مكاتب المحاسبه القانونيه . وللاحتفاظ بشهاده مراجع داخلى مرخص يتعين ان يلتزم الفرد بمعايير المزاوله الصادره من مجمع المراجعين الداخليين وقواعد اداب وسلوك المهنه بالاضافه الى الوفاء بمتطلبات تعليميه مهنيه مستمره . وتجدر الاشاره الى ان المراجعين الداخليين المرخصين لن يقوموا بالحصول على الترخيص من اى تنظيم او هيئه حكوميه .

تقرير عن مرتبات المراجعين الداخليين

اشارت أحدى الدراسات المدانية التى غطت حوالى ٢٢٠٠ مدير للمراجعه الداخليه فى الولايات المتحده ، كندا ، بورت ريكو الى النتائج التاليه :-

معظم الخلفيه العامه المرغوبه للعاملين الجدد المحاسبين ٦٢,٧٪،المختصين بالحسابات الالكترونيه ١٣,٦٪،التمويل ٦,٢٪،أخرى ٤,٥٪

	الخبره السابقه (بالسنوات)	مرتفعه	متوسطه	منخفضه
بداية المرتبات	بدون	$٤٧٥٠٠	$٢٤٠٠٠	$١١٢٠٠
	١ - ٢	٤٠٦٠٠	٢٧٤٠٠	١٣٢٠٠
	٣ - ٤	٥٠٠٠٠	٣٢٧٠٠	١٨٠٠٠
مرتبات المستشارين ذو الخلفيه المحاسبيه	صفر - ٢	$٦٥٠٠٠	$٢٦٥٠٠	$١٠٤٠٠
	٣ - ٤	٦٤٨٠٠	٣٢٦٠٠	١١٥٠٠
	٥ - ٦	١١٨٨٠٠	٣٨٨٠٠	١٥٠٠٠
	اكثر من ١٠	٢٥٠٠٠٠	٦٧٩٠٠	٢٢٥٠٠

ويشير بيان المراجعه الى ان هدف المراجعه الداخليه يتمثل فى مساعدة اعضاء التنظيم فى القيام بمسؤلياتها بشكل فعال ، وللوفاء بذلك الهدف ، فان وظيفة المراجعه الداخليه توفر تحليل وتقييم وتقديم توصيات واستشارات ومعلومات بخصوص الانشطه محل المراجعه . يتضمن هدف المراجعه الداخليه زيادة الرقابه الفعاله فى التنظيم عند تكلفه معقوله .

ويشير بيان مسئوليات المراجعه الداخليه الى ان نطاق المراجعه الداخليه يتضمن مايلى :-

- فحص أمكانية الاعتماد على المعلومات الماليه والتشغيليه والثقه فيها والوسائل المستخدمه لتحديد أثبات وتبويب والتقرير عن تلك المعلومات .
- فحص النظم المقرره لضمان الالتزامات بالسياسات والخطط والاجراءات والقوانين واللوائح التى يمكن ان تكون ذات أثر جوهرى على الاعمال والانشطه بالاضافه للتقارير وتحديد ماإذا كان التنظيم يلتزم بذلك ام لا .
- فحص وسائل حماية الاصول والحفاظ عليها .
- فحص العمليات والبرامج لضمان ماإذا كانت النتائج مشتقه مع الاهداف المحدده وماإذا كانت تلك العمليات والبرامج يتم تنفيذها وفقاً للمخطط ام لا .

بو جه عام يرتبط النشاطين الاخيرين بالمراجعه التشغيليه Operational Auditing . وتقوم المراجعه الداخليه بتنفيذ أنشطتها فى ظل السياسات المقرره عن طريق الاداره ومجلس ادارة التنظيم .

٤/١/٣ المراجعه الداخليه كامتداد للرقابه الداخليه وعلاقتها بنظرية الوكاله

Internal Audit as an Extension of Internal Control and its Relationship with agency theory

مديرو الشركه لديهم واجبات قانونيه شاقه تجاه حماية أصول الشركه وضمان الاحتفاظ بسجلات محاسبيه صحيحه ، أيضاً فانهم يجب ان يؤسسوا القرارات الهامه لتخصيص الموارد على معلومات المحاسبه الاداريه الداخليه . ولاشك فان حجم وتعقيد كثير من الشركات يجعل من المستحيل على مدير يها ان يقوموا بالاشراف اليومى على اعمالها شخصياً ، ومن

ثَم فهم يعتمـدون بشكل كبير على نظم الرقابه الداخليه التى يتم تضمينها داخل النظم المحاسبيه او النظم الاداريه المرتبطه بذلك .

وطبقاً للمعايير المنشوره عن طريق مجمع المراجعين الداخليين (IIA) ، فان نظم الرقابه الداخليه تهدف الى ضمان (١) أمكانية الاعتماد على المعلومات ومدى سلامتها ، (٢) الالتزام بالسياسات والاجراءات والقوانين و اللوائح ، (٣) الاستخدام الاقتصادى والكفء للموارد ، (٤) تحقيق الاهداف العامه والخاصه المقرره للاعمال او البرامج .

يعتبر هذا التعريف مماثل لحد كبير لذلك المنشور للاستخدام فى ادبيات المراجعه الخارجيه ، ولاشك ان التأكيد الموضوع على كل من تلك الاهداف التى يتضمنها التعريف يمكن ان يتباين من شركه أخرى ، فبعض الشركات تكرس مزيد من العنايه نحو ضمان ان الاداره لديها معلومات موثوق فيها وانه تم منع الغش والسرقه ، بينما قد تركز شركات أخرى فى الاجراءات المرتبطه بالاشراف والرقابه على كفاءة الشركه فى استخدام مواردها .

بوجه عام يؤدى بعد الاداره العليا عن الاعمال الروتينيه الى وجود مشاكل وكالة Agency Problems وهى مماثله لتلك الموجوده فى ادبيات العلاقه بين المديرين والمساهمين . فقد يكون للافراد العاملين بالشركه حافز لانتاج سجلات او تقارير مضلله من اجل أخفاء الغش ، ضمان الحصول على علاوه او مرتبات مرتفعه وقد تفشل نظم الرقابه الداخليه المتضمنه فى النظم المحاسبيه لمنع أساءة الاستعمال وذلك بسب الاشراف الضعيف . يمكن ان تنشأ نواحى الضعف الرقابيه بسبب وجود تغيرات فى الاجراءات غير مجازه .

وحيث ان المديرين لايمكنهم الاشراف على تشغيل النظام بأنفسهم ، من ثم فانهم مع ذلك يمكنهم تعيين قسم ادارة داخليه لتنفيذ تلك الوظيفه بالنيابه عنهم ، ويتم وصف المراجعه الداخليه بأنها وظيفه الرقابه الاداريه Managerial Control والتى تهتم بشكل رئيسى بقياس وتقييم فعالية نظم الرقابه الاخرى .

وهذا يوحى بان قسم المراجعه الداخليه غير مسئولاً عن تصميم وتشغيل او الاشراف على النظام ، بالاحرى يتوقع ان تقوم المراجعه الداخليه بفحص النظام لضمان ان النظم

الرقابيه داخله تعتبر فعاله وانها يتم تشغيلها بشكل صحيح .ان الاهميه المرتبطه بفحص المعلومات المحاسبيه تعتمد بشكل كبير على الهيكل الاداري للتنظيم .

٤/٧/٤ معايير ممارسة المراجعه الداخليه Practice Standards

حدد مجمع المراجعين الداخليين (IIA) معايير الممارسه التي يتعين الالتزم بها من قبل أعضاء المجمع . بوجه عام هناك خمسة معايير عامه رئيسيه تتعلق بالمجالات التاليه :

(١) الاستقلال والحياد . (٢) الكفايه المهنيه .

(٣) نطاق العمل . (٤) اداء عمل المراجعه .

(٥) ادارة قسم المراجعه الداخليه .

وتمثل تلك المعايير فائده هامه للاداره باعتبارها تتضمن كفاءه دور المراجعه الداخليه وقياس مدى فعاليتها . كما ان المراجعين الداخلين يمكنهم أستخدام تلك المعايير كمرشد جيد عند المزاوله والممارسه لتلك الوظيفه .

ويتم تدعيم كل معيار عام بمعايير محدده خاصه ، يوضح الجدول البياني رقم (٤/١) ملخص لتلك المعايير العامه الخاصه المرتبطه بالممارسه المهنيه للمراجعه الداخليه . حيث يتبين ان هناك أوجه تشبه بين المعايير العامه لمجمع المراجعين الداخليين ومعايير المراجعه المتعارف عليها المقبوله بوجه عام (GAAP) والصادره من مجمع المحاسبين القانونيين الامريكين ، حيث تتعلق معايير مجمع المراجعيين الداخليين بالاستقلال والكفايه المهنيه Independence and Professional Proficiency تتعلق بالمعايير العامه لمعايير المراجعه المتعارف عليها(GAAP) ، كما ترتبط معايير (IIA) الخاصه باداء عمل المراجعه بمعايير العمل الميداني واعداد التقارير الخاصه بالمجمع الامريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) .

أيضاًهناك اوجه تشابه في المعايير الخاصه المحدده بين التنظيمين على سبيل المثال معايير العنايه المهنيه الواجبه Due Professional Care ، وتخطيط عملية المراجعه وفحص وتقييم المعلومات (ادلة الاثبات Evidence) ، ويصاحب كل معيار خاص بدوره أرشادات وادلة تصف الطرق المناسبه للوفاء بتلك المعايير . على سبيل المثال فان ارشادات معايير تخطيط عملية المراجعه بالاضافه الى توصيل نتائجها تتمثل في الاتي :-

٤١٠ <u>تخطيط عملية المراجعه</u>

<u>يجب ان يخطط المراجعين الداخليين كل عمليه مراجعه</u>

يجب ان يتم توثيق عملية التخطيط بحيث تتضمن :-

١- تحديد اهداف عملية المراجعه ونطاق العمل .

٢- الحصول على معلومات عامه بخصوص الانشطه محل المراجعه .

٣- تحديد الموارد الضروريه لاداء عملية المراجعه .

٤- الاتصال مع كافة اللذين يحتاجون ان يعلمون عن عملية المراجعه .

٥- اداء دراسة او مسح ملائم حتى يكون هناك تالف مع الانشطه ونظم الرقابه محل المراجعه بغرض تحديد المجالات التى يتعين تركيز عملية المراجعه عليها اوتوجيه انتباه لجان المراجعه اليها وتقديم المقترحات بشأنها .

٦- كتابه برنامج المراجعه .

٧- تحديد كيف ومتى والى من يتم ابلاغ نتائج المراجعه .

٨- الحصول على موافقه على خطه عمل المراجعه .

٤٣٠ <u>توصيل النتائج</u>

<u>يجب ان يعد المراجعون الداخليون تقريراً عن نتائج عملية مراجعتهم .</u>

١- يجب ان يتم اصدار تقرير مكتوب موقع عليه بعد ان يتم أتمام عملية المراجعه والفحص ، وقد يتم كتابة تقارير دوريه Interim Reports مرحليه سواء مكتوبه او شفويه وقد يتم تقديمها بشكل رسمى او غير رسمى .

٢- يجب ان يناقش المراجع الداخلى الاستنتاجات والمقترحات مع مستويات الاداره الملائمه قبل إصدار التقارير النهائيه المكتوبه .

٣- يجب ان تكون التقارير موضوعيه ، واضحه ، دقيقه ، موجزه ، وبناءه ، ومعده فى توقيت زمنى مناسب .

٤- يجب ان توضح التقارير غرض ، ونطاق ونتائج عملية المراجعه ، كما يجب ان تتضمن التقارير التعبير عن راى المراجع وابداء رايه عندما يكون ذلك ملائماً .

٥- قد تتضمن التقارير توصيات ومقترحات بخصوص اوجه التحسينات الممكنه والاداء المقنع الصحيح والاجراء التصحيحى .

٦- قد يتم تضمين وجهات نظر الوحدات محل المراجع بخصوص استنتاجات المراجعة ومقترحاتها فى تقرير المراجعة .

٧- يجب ان يقوم مدير المراجعه الداخليه بفحص واعتماد وتقرير المراجعه النهائيه قبل اصداره ، كما يجب ان يقرر الى من سيتم توزيع هذا التقرير .

تعد لجنة المعايير المهنيه Professional Standards Committee(PSC) احد لجان مجمع المراجعين الداخليين (IIA) التى تختص باصدار أيضاحات معايير المراجعه الداخليه Statements On Internal Auditing Standards (SIAS) وهى تفسيرات وايضاحات ملزمة لمعايير الممارسه ، ويوضح الشكل ٤/ب الاطار الشامل لمعايير المراجعين الداخليين . وسوف يتبع ذلك الشكل شرح مختصر للمعايير العامه الخمسه .

جدول رقم (٤/أ)

معايير المزاوله والممارسه

ملخص للمعايير العامه والخاصه المرتبطه بالمزاوله المهنيه للمراجعه الداخليه

١٠٠ الاستقلال والحياد Independence

يجب ان يكون المراجعون الداخليون حياديون ومستقلون عن الانشطه التى يقومون بمراجعتها .

١١٠ الموقع التنظيمى Organizational Status

يجب ان يكون الموقع التنظيمى لقسم المراجعه الداخليه كافياً بالشكل الذى يسمح بالوفاء بمسؤليات ادائها لعملية المراجعه .

١٢٠ الموضوعيه Objectivity

يجب ان يكون المراجعون الداخليون موضوعيون عند اداء عمليات المراجعه الداخليه .

٢٠٠ الكفايه المهنيه Professional Proficiency

يجب اداء عمليات المراجعه الداخليه بكفايه وعنايه مهنيه واجبه .

قسم المراجعه الداخليه The Internal Auditing Department

٢١٠ تعيين أفراد العمل Staffing

يجب ان يوفر قسم المراجعه الداخليه ضمانات بان الكفايه الفنيه والخلفيه التعليميه للمراجعين الداخليين ملائمه لعمليات المراجعه التي يتم أدائها .

٢٢٠ المعرفه ، المهارات والتدريب Knowledge, Skills and Discipline

يجب ان يمتلك قسم المراجعه الداخليه او يجب ان يحصل على المعرفه والمهارات والتدريب المطلوبه لتنفيذ مسؤلياتهم عن اداء عملية المراجعه .

٢٣٠ الاشراف Supervision

يجب ان يوفر قسم المراجعه الداخليه ضمانات بأن عمليات المراجعه الداخليه يتم الاشراف عليها على وجه صحيح .

المراجع الداخلي The Internal Auditor

٢٤٠ الالتزم بمعايير السلوك Compliance with Standards

يجب ان يلتزم المراجعون الداخليون بمعايير السلوك المهنيه .

٢٥٠ المعرفه والمهارات والتدريب

يجب ان يمتلك المراجعون الداخليون المعرفه والمهاره والتدريب الضروري لاداء عمليات المراجعه الداخليه .

٢٦٠ العلاقات الإنسانية والإتصالات Human relation And Communications

يجب ان يتميز المراجعون الداخليون بالمهاره في التعامل مع الأفراد وفي الإتصال بشكل فعال.

٢٧٠ التعليم المستمر Continuing Education

يجب ان يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم التعليمية من خلال برامج التعليم المستمر.

٢٨٠ العناية المهنية الواجبة Due Professional Care

يجب ان يمارس المراجعون الداخليون العناية المهنية الواجبة في أداء عمليات المراجعة الداخلية .

٣٠٠ نطاق العمل Scope Of Work

تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنظمة وجود الآداء فى تنفيذ المستويات المقررة :-

٣١٠ إمكانية الإعتماد على المعلومات Reiiability AnIntegrity Of Information

يجب ان يفحص المراجعون الداخليون إمكانية الإعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ومدى سلامتها وشمولها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتبويب والتقرير عن تلك المعلومات .

٣٢٠ الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح

يجب ان على المراجعين الداخليين فحص النظم المقررة لضمان الالتزام بتلك السياسات والخطط والاجراءات والقوانين واللوائح التى يمكن أن لها تأثير جوهرى على العمليات والتقارير ، ويجب ان يحدد دوماً إذا كان التنظيم يلتزم بذلك أم لا .

٣٣٠ حماية الأصول Safeguarding Of Assets

يجب على المراجعين الداخليين فحص وسائل حماية الأصول ، والتحقق من وجود تلك الأصول وقتما يكون ذلك ملائماً .

٣٤٠ الإستخدام الإقتصادي والكفء للموارد Economical And Efficient Use Of Resources

يجب على المراجعين الداخليين تقييم إقتصاديات وكفاءة توظيف واستخدام الموارد بالتنظيم.

٣٥٠ تحقيق الأهداف العامة والخاص المقررة للعمليات أو البرامج Accomplishment Of Established Objectives And Goals

يجب على المراجعين الداخليين فحص العمليات أو البرامج لضمان ما اذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف العامة والخاصة المقررة أم لا ، وما اذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها وفقاً للمخطط أم لا .

٤٠٠ آداء عمل المراجعة Performance Of Audit Work

يجب أن يتضمن عمل المراجع تخطيط عملية المراجعة، فحص وتقييم المعلومات ، توصيل النتائج والمتابعة .

٤١٠ تخطيط عملية المراجعة Planning The Audit

حيث يجب أن يخطط المراجعون الداخليون كل عملية مراجعة .

٤٢٠ فحص وتقييم المعلومات Examining And Evaluation Information

يجب على المراجعين الداخليين أن يقوموا بجمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج عملية المراجعة الداخلية .

٤٣٠ توصيل النتائج Communication Results

حيث يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بالتقرير عن نتائج عملية مراجعتهم .

٤٤٠ المتابعة Following Up

حيث يجب على المراجعين الداخليين أن يقوموا بالمتابعة لضمان الإجراء الملائم قد تم إتخاذه في ضوء نتائج عملية المراجعة المعد عنها التقرير .

٥٠٠ إدارة قسم المراجعة الداخلية

Management Of The Internal Auditing Departement

حيث يجب أن يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بادارة هذا القسم بشكل صحيح وملائم .

٥١٠ الغرض ، السلطة والمسئولية Purpose , Authority And Resposibility

يجب أن يكون لدى مدير المراجعة الداخلية قائمة بالغرض والسلطة و المسئولية المرتبطة بقسم المراجعة الداخلية .

٥٢٠ التخطيط

حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية ان يحدد الخطط المرتبطة بتنفيذ مسئوليات قسم المراجعة الداخلية .

٥٣٠ السياسات والاجراءات

حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية ان يوفر سياسات واجراءات مكتوبة لتكون مرشداً لأعضاء فريق عمل المراجعة الداخلية .

٥٤٠ ادارة وتطوير الأفراد Personnal Management And Development

حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية ان يحدد برنامج لإختيار وتطوير الموارد البشرية لقسم المراجعة الداخلية .

٥٥٠ المراجعون الخارجيون External Auditors

حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية والخارجية .

٥٦٠ ضمان الجودة Quality Assurance

حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يقوم بتحديد والحفاظ على برنامج لضمان الجودة لتقييم أعمال قسم المراجعة الداخلية .

شكل رقم ٤/ب

الاطار الكامل لمعايير المراجعه الداخليه

Complete Internal Auditing Standards Frame Work

اسم الوثيقه	سلطة الموافقه النهائيه	التعريف
قائمة بمسئوليات المراجعه الداخليه .	مجلس ادارة مجمع المراجعين الداخليين .	مناقشة دور ومسئوليات المراجعه الداخليه .
دليل الاداب والسلوك	مجلس ادارة مجمع المراجعين الداخليين	تعريف معايير السلوك المهنى لاعضاء مجمع المراجعين الداخليين او المراجعين الداخليين المرخصين .
المعايير الخاصه بالممارسه المهنيه للمراجعه الداخليه .		
المعايير العامه .	مجلس ادارة مجمع المراجعين الداخليين .	تنص على خمسة معايير عامه للمراجعين الداخليين .
المعايير الخاصه المحدوده .	لجنة المعايير المهنيه (PSC) .	تنص على ٢٥ معيار خاص والتى يجب ان يتم اتباعها للالتزام بالمعايير العامه .
الارشادات .	لجنة المعايير المهنيه (PSC)	تنص على ارشادات مقبوله بصفه اكثر عموميه لتفى بالمعايير العامه والخاصه .
ايضاحات عن معايير المراجعه (SIASs)	لجنة المعايير العامه (PSC)	توفر تفسيرات ملزمه للمعايير العامه ، والمعايير الخاصه والارشادات التى يتم تضمينها فى المعايير . وتستخدم تلك الايضاحات بشكل اضافى لاضافة اوتغيير الارشادات القائمه .
توجيهات المزاوله .	لجنة المعايير العامه (PSC)	تحدد السياسات والاجراءات التى يتبعها مجمع المراجعين الداخليين فى ادارة المعايير المهنيه .
نشرات المعايير المهنيه .	رئيس لجنة المعايير العامه .	تكرس اسئلة تنشأ من تطبيق نشرات معايير المجمع . وتلك النشرات لاتعتبر رسميه لمجمع المراجعين الداخليين .

٥/٧/٤ دليل اداب وسلوك المراجع الداخلى Internal Auditor Code of Ethics

تبنى مجمع المراجعين الداخليين الدليل التالى للاداب والسلوك فى يوليو ١٩٨٨ :-

دليل الاداب والسلوك للمراجعين الداخليين

الهدف :- العلامه المميزه لاى مهنه هى قبول أعضائها تحمل مسئوليه معينـه لتحقيق مصلحه من يخدمونهم ، يجب على أعضاء مجمع المراجعين الداخليين والمراجعين الداخليين المؤهلين الحفـاظ على معايير عاليه للسلوك من القيام بتلك المسؤليه بفعاليه . وقد تبنى مجمع المراجعين الداخليين هذا الدليل لاعضاءه والمراجعين الداخليين المؤهليين .

القابليه التطبيق :

يعتبر دليل السلوك هذا قابلاً للتطبيق على كافة اعضاء المجمع بالاضافه للمراجعين الداخليين . هذا وتعتبر العضويه فى المجمع وقبول المراجعين الداخليين على ذلك يعتبر اجراءاً أختيارياً . مجرد الموافقه على ذلك يفيد افتراض الاعضاء والمراجعون الداخليون المؤهلون تحملهم التزام ذاتى لمتطلبات القوانين واللوائح المرتبطه .

توفر معايير الاداب المحدد فيما بعد ذلك الدليل مبادئ أساسيه عند مزاولة المراجعه الداخليه . ويجب ان يدرك الاعضاء والمراجعون الداخليون ان حكمهم الفردى يعتبر مطلوباً عند تطبيق تلك المبادئ .

ويجب ان يستخدم المراجعون الداخليون - المؤهلون - ذلك اللقب أختيارياً ويمكن أيضاً أستخدام بطريقه متسقه مع كافة المتطلبات القانونيه .

وسوف يخضع الاعضاء - الذين يتم الحكم عليهم من قبل مجلس ادارة المجمع لانتهاكهم لمعايير الاداب والسلوك الخاصه بذلك الدليل - الى فقدان عضويتهم فى المجمع ، اما المراجعون الداخليون الذين يحكم عليهم أيضاً بالمثل سوف يتعرضون لفقدان لقب مراجع داخلى مؤهل .

معايير السلوك Standards of Conduct

١- يجب ان يمارس الاعضاء والمراجعون الداخليون المؤهلون الامانه والموضوعيه والاجتهاد فى اداء واجباتهم ومسئولياتهم .

٢- يجب ان يظهر الاعضاء المراجعون الداخليون المؤهلون الاخلاص فى كافة الامور المرتبطه بشؤن التنظيم او الطرف الذى يقدمون اليه خدماتهم . مع ذلك يجب الايكون الاعضاء والمراجعون الداخليون طرف - وهم على علم - بأى نشاط غير قانونى او غير صحيح .

٣- يجب الايرتبط الاعضاء او المراجعون الداخليون المؤهلون - وهم على علم - بالتصرفات او الانشطه التىتعتبر مخزية أو ضاره بالسمعه لمهنة المراجعه الداخليه او لتنظيماتهم .

٤- يجب ان يحجم الاعضاء والمراجعون الداخليون المؤهلون عن الدخول فى اى نشاط قد يكون به تعارض مع مصالح تنظيمهم او يحد من قدرتهم على تنفيذ واجباتهم ومسؤلياتهم بموضوعيه .

٥- يجب الايقبل الاعضاء او المراجعون الداخليون المؤهلون اى شئ ذو قيمه من العاملين ، العميل ، المورد او العميل المرتبط بشركتهم والذى من شأنه ان يضعف او يوحى بإضعاف حكمهم المهنى .

٦- يجب ان يقوم الاعضاء والمراجعون الداخليون المؤهلون باداء فقط تلك الخدمات التى يمكن ان يتوقعوا اتمامها بشكل معقول بكفاءه مهنيه .

٧- يجب ان يتبنى الاعضاء والمراجعون الداخليون وسائل مناسبه للالتزام بالمعايير الخاصه بالمزاوله المهنيه للمراجعه الداخليه .

٨- يجب ان يكون الاعضاء والمراجعون الداخليون حريصون عند أستخدام المعلومات التى يحصلون عليها عند اداء واجباتهم . ويجب الايقوموا باستخدام المعلومات السريه لمنفعة اى شخص ولا باى طريقه قد تكون مناقضه للقوانين او معوقه لمصلحة الشركة .

٩- يجب ان يكشف الاعضاء او المراجعون الداخليون - عند التقرير عن نتائج أعمالهم - من كافة الحقائق الجوهريه المعروفه لهم والتى - فى حالة عدم الافصاح عنها - يمكن ان تشوه تقارير الاعمال تحت الفحص او تخفى ممارسات ضاره .

١٠- يجب ان يجتهد الاعضاء والمراجعون الداخليون باستمرار فى اجراء تحسينات فى كفايتهم وتطويرات فى فعالية وجودة خدمتهم .

١١- يجب ان يكون الاعضاء والمراجعون الداخليون - عند ممارسة مهنتهم - على وعى ويقظه بالتزاماتهم للحفاظ على اعلى معايير الكفايه والاخلاق والشرف التى يتم اعلانها عن طريق المجمع ، ويجب ان يتقيد الاعضاء بالقوانين الداخليين وتدعيم أهداف مجمع المراجعين الداخليين .

<u>٤/٧/٦ مناقشة وشرح للمعايير العامه للمراجعه الداخليه</u>

تتمثل تلك المعايير فى الاستقلال والكفايه المهنيه ونطاق العمل واداء عمل المراجعه، وادارة قسم المراجعه الداخليه .

١- الاستقلال والحياد Independence

مفهوم مجمع المراجعين الداخليين IIA للحياد يعتبر مفهوم مختلفاً مقارنه بمفهوم حياد المجمع الامريكى للمحاسبين القانونيين(١). حيث يعتبر المراجعون الداخليون عاملون لدى الشركات التى يقومون بمراجعتها ، وكما تم الاشاره اليه فى المعيار ١٠٠ بأن المراجعين الداخليين يجب ان يكونوا حياديين او مستقلين عن الانشطه التى يقومون بمراجعتها . ويتم تحقيق الحياد من خلال الموقع التنظيمى والموضوعيه . ويتم تعزيز الحياد وتعظيمه – على سبيل المثال – عندما يكون مدير المراجعه الداخليه :(١) مسئولاً عن الافراد فى التنظيم ويكون له السلطه الكافيه التى تتيح له تغطيه شامله لعملية المراجعه ، والدراسه الكامله بالاضافه الى اتخاذ التصرف الفعال وتقديم التوصيات والمقترحات نتيجة المراجعه . (٢) ان يكون له أتصال مباشر بمجلس الاداره او لجنتها للمراجعه .

وتتطلب الموضوعيه ان يكون للمراجعين الداخليين اتجاه عقلى حيادى عند اداء عمليات المراجعه الداخليه . ويتم أضعاف الموضوعيه عندما يفترض المراجعين الداخليين مسئوليات عملهم او عندما يتخذون قرارات الاداره .

٢- الكفايه المهنيه Professional Proficiency

يعترف المعيار الثانى للمزاوله بالحاجه الى الكفايه والصلاحيه والعنايه الواجبه عند اداء عمليات المراجعه الداخليه – ويتم تحديد معايير خاصه لقسم المراجعه الداخليه وللمراجع الداخلى ، تعترف المعايير بان كل من قسم المراجعه والمراجع الداخلى الفردى يجب ان يمتلكوا المعرفه والمهارات والتدريب على ضبط النفس فى تنفيذ مسئوليات اداء عملية المراجعه الداخليه . تتضمن المعايير المرتبطه بالمراجع الداخلى فى (١) الالتزام بمعايير السلوك ، (٢) مهارات العلاقات الانسانيه و الاتصال ، (٣) التعليم المهنى المستمر .

---

١) لاشك ان تعبير حياد المراجع الداخلى له معنى مختلف عن حياد المراجع الخارجى ، حيث يجب ان يكون المراجع الخارجى مستقلاً وحيادياً فى عيون الافراد خارج التنظيم والذين يعتمدون على وظيفة المراجعه المرتبطه بابداء الراى . بينما يجب ان يكون المراجع الداخلى حيادياً ومستقلاً فى عيون الافراد داخل التنظيم والذين يعتمدون على عمله (وهم الاداره ومجلس الاداره) .

٣- معايير نطاق العمل Scope of Work Standards

تعترف تلك المعايير بان عمل المراجعين الداخليين يمكن ان يمتد وراء أهتمامات المراجعه الماليه للرقابه الداخليه (أمكانية الاعتماد على المعلومات الماليه وسلامتها وحماية الاصول) . يتعلق المعيار ٣٢٠ بمراجعات الالتزام ، بينما يرتبط المعيارين رقم ٣٤٠ ورقم ٣٥٠ بعمليات المراجعه التشغيليه .توفر معايير نطاق العمل ارشادات عند اداء كل نوع من انواع المراجعه .

٤- معايير اداء عمل المراجعه Performance of Audit Work

تعترف معايير الاداء بان كل جزء من اجزاء عملية المراجعه ضرورى ولاغنى عنه (التخطيط وفحص وتقييم ادلة الاثبات بالاضافه الى توصيل النتائج) . ويتم الاعتماد هنا على تحديد أهداف الاداء وليس ارشادات محدده . يعتبر المعيار رقم ٤٤٠ – بعنوان المتابعه – معيار فريد للمراجعه الداخليه . حيث يستلزم هذا المعيار ان يكون المراجع الداخلى مرتبطاً بتقييم التصرف المقرر عنه فى نتائج المراجعه بالاضافه الى اى مقترحات تم تضمينها بالتقرير .

٥- ادارة قسم المراجعه الداخليه

Management of the internal Auditing Depatment

توفر تلك المعايير توجيهات لمدير قسم المراجعه الداخليه . ويتراوح مدى تلك التوجيهات من الالمام ببيان عن الغرض ، السلطه والمسئوليه المرتبطه بقسم المراجعه الداخليه لاغراض تحديد والحفاظ على برنامج للرقابه على الجوده الخاصه بالقسم . تتضمن تلك المعايير تحديد برنامج لتعيين وترقية اعضاء فريق قسم المراجعه الداخليه بالاضافه الى التنسيق بين عمليات المراجعه الداخليه وعمل المراجع الخارجى .

٧/١/٤ العلاقه بين المراجعه الداخليه والمراجعين الخارجين

عادة هناك علاقه وثيقه بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين الحياديين للشركه ، وتجدر الاشاره الى ان عمل المراجعين الداخليين قد يكون متمم وليس بديل لعمل المراجعين الخارجين عند اداء عملية مراجعه القوائم الماليه . وكما ذكر باعلاه فان أحد مسئوليات مدير المراجعه الداخليه تتمثل فى التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين

مع عمل المراجع الخارجي . وليس من غير الشائع في التطبيق العملي ان يقوم المراجع الخارجي بفحص برنامج العمل المخطط لقسم المراجعه الداخليه لتدنية تكرار المجهود .

وعلى الرغم من انه غالباً مايكون هناك علاقه عمل وثيقه ، الا انه هناك عديد من الاختلافات الهامه بين المراجعين الداخليين والخارجين هي :-

عنصر الاختلاف	المراجعين الداخليين	المراجعين الخارجيين
اعضاء فريق العمل	فى الشركات والوحدات الحكوميه .	فى مكاتب المحاسبه والمراجعه القانونيه .
التنظيم المهنى	مجمع المراجعين الداخليين (IIA)	المجمع الامريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA)
التأهيل	مراجع داخلى مرخص (CIP)	محاسب قانونى مرخص (CPA)
ترخيص للمزاوله المهنيه	غير موجود	موجود
المسئوليه الرئيسيه	مجلس الاداره	الطرف الثالث
نطاق عملية المراجعه	كافة أنشطة التنظيم	القوائم الماليه بشكل رئيسى .

<u>٨/١/٤ المراجعه الداخليه كمصدر من مصادر ادلة الاثبات في المراجعه .</u>

Internal Audit as source of Audit Evidence

يمكـن للمراجعين الخـارجين ان يضعـوا بعـض أعتمـادهم علـى عمـل المراجعـين الداخليين ، ومـن ثـم يمكنهـم تخفيـض أتعـاب المراجعـه الخارجيـه ، ويمكـن ان تتزايد الوفورات الممكنه اذا ماوافق كل من المراجعين الداخليين والخارجيين على تخفيض مقدار تكرار المجهود المبذول من كل منهما الاخر ، ومن الممكن ان يتم عمل وفورات ماديه عن طريق تأييد وتعاون أفراد قسم المراجعه الداخليه بالمراجع الخارجي .

<u>١/٨/١/٤ الاعتماد على المراجعه الداخلية</u> Reliance on Internal Audit

يمكن النظر الى المراجعه الداخليه باعتبارها أمتداداً للرقابه الداخليه ، وهناك عدة عوامل يجب ان يأخذها المراجع الخارجي في حسبانه عند وضع الاعتماد على عمل المراجع الداخلي طبقاً لما حددته ارشادات المراجعه في هذا الصدد ، نتيجة لذلك فان المراجع الخارجي يتعين عليه دراسة المعايير التاليه :- (١) درجة الاستقلال التى يتمتع بها المراجع الداخلي ، (٢) نطاق واهداف المراجعه الداخليه ، (٤) الكفاءه الفنيه للمراجعه

الداخليه ، (٥) جـودة تقارير المراجعـه الداخليـه (٥) مسـتوى الضمـان المتـاح للمراجعـه الداخليه .

فاذا ما كان كل من تلك العوامل مقنعاً فان المراجع قد يكـون قـادراً علـى وضـع بعض الاعتماد على وظيفة المراجعه الداخليه ، ويتعين أخذ عـامل الاهميـه النسبيه Materiality ومستويات المخـاطره الحتميه Inherent Risk المرتبطـه فـى الحسبان عند أتخـاذ هـذا التقييم[1] .

هناك عدد من الدراسات التى اجريت عن الاهميه النسبيه للمعايير المختلفـه التـى عـن طريقها يقوم المراجع الخارجى بقياس ملائمة المراجعه الداخليه . حيـث افـترضت إحـدى تلك الدراسات أن جودة عمل قسم المراجعـة الداخلية تعتبر اكثر العوامل أهميه، يليها كفاءة اعضاء فريق المراجعه كما يتم قياسها عن طريق التأهيل المناسب والخـبره الملائمه ، بعد ذلك موضوعية المراجعـه الداخليه ، وهـذا يتم تدعيمه بدراسه اخرى اشـارت إلى ان المراجعين يضعون عنايه خاصه بالكفايـه الفنيه وجـوددة العمـل الا ان هنـاك تدعيم وأهميه اقل على الموضوعيه . هذا الترجيح القليل نسبياً للموضوعيه – مـع ذلـك – قـد تتعـارض مـع نتائج دراسات أخرى والتـى اشـارت الى ان استقلال وظـائف المراجعه الداخليه والمـدى الـذى اليه تعتـبر قابلـه للاعتمـاد فـى السنوات السـابقه – وغنـى عـن القـول فـان كافـة تلـك الدراسات قد تأسست علـى دراسـات ميدانيه . ولذلـك فـان هنـاك أحتمـال ان تكـون اهميـة متغيرات معينه قد تكون تأثرت بالظروف المرتبطه بكل حاله .

٢/٨/١/٤ تنسيق عمل المراجعه Coordination of Audit Work

من المقترح ان تقوم الاداره بتبنى مدخل اكثر فعاليه لتخفيض أتعاب عمليـة المراجعه

لمزيد من التفصيل ينظر :-

١- د. أمين السيد أحمد لطفى ، دراسة اختبارية للعوامل المؤثرة على نطاق استعانة المراجعين الخارجيين بعمل المراجعين الداخليين ، بحث منشور بمجلة الإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

ريق تشجيع قسم المراجعه الداخليه بأن يقيم صله وطيده بالمراجع الخارجى بهدف تخفيض نطاق عمل المراجعه الذى يعتبر متكرراً .

قد يتضمن هذا المدخل تعاون وتنسيقاً بين مجموعتى المراجعين بالاضافه الى البحث عن فرص تخفيض التكاليف . يجب ان يقوم مدير المراجعه الداخليه بالتشاور مع المراجع الخارجى مع تطوير استراتيجية مراجعة تتسم بالتنسيق ، ويتعين على المراجع الخارجى ان يقوم بالتحديد الكمى للمدى الذى تنخفض خلاله أتعاب المراجعه بسبب التعاون المستمر مع المراجعه الداخليه .

وقد يواجه هذا المدخل بمقاومة من كل من المراجعين الداخليين والخارجيين . حيث قد لايعرض المراجع الخارجى اى حماس لمقترح تخفيض أتعاب المراجعه ، مع ذلك فلا شئ يمنع الشركة من تعيين مكتب مراجعه أخر يمكن العمل بشكل وثيق مع المراجع الداخلى، لذلك فان المراجع الخارجى قد يضطر للتوافق مع رغبات الاداره فى هذا الصدد ، فليس هناك اية اسباب يمكن للمراجع ان يضعها عن اسباب عدم أعتماده على العمل المؤدى عن طريق قسم المراجعه الداخليه .

من ناحيه أخرى قد يشعر المراجع الداخلى ان العمل المؤدى بالارتباط بالمراجع الخارجى سوف يتداخل مع مسئوليات أخرى للقسم ، وهذا قد يعتبر أمراً سليماً اذا ما تم اهمال الجوانب الهامه للمراجعه الداخليه لمجرد تخفيض أتعاب المراجعه ، مع ذلك فان أختيار الاهداف الخاصه لوظيفة المراجعه الداخليه تعتبر من أختصاصات مجلس الاداره .

<u>٣/٨/١/٤ ارتباط عمل المراجعين الداخليين بالمراجعين الخارجيين</u>

Secondment of Internal Audit Staff

من المقترح ان يكون قسم المراجعه الداخليه صف ثانى للمراجع الخارجى ، حيث يمكن لاعضاء فريق المراجعه الداخليه ان يعملون بالارتباط بالمراجع سواء كان فى مجال جمع المستندات لاغراض الفحص او فى المساعده فى اداء أختبارات المراجعه .

ويمكن شرح المدى الذى خلاله يتم احداث وفورات من الاستراتيجيات المختلفه من خلال حالة عمليه فى ضوئها أقترح احد المراجعين الخارجيين ان النطاق الكامل لفحص المراجعه الداخليه لحوالى ٤٢٥ ساعه يمكن ان يخفض من الوقت اللازم لاداء عملية

المراجعه الخارجيه بمقدار ٦٠ ساعه او ان المؤشر يبلغ ٧,٠٨ : ١ ، وبالتبعيه فان مزيد من الفحص المحدود للمراجعه الداخليه الذى يستغرق٥٧٥ ساعه ينفذ فى ظل اشراف مباشر للمراجع الخارجيه يمكن ان يحل محل ٤٥٠ ساعه فى المراجعه الخارجيه ، اى ان المؤشر يصبح ١,٢٨ : ١ ، فاذا ماكان اعضاء فريق عمل المراجعه الداخليه قد أختيروا كصف ثان للمساعده فى عملية المراجعه الخارجيه من ثم يكون من الممكن تحقيق معدل احلال يبلغ ١ : ١ لساعات المراجعه الداخليه الى الخارجيه .

وفى واقع الامر فان هناك مفاضله ضعيفه نسبياً من عدد ساعات عمل المراجعه الداخليه والخارجيه عندما يعمل فريق عمل المراجعه الداخليه بشكل مستقل وهذا لايوحى بان المراجعه الداخليه غير ذات كفاءه . ولاشك ان الفحص الذى ادى الى نسبة احلال يتمثل فى ٧,٠٨ : ١ سوف يثمر عن فوائد أخرى بالاضافه الى التخفيض فى اتعاب المراجعه .

بوجه عام يمكن القول ان عمل قسم المراجعه الداخليه يمكن ان يكون ذو فائده واضحه للمراجع الخارجى ، وعن طريق تقديم قسم المراجعه الداخليه المساعده للمراجع الخارجى يمكن تخفيض أتعاب المراجعه فضلاً عن العوائد الأخرى التى يمكن تحقيقها .

٢/٤ المراجعه التشغيليه Operational Auditing

أستخدمت المراجعه التشغيليه فى الماضى لتحديد مجموعة الانشطه المختلفه التى تتضمن تقييم أداء الاداره او تخطيط الاداره ونظم الرقابه على الجوده بالاضافه الى تقييم الانشطه والاقسام التشغيليه . وكما يشير اسمها فان هذا النوع من انواع المراجعه يتعلق بالاعمال غير الماليه للشركة . ويتم اجراءعمليات المراجعه التشغيليه للوحدات غير الحكوميه بوجه عام عن طريق المراجعين الداخليين ، الا انه فى بعض الحالات قد يرتبط المراجعون الخارجيون باداء المراجعه التشغيليه .

١/٢/٤ تعريف المراجعه التشغيليه

تعرف نشرات مجمع المراجعين الداخليين (IIA) المراجعه التشغيليه على النحو التالى :-

المراجعه التشغيليه هى العمليه المنظمه لتقييم فعالية ، وكفاءة واقتصاديات أعمال التنظيم والتى تقع تحت رقابه وتحكم الاداره بالاضافه الى التقرير الى الاشخاص الملائمين عن نتائج التقييم فضلاً مع تقديم مقترحات التحسين الممكنه .

Operational Auditing is a Systematic Process of Evaluating an Organization's Effectiveness , Efficiency and Economy of Operations Under Management's Control and Reporting to Appropriate Persons the Results of the Evaluation Along with Recommendations For Improvement .

بوجه عام هناك عدة أجزاء أساسيه من هذا التعريف تستحق التعليق هى مايلى :-

١-عملية منظمه Systematic Process

كما هو الامر فى عملية مراجعه القوائم الماليه ، تتضمن عمليات المراجعه التشغيليه مجموعه من الخطوات او الاجراءات المنطقيه ، الهيكليه والمنظمه . تتضمن هذا الجانب التخطيط السليم بالاضافه الى الحصول على التقييم الموضوعى لدليل الاثبات المتعلق بالنشاط أو بالوحدة محل المراجعه .

<u>٢-تقييم أعمال التنظيم</u> Evaluating an Organization's Operation

يجب ان يتأسس تقييم اعمال التنظيم على بعض المعايير المحدده او المتفق عليها . فى ظل المراجعه التشغيليه غالباً مايتم التعبير عن معايير الاداء المحدده عن طريق الاداره. مع ذلك ففى بعض الحالات قد يتم تحديد المعايير عن طريق التنظيمات او الهيئات الحكوميه او الصناعه . كثير ماتعتبر تلك المعايير أقل تحديداً بشكل واضح مقارنه بالمعايير المستخدمه فى عمليات مراجعةالقوائم الماليه . تقيس المراجعه التشغيليه درجة التطابق بين الاداء الفعلى والمعايير المخططه .

<u>٣-فعالية وكفاءة وأقتصاديات الاعمال</u>

Effectiveness, Efficiency and Economy of Operations

الغرض الرئيسى للمراجعه التشغيليه هو مساعدة الاداره فى التنظيم محل المراجعه على تحسين فعالية وكفاءة واقتصاديات الاعمال ، ولذلك فان المراجعه التشغيليه تركز على

المستقبل . وهذا يعتبر تناقض لعملية مراجعة القوائم الماليه والتى لديها تركيز تاريخى (اى الماضى) .

٤-التقرير الى الاشخاص الملائمه Reporting to appropriate Persons

يعتبر الملتقى الملائم لتقرير المراجعه التشغيليه هو الاداره او الفرد او الهيئه القانونيه التى تطلب تلك المراجعه . وفيما عدا عندما يطلب الطرف الثالث عملية المراجعه هذه ، فإن توزيع التقرير يظل داخل المنشأه . وفى اغلب الحالات فان مجلس الاداره او لجنة المراجعة تحصل على نسخ تقارير المراجعه التشغيليه .

٥-مقترحات للتحسين Recommendations for Improvement

بخلاف عمليات المراجعه الماليه ، فان عملية المراجعه التشغيليه لاتنتهى بتقرير عن النتائج . حيث تمتد الى تقديم مقترحات لاغراض التحسين . ويعد تقديم المقترحات وتطويرها – فى الواقع – اكثر جوانب التحدى لهذا النوع من أنواع المراجعه .

وبوجه عام يشار الى المراجعه التشغيليه بعدة أصطلاحات بديله مختلفه هى المراجعه الاداريه Management Auditing ، او مراجعة النظم Systems Audit ويمكن تعريف المراجعه الاداريه حسب مفهوم المجمع البريطانى للاداره بأنها عباره عن التقييم الموضوعى ، الحيادى الاختبارى البناء لفعالية المديرين فى تحقيق أهداف الشركة وسياستها من اجل تحديد اوجه النقص والقوى القائمه فى كافة الوظائف والعمليات داخل التنظيم ، وبهدف تقديم التوصيات البناءه للتغلب على مظاهر الضعف .

وقد أشتق ذلك التعريف من الردود المرتبطه باحد الدراسات الميدانيه التى اجريت عن طريق توزيع قوائم أستقصاء على المديرين، والشركات بمكاتب المحاسبه القانونيه بالاضافه الى الاكاديميين ، وقد كانت الخطوط العامه للردود حول نطاق المراجعه الاداريه على النحو التالى :-

١- هل يعتبر هيكل التنظيم سليم ، وهل هو يحقق أهداف المشروع ويقوم باستغلال الموارد المتاحه بفعاليه ؟

٢- هل نظم الاداره للتخطيط والرقابه كافيه ، وهل يتم فهمها واستخدامها بشكل مستمر ؟

٣- هل اساليب الرقابه مثال ذلك الموازنات التخطيطيه والرقابه ، تمد الاداره بالمعلومات الصحيحه وفى الوقت المناسب ؟

٤- هل يتم فحص نظم الاداره للتخطيط والرقابه ويتم تحديثها بشكل دورى ومنتظم ؟

٥- هل يتم الوفاء باهداف المشروع ؟

ولاشك فان هناك أهميه واضحه للمراجعه الاداريه او التشغيليه والتى تشتق من الاهداف المرجوه منها سواء تحقيق الفعاليه Effectiveness فى اداء كل نشاط او مركز مسئولية ، بمعنى تحقيق كل نشاط الاهداف المرسومه له مع الالتزام بها طبقاً لما تقضى به السياسات والاجراءات المعتمده لذلك ، او تحقيق الكفاءه Efficiency فى أستخدام الموارد المتاحه ، الامر الذى يتعين معه توافر معايير مدروسه تحدد ما يجب ان يستخدم من موارد لاداء الخدمه او انتاج السلعه او تطبيق سياسة او اجراء رقابى معين .

٢/٢/٤ مقارنة بين المراجعه الماليه والتشغيليه

Comparison of Operation and Financial Auditing

المراجعه التشغيليه مثل المراجعه الماليه تقوم على أختبار تأكيدات الاداره وجمع ادله الاثبات المرتبطه بذلك . الا ان التأكيدات المرتبطه بالمراجعه التشغيليه تتعلق بفعاليه العمليه كما يتم قياسها عن طريق (١) الالتزم بالسياسات ، (٢) معايير كفاءة اداء العمليه ، (٣) فعالية تنظيم العمليه والقائمين على أدائها . فى كثير من الجوانب تعتمد المراجعه التشغيليه دائماً على تطبيق مفاهيم الجوده الشامله Total Quality التى تعتبر شائعه فى الوقت الحالى .

الخصائص characteristics

للمراجعه التشغيليه عديد من الخصائص المشابهة لتلك المرتبطه بالمراجعه الماليه ، يوضح ذلك الشكل البيانى رقم (٤/٢/١) ، حيث أن كل منهما يجب ان يتم تخطيطها بعنايه ودقه. تدور أختبارت المراجع الادارى او التشغيلى حول تأكيدات الاداره المرتبطه بادارتها ذات الفعالية والكفاءه وما اذا كانت أقتصاديه ام لا . أحد الصعوبات الرئيسيه فى المراجعه التشغيليه تتمثل فى تحديد المعايير التى عن طريقها يتم الحكم ولاشك انه غالباً

مالم يتم تحديد تلك المعايير بدقه . وتعتمد تحديد المعايير التى فى ضوئها يقوم المراجع بتقييم النشاط على طبيعة النشاط موضع المراجعه بالاضافه الى أهداف المراجعة .

وبوجه عام تعتبر معظم أنواع ادلة الاثبات والاجراءات المستخدمه لجمع أدله الاثبات مماثله لكلا النوعين من انواع المراجعه .

النطاق والاهداف Scope and Objectives

كثير من أقسام المراجعه الداخليه يقوم بعمل خطه مراجعه طويله الاجل والتى تتضمن كافة او معظم الانشطه داخل التنظيم . فى الاقسام الاخرى تنشأ عمليات المراجعه التشغيليه من المناقشات مع الاداره والدرايه العامه بالمجالات البارزه للمشاكل . يوضح الشكل البيانى رقم (٢/٤/ب) بعض أمثلة عمليات المراجعه التشغيليه النمطيه ، بعض من تلك الانشطه قد لاتكون خاضعه للمراجعه الماليه مثال ذلك مراجعه نشاط الدعايه والترويج.

شكل فنى رقم(٤/٣/أ)
خصائص المراجعه الماليه و التشغيليه

الخصائص	المراجعه الماليه	المراجعه التشغيليه
عمليه منظمه	يتم تخطيط عملية المراجعه بعنايه قبل ان يتم ادائها .	نفس الخاصيه
التاكيدات	تتمثل تاكيدات الاداره المرتبطه بالمراجعه الماليه فى :-الوجود ،الشمول ، الحقوق والالتزامات ، التقييم والتخصيص ، العرض والافصاح .	تتمثل تاكيدات الاداره المرتبطه باعمال التنظيم فى ماالذا كان يتم الاداره بطريقه ذات فعاليه وكفاءه واقتصاديه ، وما اذا كان هناك التزام بسياسات الشركة واللوائح الحكوميه .
المعايير	معايير المراجعه المقبوله والمتعارف عليها او الاسلس الشامل للمحاسبه . بوجه عام توجد نشرات ملزمه .	تتباين أعتمادا على أهداف المراجعه ، وقد يضطر المراجع الى الاستعانة بالكتب والنشرات المرتبطه بتعريف افضل ممارسات متعلقه بالمجال محل المراجعه .
دليل الاثبات	الاستفسار ، الملاحظه ، المصادقات ، اجراءات الفحص التحليلى ، التوثيق والفحص المادى .	نفس ادلة الاثبات.
الموضوعيه	يجب ان يكون المراجعون حياديون ومستقلون عن التنظيم.	يجب ان يكون المراجعون حياديون ومستقلون عن النشاط او الوظيفه موضوع المراجعه
اعداد التقرير	يتم فى التقرير ابداء الرأى عن عدالة القوائم الماليه .	يتم اعداد تقرير بالنتائنج والاسباب والاثار والتوصيات المرتبطه بتصحيح المشكلة .
الكفايه والصلاحيه	يجب ان يكون للمراجعين تدريب فنى كاف وكفايه مهنيه.	يجب ان يكون للمراجعين كفايه فنيه كما يجب ان يقوموا بتطوير معارفهم ومداركهم بالمجالات الوظيفيه بشكل يكفل قيامهم بالتقييم الموضوعي لانشطه التنظيم .

وقد يكون هناك أنشطه أخرى تخضع كماده لكل من عمليات المراجعه الماليه والتشغيليه ، الا ان أهداف عملية المراجعه ستكون مختلفه حتماً ، حيث تتمثل أهداف المراجعه التشغيليه للمتحصلات والمدفوعات على سبيل المثال تحديد :-

- ماإذا كان يتم الاحتفاظ بارصده النقديه بالخزينه والبنوك عند مستويات الحد الادنى الواجب الاحتفاظ به ام لا .
- ماإذا كانت المدفوعات النقديه يتم انفاقها على اساس زمنى بشكل ملائم يضمن الحصول على الخصومات النقديه .

شكل بيانى رقم (٤/٣/ب)

أمثلة على العمليات التشغيليه

النشاط او الوظيفه	عمليات المراجعه التشغيليه المغطيه
المخزون	تحديد ما اذا كان المخزون يتم استيداعه بكفاءه وفعاليه ام لا ، وما اذا كانت اوامر العملاء يتم الوفاء بها فى الوقت المناسب .
المشتريات	أختبار نظم الرقابه الداخليه على وضع الأوامر (اعادة نقطة الطلب ، الكميات ، المزايده . . الخ) ، وتحديد ما اذا كانت وظيفة الشراء تؤدى فى الوقت المناسب على اساس طلبات الاقسام ، وما اذا كان قسم المشتريات يستخدم عقود طويله الاجل ، وما اذا كانت الاجراءات موضع التزام مع سياسات واجراءات الشركة .
البرنامج التامينى	فحص كفاية التغطيه (الاصول الملموسه ، ضمان المواقع الحساسه)، دراسة تكلفة وعائد التغطيه التامينيه ، دراسة فرص التامينات الذاتيه .
الرقابه على الجوده	تحديد ما اذا كانت الاجراءات المرتبطه باختبار الجوده على المشتريات يتم اتباعها وأنها فعالة . ودراسة ما اذا كانت ممارسات الرقابه على الجوده متكامله مع وظيفة التصنيع والانتاج ام لا .
الدعايه	تحديد ما اذا كانت الشركه تحصل على الدعايه والترويج التى تتناسب وماتدفعه ، وما اذا كان البائعين المتعاونين معهم يقومون بسداد نصيبهم المتفق عليه فى تكاليف الدعاية ام لا ، وما اذا كان قسم الدعايه لديه اجراءات مقرره لتقييم فعالية برامج الدعايه ام لا.

٣/٢/٤ مراحل عملية المراجعه التشغيليه Phases of an Operational Audit

هناك مراحل عديده وكثيره فى المراجعه التشغيليه مقارنه بمراحل مراجعه القوائم الماليه ، يوضح الشكل البيانى ٢/٤/جـ اوجه التماثل والاختلافات فى المراحل بين هذين النوعين من انواع المراجعه . ويمكن بعد ذلك شرح كل مرحله من مراحل المراجعه التشغيليه .

شكل بيانى رقم ٣/٤/جـ

مراحل عمليتى المراجعه التشغيليه والمراجعه الماليه

عملية مراجعه القوائم الماليه

قبول العميل	تخطيط عملية المراجعه	اداء عملية المراجعه		التقرير عن النتائج الى المساهمين
اختيار الوحده محل المراجعة	عملية المراجعة التشغيلية	اداء عملية المراجعة	التقرير عن النتائج للإدارة	القيام بالمتابعة

بوجه عام تتمثل خطوات ومراحل اداء عملية المراجعه المراجعه التشغيليه فى الاتى:-

- تحديد وحدة النشاط محل المراجعه واداء الدراسه المبدئيه .
- تخطيط عملية المراجعه واعداد برنامج المراجعه .
- اداء عملية المراجعه .
- اعداد تقرير عن النتائج .
- المتابعه .

ـيار وحدة النشاط محل المراجعه Select Auditee

مثل كثير من الانشطه الاخرى داخل منشأه الاعمال ، تخضع المراجعه التشغيليه عاده الى قيود أقتصاديه اولقيود الموازنه . لذلك من المهم ان يتم أستغلال الموارد المخصصه للمراجعه التشغيلية أفضل أستخدام . أختيار الوحده محل المراجعه يبدأ بدراسة مبدئيه (مسح) للوحدات المختلفه داخل منشأه الاعمال .

تتمثل نقطه البدايه للدراسة المبدئيه فى الحصول على فهم شامل للهيكل التنظيمى للمنشأه والخصائص التشغيليه بها . بالاضافه لذلك يجب ان يكون المراجع على درايه بالصناعه والبيئه التى تعمل فيها منشأة الاعمال .

بعد ذلك يجب تركيز الانتباه على النشاط ، الوحده والوظيفه التى يمكن ان تكون محل المراجعه . يتم الحصول على الفهم الشامل لوحدات النشاط محل المراجعه عن طريق مايلى :-

- فحص البيانات العامه لكل وحده نشاط محل المراجعه .
- التعرف على تسهيلات وحده النشاط محل المراجعه للتحقق من كيفية تحقيقها لاهدافها .
- دراسة التوثيق الملائم المرتبط باعمال وحدة النشاط ، على سبيل المثال دليل السياسات والاجراءات ، خرائط التدفق ، معايير الاداء والرقابه على الجوده ، بالاضافه الى توصيف الوظائف .
- عمل مقابله مع مدير النشاط للتعرف على مجالات المشكله .
- تطبيق اجراءات الفحص التحليلى لتحديد الاتجاهات والعلاقات غير العاديه .
- اداء أمتحان او اختبار مصغر للمراجع للتأكيد على او توضيح مدى فهم المراجع للمشاكل المختلفه .

يجب ان يتم توثيق فهم المراجع لكل وحده نشاط محل المراجعه من خلال قوائم أستقصاء ، خرائط تدفق ومذكرات وصفيه . تأسيساً على هذا الفهم يقوم المراجع باعداد تقريراً ومذكره عن الدراسات المبدئيه والتى يلخص فيها النتائج ويقدم فيها المقترحات الملائمه ، ويتميز التقرير بالاستخدام الشامل لقسم المراجعه الداخليه وليس تقرير للاداره .

يصور الشكل البيانى رقم ٤/٢/د شكل يوضح نموذج عملى للخطوات الاساسيه للدراسه المبدئيه التى يتم ادائها عن طريق المراجع الداخلى .

شكل ٤/٣/د
الخطوات الاساسيه للدراسه المبدئيه

١- اعداد دراسه مسحيه بغرض تألف المراجع مع طبيعة النشاط موضع المراجعه ، مع الاطلاع على دليل السياسات ، وتقارير المراجعه السابقه بالاضافه الى اوراق العمل .
٢- عمل قائمة أستقصاء بالمناقشات والمقابلات .
٣- ترتيب المقابلات المبدئيه للمختصين بالعمليه والنشاط موضع المراجعه .
٤- تطوير الفهم بالاهداف العامه والخاصه ومعايير اداء العمليه طبقاً لرؤية الاداره العليا والاداره التشغيليه .
٥- تحديد المخاطر المتلازمه مع العمليه والتقييم المبدئى لها .
٦- ملاحظة الاصول الثابته والتسهيلات ومواقعها والعمليات المرتبطه وتدفق المواد والمستندات .
٧- توثيق تدفق الانشطه الهامه باستخدام خرائط التدفق او المذكرات الوصفيه .
٨- تلخيص نتائج الدراسه المبدئيه او المسحيه فى اوراق العمل واعداد مذكرة تصف المضامين المرتبطه بالمراجعه .

تخطيط عملية المراجعه وأعداد برنامج المراجعه

يعتبر التخطيط الدقيق لعملية المراجعه أمراً جوهرياً لكل من فعالية وكفاءة عملية المراجعه التشغيليه ، ويعتبر التخطيط أمراً هاماً لاسيما فى هذا النوع من عملية المراجعه بسبب تنوع عمليات المراجعه التشغيليه . يعتبر حجر الزاويه لتخطيط عملية المراجعه فى تطوير برنامج عملية المراجعه ، حيث يجب ان يكون البرنامج ملائماً للظروف الموجوده فى وحدة النشاط محل المراجعه فى مرحلة الدراسه المبدئيه لعملية المراجعه . وكما هو الحال فى عملية مراجعة القوائم الماليه يتضمن برنامج المراجعه مجموعه من الاجراءات المصممه للحصول على دليل أثبات يتعلق باحد الاهداف او اكثر. دليل الاثبات محل

الفحص عاده يتأسس على عينات من البيانات . لذلك يجب ان يتم اعطاء اعتبار لاستخدام اساليب المعاينه الاحصائيه عند تخطيط عملية المراجعه . بالاضافه لذلك فان المراجع يجب ان يعترف باستخدام الاساليب التى تعتمد على الاستعانه بالحاسب الالكترونى عندما يكون هناك منفعه اكثر من التكلفه .

ولاشك ان برنامج المراجعه يتم اعداده عند اتمام الدراسه المبدئيه ، حيث يجب ان يهتم بدراسة الاهداف والمشاكل المحتمله والمخاطر ومصادر المعلومات القابله للتطبيق على الوحدة محل المراجعه ، وكمثال على برنامج مراجعه جزئى يتم تصوير الشكل رقم ٢/٤/هـ لاجراء عملية مراجعه على وظيفة الدعايه والترويج .

جدول بيانى رقم ٢/٤/هـ
نموذج لبرنامج مراجعه

هدف التشغيل:	تدنية تكاليف الدعايه من خلال الاستخدام الفعال لبرامج الدعايه.
هدف عملية المراجعه:	تحديد ماإذا كانت أتفاقات التعاون المكتوبه موجوده لكل بائع مشارك وما اذا كانت الشركة تحصل على مادفعته من نفقات (او تعويض) طبقا لتلك الاتفاقيات .
<u>المخاطر</u>	<u>اجراءات المراجعه</u>
خسارة مدفوعات البائع بسبب عدم وجود اتفاق مكتوب .	الحصول على قائمة بكافة البائعين وتحديد ان الاتفاقات المكتوبه موجوده لكل من هؤلاء البائعين عن طريق فحص تلك الاتفاقيات .
عدم استلام القيمه الصحيحه من البائع	أختيار عينه عشوائيه من تلك الدعايه والتحقق من ان القيمه الصحيحه قد تم استلامها عن طريق البحث عن فواتير دعايه وتفاصيل العقد مقارنه بالقيم المستلمه المسجله .

يتضمن تخطيط عملية المراجعه أيضاً أختيار فريق المراجعه وجدول العمل المرتبط باداء العمليه . يجب ان يشمل فريق المراجعه المراجعين الذين لديهم خبره فنيه مهنيه مطلوبه للوفاء باهداف عملية المراجعه ، ويجب ان يتم جدولة العمل بالارتباط بوحده النشاط محل المراجع للحصول على الحد الاقصى من التعاون من العاملين بالوحده محل المراجعه أثناء اداء عملية المراجعه التشغيليه .

اداء عملية المراجعه Perform Audit

يقوم المراجع أثناء عملية المراجعه بالبحث الموسع عن الحقائق المرتبطه بالمشاكل المحدده فى وحدة النشاط محل المراجعه أثناء الدراسه المبدئيه . يعتبر اداء عملية المراجعه من اكثر مراحل المراجعه التشغيليه استنفاذاً للوقت .

يعتمد المراجع فى ظل المراجعة التشغيليه بصفة رئيسيه على الاستفسار والملاحظه . ويتمثل المدخل الشائع فى القيام بعمل قائمه أستقصاء عن وحده النشاط محل المراجعه بالاضافه الى أستخدامها كاساس للمقابله مع المسئولين المختصين بالوحده محل المراجعه. من خلال الاستفسارات يتوقع ان يحصل المراجع على اراء وتعليقات وحلول مقترحه للمشاكل . اما المقابلات الفعاله فهى لاغنى عنها عند اداء المراجعه التشغيليه . من خلال ملاحظة هؤلاء المختصين قد يكون المراجع قادراً على اكتشاف جوانب النقص والظروف الاخرى التى تشارك فى تلك المشاكل ، أيضاً يجب ان يستخدم المراجع التحليل عند اداء المراجعه التشغيليه ، ولذلك الغرض يتضمن التحليل دراسة وقياس الاداء الفعلى بالارتباط بمعايير معينه . قد يتم تطوير المعايير داخلياً عن طريق المنشاه على سبيل المثال الاهداف المقرره للانتاجيه والموازنات . بطريقه أخرى قد يتم أعداد المعايير خارجياً فى صورة معايير للصناعه او قد تشتق عن طريق المراجع من واقع عمليات المراجع السابقه للانشطه المماثله . يوفر ذلك التحليل الاساسى لتحديد مدى درجة وفاء وحدة النشاط محل المراجعه بالاهداف المقرره .

ويجب ان يتم توثيق العمل المؤدى والنتائج والتوصيات والمقترحات فى اوراق العمل ، وكما هو الحال فى عملية مراجعة القوائم الماليه فان اوراق العمل تمثل التأييد الرئيسى لفحص اوراق العمل سواء أثناء عملية الفحص او عند انتهائها . ويعتبر الفحص أثناء عملية المراجعه مفيداً فى توجيه والاشراف على تقدم العمليه ، بينما ان الفحص عند نهاية عملية المراجعه يضمن الجوده الشامله للعمل المؤدى .

ولاشك ان المراجع يتعين عليه تلخيص نتائج عملية المراجعه فى ضوء اداء عملية المراجعه لتسهيل اعداد تقرير المراجعه ، بعض أقسام المراجعه الداخليه قامت بتطوير

نموذج معين يمكن من خلاله توثيق عمليه المراجعه ، يصور الشكل رقم ٢/٤/ل نموذج لتلخيص نتيجة كل عمليه مراجعه .

شكل ٢/٤/ل
نموذج لتلخيص نتيجة كل مراجعه تشغيليه

الوحده محل المراجعه				التاريخ-/-/- الدليل او رقم الملف ـــــ	
المعايير :					
الظروف					
السبب					
التأثير					
التصرف التصحيحي					
التوصيات					
المناقشات	الاسم	الوظيفه	القسم	التاريخ	المراجع
	١- التعليقات ٢- التعليقات				

يتضمن النموذج المشار إليه في الشكل ٢/٤/ل العناصر الاساسيه التي يجب ان يتم تضمينها في تقرير المراجعه . وهي تتمثل في المعايير المستخدمه في تقييم النشاط ، الظروف والاسباب والاثار المرتبطه بنتيجة عملية المراجعه ، واى تصرفات تم أتخاذها سابقاً عن طريق الوحده محل المراجعه لتصحيح المشكله ، بالاضافه الى التوصيات المرتبطه بتصحيح المشكله . وقد لاتوافق الوحده محل المراجعه على توصيات المراجع ، وعندما يمثل ذلك مجرد أختلاف صريح في الراى ، فإن يجب ان يتم تسجيل تعليقات الوحده ، حيث يجب ان يتم التصنيف والتمييز بين كل نتيجه مراجعه على اساس نتيجةرئيسية او غير رئيسية تبعاً للاهميه ، ويتم الفصل بشكل واضح بينهما في تقرير المراجعه . وتعرف النتيجه الرئيسيه Major Finding بانها تلك النتيجه التي تمنع النشاط من تحقيق أحد اهدافه الرئيسيه ، على سبيل المثال الفشل في الحصول على أتفاقيات مكتوبه من شأنها ان تؤدى الى فشل قسم الدعايه في الحصول على تعويض صحيح من البائعين قديترتب عليه زياده جوهريه في تكاليف الدعايه . اما النتيجه الثانويه A minor Finding فهي لاتمنع النشاط

من تحقيق الهدف الرئيسى ولكنها سوف تستمر فى ان يكون لديها أثار عكسيه اذا لم يتم التصحيح ومن ثم يجب ان يتم التقرير الى الاداره العليا ، مثال ذلك وجود سجلات غير كافيه يترتب عليها جعل قسم الدعايه ان يهمل ويتغاضى عن الحصول على فرص التعويض بين الفين والفينه .

ولاشك انه من المفيد ان يتم التقابل مع الوحده محل المراجعه عند نهاية اداء العمل الميدانى لمناقشة نتائج المراجعه ، حيث تساعد تلك المقابلات على ضمان جودة تقرير المراجعه . ويمكن لوحدة النشاط محل المراجعه ان تقوم باستعراض دقة الحقائق ، وتقوم بابلاغ المراجع باية تصرفات تصحيحيه قامت باجرائها او قد تناقش مدى على قابلية تطبيق الاجراءات التصحيحيه التى قام بالتوصية بها .

اعداد تقرير عن النتائج Report Findings

تعتبر المراجعه التشغيليه مماثله للانواع الاخرى للمراجعه فى ان نتائج عملية المراجعه تتمثل فى تقرير المراجعه ، مع ذلك فهناك عديد من الظروف التى تتعلق باعدادالتقرير عند أداء عملية المراجعه التشغيليه . على سبيل المثال فان صيغة التقرير فى المراجعه التشغيليه تختلف حسب عملية المراجعه لكل وحده نشاط على العكس من الصيغه المعياريه التى يتضمنها تقرير المراجع فى ظل مراجعه القوائم الماليه . وحيث يجب ان يتضمن التقرير مايلى :-

- بيان باهداف ونطاق عملية المراجعه .
- تعليقات وحدة النشاط محل المراجعه .
- المقترحات الخاصه بالتحسين .
- ملخص بالنتائج .
- الوصف العام للعمل المؤدى فى عملية المراجعه .

ويتم بوجه عام اعداد مسوده التقرير عن طريق المراجع الرئيسى ، وبعد ذلك يتم مناقشتها مع مدير وحدة النشاط محل المراجعه ، حيث تخدم تلك المناقشه عدة أغراض هامه هى : (١) انها تعطى المراجع الفرص لاختبار دقة النتائج ومدى ملائمة المقترحات ، (٢) انها تمكن المراجع من الحصول على تعليقات من وحدة النشاط محل المراجعه لتضمينها فى التقرير . بعد ذلك يتم تعديل المسوده النهائيه كلما كان ذلك ضرورياً ويتم اعداد المسوده النهائيه .

في بعض الحالات ، قد تقترح التوصيات وجود حاجه الى دراسة أضافيه للمشاكل ، ويعد تضمين تعليقات الوحده محل المراجعه اجراءاً أختيارياً .

بطبيعة الحال فان تلك التعليقات يتم تضمينها فقط عندما لاتوافق الوحـده محل المراجعه على النتائج او التوصيات .

تؤدى نتائج المراجعه بشكل اساسي الى وجود انتقادات بناءه ، وعند كتابة التقرير يتعين على المراجع ان يكون حساساً لردود فعل متلقى التقرير ، وعندما يكون صيغة التقرير أقل تهديداً ، فان أستجابة متلقى التقرير من المحتمل ان تكون اكثر ايجابيه . وبطبيعة الحال يتم ارسال نسخ من تقارير المراجعه التشغيليه الى الاداره العليا والى لجنة المراجعه. يوضح شكل رقم ٤/٢/ى صيغه مبدئيه لاحد تقارير المراجعه التشغيليه .

اجراء المتابعه اللازمه Perform Follow UP

تتمثل المرحله الاخيره فى عملية المراجعه التشغيليه فى قيام المراجـع بعمل المتابعه اللازمه لرد وحده النشاط محل المراجعه لتقرير المراجعه التشغيليه . وتستلزم سياسات منشاه الاعمال من مدير الوحده محل المراجعه ان يرد على التقرير كتابة داخل فتره زمنيه محدده . مع ذلك يجب ان تمتد عملية المتابعه لتشتمل تحديد كفاية المقاييس التى تستخدمها الوحده محل المراجعه فى تنفيذ التوصيات . ينص معيار المزاوله رقم ٤٤٠ الصادر عن طريق مجمع المراجعين الداخليين على انه يجب على المراجعين الداخليين ان يقوموا بالمتابعه لضمان ان التصرف الملائم قد تم أجراؤه فى ضوء نتائج التقرير . ويجب ان يتم ابلاغ الاداره العليا عند فشل المراجع فى الحصول على رد ملائم.

٤/٢/٤ مدى إرتباط المراجع الخارجى الحيادى والمراجع الداخلى بالمراجعة التشغيلية

Independent Public Accountant Involvement

يعتبر المراجع القانونى الحيادى مؤهل لتأدية عمليات المراجعة التشغيلية تأسيساً على خبرته المهنية وخبرتة العامة . وفى عام ١٩٨٢ قام المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين بتعيين لجنة خاصة عن المراجعة التشغيلية والإدارية لدراسة مدى إرتباط المراجع الحيادى فى آداء المراجعة التشغيلية .

شكل رقم ٤/٣/و
تقرير جزئي للمراجعة التشغيلية

إيضاح الصيغة التمهيدية لتقرير المراجعة التشغيلية

إلى ——————————

في ديسمبر **١٩ قمنا بأداء مراجعة تشغيلية لـ ** (شركة ، قسم ، وما إلى ذلك) .

الأهداف النطاق والمدخل

الأهداف العامة لتلك المهمة ، والتى تم تلخيصها فى خطابنا المؤرخ فى سبتمبر___ ، **١٩ – كانت على النحو التالى :-

- توثيق ، تحليل واعداد تقرير عن موقف العمليات الحاليه .
- تحديد المجالات التى تتطلب العنايه والانتباه .
- تقديم توصيات مرتبطه بالاجراء التصحيحى او التحسينات .

تشمل عملية المراجعه التشغيليه الوحدات التاليه :- الفرع ا ، الفرع ب ، الفرع جـ واعمال المركز الرئيسى بالكامل . وقد تضمن تقرير نا كل من مواقف الوحدات الماليه والتشغيليه ، علماً باننا لم تقم بمراجعة او فحص البيانات الماليه ، وتبعاً لذلك فاننا لن نبدى رايا او اى نوع من انواع الضمان على تلك البيانات .

وقد تضمنت عملية المراجعه التشغيليه اجراء مقابلات مع مسئولى الاداره والمختصين بالعمليات فى كل من الوحدات محل الدراسه ، وقد قمنا أيضا بتقييم المستندات المختاره والملفات والتقارير والنظم والاجراءات والسياسات حسب مااعتقدنا ملائماً . بعد تحليل البيانات قمنا بتقديم توصيات بغرض اجراء التحسينات .وقد ناقشنا نتائجنا وتوصياتنا بعد ذلك مع المسئولين بادارة الوحده الملائمين ومعكم قبل ان نقدم تقريرنا المكتوب .

كافة النتائج الجوهريه تم تضمينها فى ذلك التقرير لاغراض دراستكم لها ، وتمثل التوصيات المسجله فى ذلك التقرير فى راينا تلك التى تحقق تحسينات ذات فائده كبيره لاعمال التنظيم ، وتختلف تلك التوصيات فى تحديد بعض الجوانب مثل صعوبة التطبيق ، امكانية لمس العوائد ، الاستثمارات المطلوبه فى الاصول والمعدات والاحتياجات الى أفراد أضافيين . ويتعين ان يتم دراسة الطبيعه المتباينه للتوصيات ، وتكاليف تطبيقها واثرها المحتمل على العمليات لاغراض التوصل الى القرارات الملائمه فى ضوء مسارات العمل البديله .

وقد توصلت اللجنه فى تقريرها المعنون بمهام المراجعه التشغيليه Operational Audit Engagements الى ان عملية المراجعه التشغيليه تختلف عن خدمات الاستشارات

الاداريه (Management Advisory Services (MAS ، وقد أشار التقرير أيضاً الى تحديد عدد من الملاحظات التاليه :-

- ان المحاسبين القانونيين الحياديين سوف يطلب منهم بشكل متزايد ان يقوموا بتوفير تلك الخدمه سواء لكل من العملاء بالقطاع الخاص او القطاع الحكومي .
- ان هذا النوع من الخدمه يوفر تقييم حيادي وتقديم نصائح الى مجلس الاداره ، والاداره العليا .
- ان الخبره المكتسبه في ظل المحاسبه والمراجعه القانونيه من خلال اداء عمليات المراجعه الماليه او تقديم خدمات الاستشارات الاداريه لاشك انها توفر خلفيه ممتازه لاداء عمليات المراجعه التشغيليه .

وقد أصبحت خدمات الاستشارات الاداريه جزءاً هاماً من الخدمات المؤداه الآن عن طريق كثير من مكاتب المحاسبه القانونيه .

عند اداء عمليات المراجعه التشغيليه ، يجب ان تقوم مكاتب المحاسبه القانونيه الحياديه باتباع معايير المزاوله الخاصه بمهام خدمات الاستشارات الاداريه MAJ المقرره عن طريق لجنة المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين المختصه بخدمات الاستشارات الاداريه . حيث يجب ان يلتزم المحاسبون القانونيون الحياديون بالقاعده رقم ٢٠١ الخاصه بالمعايير العامه من دليل السلوك المهني .

رغماً عن ذلك فان هناك اختلافات جوهريه فيما بين المراجعه التشغيليه والخدمات الاستشاريه سواء من حيث الهدف (حيث تهدف الاولى الى تقييم مدى فعالية وكفاءة تحقيق أهداف المنشأه ومن فهي تتابع اداء الافراد بالمستويات الاداريه المختلفه ، اما الخدمات الاستشاريه فهي تهدف الى تقديم نصيحه ومساعده فنيه للاداره في مواجهة مشكله معينه) ، او من حيث النطاق والمجال (حيث تشمل نطاق المراجعه الاداريه أهداف المنشأه والسياسات وطرق التشغيل ، ومعايير الاداء والموارد والمتاحه والنتائج الفعليه للاداء ، وعادة مايغطى نطاق تلك المراجعه كافة اوجه النشاط داخل المنشأه ، اما نطاق الخدمات الاستشاريه فيخص مشكله معينه باحد انشطة المنشأه) ، اما من حيث التوقيت فان عملية تقييم الاداء الادارى تعد عملية مستمره منتظمه ودوريه لمتابعة اداء المستويات

الاداريه،حين ان الخدمات الاسشاريه ترتبط بخدمه معينه وبالتالى فهى ليست مستمره ، اما من حيث اسلوب الاداء فيتمثل الاختلاف فى اعتماد المراجعه الاداريه على اساليب نمطيه (قوائم الاستقصاء ، تحليل الفروق بين الاداء والمعايير) على النقيض من خدمات الاسشارات الإدارية .

١/٤/٢/٤ المراجع الداخلى والمراجعه التشغيليه

اتجه مجمع المحاسبين القانونيين الامريكى AICPA ومجمع المراجعين الداخليين (IIA) فى الولايات المتحده الامريكيه نحو تطوير مفهوم المراجعه الداخليه لتصبح وسيله لخدمة التنظيم Organization بدلاً من كونها وسيله لخدمة الاداره Management الامر الذى يعنى صراحة أن آداء الإدارة على مختلف مستوياتها المختلفة يجب أن يخضع لعمليات الفحص والتقييم التى يقوم بها المراجع الداخلى .

ومن هنا فان تقييم وظيفة الملراجعه الداخليه فى ظل ذلك الاتجاه يجب الا ينطبق على الافراد الذين يحملون لقب مراجع داخلى فحسب بل انه يشمل الافراد الذين يحملون مسميات أخرى ويزاولون تلك الوظيفه والتى يجب النظر اليهم باعتبارهم مراجعين داخليين ، بعباره اخرى فان كافة الافراد او الاقسام التى تساهم فى تقييم مدى فعالية وكفاءة الاداء الادارى داخل المنشأه يتعين اعتبارهم مراجعيين داخليين _ محاسب التكاليف او قسم محاسبة التكاليف على سبيل المثال) بغض النظر عن مسميات وظيفتهم .

ولاشك ان المراجعه الاداريه أصبحت جزء لايتجزأ من المراجعه الداخليه ، باعتبار ان الاخيره لاتركز على حسن التصرفات الماليه ومدى كفاية وسائل الوقايه لحماية أصول الشركة ومدى الإلتزام بسياسات واجراءات الرقابه فحسب بل ايضاً تمتد لتشمل الجوانب التشغيليه والاداريه من حيث تقييم مدى كفاءة أستخدام الموارد المتاحه للتنظيم ، او تقييم مدى تحقيق الاهداف المحدده للبرامج والانشطه بالتنظيم .

٢/٤/٢/٤ مشاكل اداء المراجعه الاداريه عن طريق المراجع الخارجى والمراجع الداخلى

لاشك ان هناك عدد من المشاكل الهامه المرتبطه باداء المراجع الخارجى او المراجع الداخلى لوظيفة المراجعه الاداريه او التشغيليه ، وربما ولعل ابرز تلك المشاكل

مايتعلق بأستقلال وحياد المراجع الذى يقوم باداء وظيفة المراجعه الاداريه ، حيث من المعروف انه يجب ان يحتفظ المراجع الذى يقوم باداء وظيفة المراجعه الاداريه بوجهة نظر مستقله فى كافة الامور المرتبطه بذلك .

وواقع الامر ان المراجع الداخلى باعتباره احد موظفى الشركة لايمكن تقديم راى حيادى عن مدى فعالية وكفاءة وآداء المستوى الادارى الذى يتبعه مقارنه بالمستويات الاداريه الاقل .

كذلك فان اداء المراجع الخارجى الحيادى لوظيفة المراجعه الاداريه قد تحد من استقلاله وحياده اذا ماتم تكليفه باداء تلك الوظيفه من قبل اداره الشركة التى يقوم بمراجعتها (بصفه خاصه الاستقلال الظاهرى) .

من هنا يتعين القول حلاً لذلك الجدل ان يقوم المراجع الداخلى باداء عملية المراجعه التشغيليه فى المستويات الاداريه الدنيا والوسطى والتى تحتاج لقدر كبير من التفاصيل ، فى حين يقوم المراجع الخارجى بالمراجعه التشغيليه لاداء مستوى الاداره العليا وقرارتها وسياساتها بشرط ان يكون تكليف المراجع الخارجى باداء تلك الوظيفه من قبل الجمعيه العامه مع الاستعانه بعمل المراجع الداخلى طبقاً للمعايير المتبعه فى هذا الشأن .

ومن هنا يتعين القول بضرورة مشاركة كل من المراجع الخارجى والمراجع الداخلى فى اداء المراجعه التشغيليه .

٥/٢/٤ نطاق عملية المراجعه الاداريه او التشغيليه The Scope of Management Audit

١/٥/٢/٤ الكفاءه والاقتصاد والفعاليه

لقد أستخدمت عباره القيمه المرتبطه بمراجعة النقود Value For Money Auditing لوصف مفهوم المراجعه الاداريه او التشغيليه لاسيما فى مجال القطاع العام .
وقد استلزم قانون المراجعه القومى عام ١٩٧٣ وقانون التمويل الحكومى المحلى لعام ٨٢ (فى المملكه المتحده) من كل من المراجعين الداخليين والخارجيين دراسة القيمه المرتبطه بالاصول عند اداء فحصهما .

وغالباً مايتم التعبير عن القيمه المرتبطه بالاموال Value For Money باصطلاح $3E_s$ وهى الاحرف الثلاثه الاولى للاقتصاد والكفاءه والفعاليه Economy , Efficiency and Effectiveness ، حيث يشير أصطلاح Economy الى الحصول على الجوده والكميه الملائمه للموارد الماليه والبشريه والماديه فى الاوقات المناسبه وعند ادنى تكلفه . اما اصطلاح Efficiency فهو يشير الى أستخدام الموارد الماليه البشريه والماديه بحيث يتم تعظيم المخرجات لاى مجموعه من مدخلات الموارد او يتم تدنية المدخلات عند اى كميه او جوده للمخرجات المرتبطه . اماتعبير Effectiveness فهو يشير الى تحقيق الاهداف او الآثار المستهدفه للبرامج العمليات او الانشطه .

ومن السهل ان يتم قياس الاقتصاد نسبياً ، فى حين ان الكفاءه تعد اكثر صعوبه نسبياً ، اما قياس الفعالية فهو الاكثر صعوبة من الجميع .

بالمعنى الواسع – تركز المراجعة الادارية او التشغيلية على اما تكلفة تقديم الخدمة او المدى الذى اليه يتم الوفاء بأهداف تلك الخدمة . سوف يتم تحديد الاهمية النسبية لتلك الجوانب من جوانب المراجعة عن طريق طبيعة عملية المراجعة . ولاشك ان فحص اجراء الصحة والامان فى المصنع يجب ان يركز على الفعالية ، حيث ليس هناك مستوى مقبول من الاحداث الحاسمة او الخسائر الجسيمة . مع ذلك فإن تقييم قسم المشتريات سوف يرتكز بشكل كبير على تخفيض تكاليف المواد الخام .

يمكن ان تكون مراجعة القيمة المرتبطة بالأموال رجعية أو أمامية ، حيث يمكن للمراجع ان يفحص النتائج التى يتم الحصول عليها فعلاً عند مستوى استثمار معين ، او يمكن ان يفحص الخطط والموازنات ليرى ما اذا كانت اهداف الادارة واقعية ام لا .

٢/٥/٢/٤ عمليات مراجعة الاقتصاد والكفاءة Economy and Efficiency Audits

تركز اغلب عمليات المراجعة الادارية على الاقتصاد والكفاءة ، حيث ان تلك الصفات من السهل قياسها مقارنة بالفعالية .

يجب ان يحدد التنظيم سياسة معينة لاختيار الانشطة محل المراجعة ، احد الإحتمالات هو تحديد خطة طويلة الاجل تتضمن فحص كل مجال وظيفى رئيسى خلال فترة زمنية معينة وليكن خمسة سنوات . يمكن تعديل تلك الخطة بالإرتباط بفرص

الوفورات . كما يجب أن يتم فحص القسم الذى يظهر وجود مغالاة فى انفاقه مقارنة بالأقسام الأخرى أو فى التكلفة التى تكون خارج نطاق التحكم بالإرتباط بالمقدر بالموازنة .

ليس من المستحيل قياس الكفاءة إذا لم يكن هناك مجموعة معايير ملائمة ، من المهم أن يتم اختيار تلك المعايير بعناية وحرص . امكانية الثقة فى المراجعة الإدارية سوف تكون صعبة إذا ما تم قياس آداء الأقسام فى مواجهة المعايير غير الملائمة . تقييم الافراد فى مواجهة المعايير غير الصحيحه يمكن ان يكون له عواقب وخيمه .قد يحاول المديرون ان يحققوا معياراً مستحيلاً عن طريق أتخاذ قرارات شبه مثاليه . على سبيل المثال قد يقوم قسم الشراء بالقيام برد فعل تجاه التوقعات غير الواقعيه المرتبطه باسعار المواد الخام عن طريق شراء جوده او مواصفات ضعيفه .

ويمكن ان يتم تحديد المعايير عن طريق المقارنات بين الاقسام المماثله او الوحدات المتشابهه اما داخل التنظيم او مع التنظيمات الاخرى . مع ذلك قد يضطر المراجع ان يتحقق من أن تلك المقارنات تعتبر صادقه او عادله ، فمقارنة تكاليف الانتاج فيما بين مصنعين متماثلين يمكن ان يكون مضللاً اذا ماكان احد المصانع لديه اسلوب ميكنه حديثه مقارنه بالاخر . وهذا يمكن ان يؤثر على تكلفة العماله ، كذلك فان قيم مختلفه من الاستهلاكات سوف يتم التحمل بها ايضاً .

فاذا أمكن قياس الكفاءه على اساس المقارنات الاحصائيه فان المراجع سوف يضطر الى التحقق من ان المعايير محل التطبيق تعتبر متشدده أو صارمه بشكل كاف . والحقيقه القائله بان احد الاقسام يعتبر اكثر كفاءه من اقسام الاخرى لاتعنى بالضروره انه ليس هناك مجال للتحسين .

ان الاداء الفعلى لمراجعه الكفاءه تعتبر مماثله فى كثير من النواحى للمراجعه الماليه Finanicial Audit ، حيث يجب ان يحصل المراجع على دليل اثبات لتدعيم التأكيد الخاص بان احد الاقسام يتم ادارته بكفاءه او يولد ايرادات اكثر او ينتج عنه وفورات أضافيه . أحد المصادر الاكثر ثقه لذلك الدليل يتم الحصول عليه من فحص النظم التى يتم تنفيذها لتعظيم الربحيه .

يجب ان يتضمن فحص النظم دراسة تكلفة وفعالية اجراءات الاشراف والرقابه ، حيث ان نظام الرقابه الاكثر تعقيداً على المخزون والذى يستلزم اعداد ضخمه من الافراد قد يتكلف اكثر عند تشغيله مقارنة بالوفورات التى يمكن ان تنتج عنه نتيجة المعلومات المحسنه .

ويمكن ان يكون لمراجعه الاقتصاد والكفاءه اثر تحفيزى بما على الافراد الذين يكونوا محل الفحص ، ويهدف المديرون ان يقوموا بمضاهاه ومقابلة تلك المعايير بالنتائج محل التقييم ، لذلك يجب ان يتم أختيار المعايير بعنايه .

٣/٥/٢/٤ عمليات مراجعه الفعاليه Effectiveness Audits

من المستحيل ان يتم ذكر ان القسم قد قدم قيمة مقابل النقود اذا لم يقم هذا القسم بالوفاء باهدافه ، ومن الصعب انه يتم قياس الكفاءه الا اذا أمكن للقسم تحقيق دوره المرسوم داخل التنظيم ، أيضاً قد يكون من التضليل قياس الكفاءه فى صورة تكاليف ، فبعض المصروفات يمكن تخفيضها بسهوله ، ولكن يكون ذلك عند مخاطر حدوث ضرر للشركة . وتعتبر الصيانه والاعلان بمثابة أمثله جيده على ذلك .

وتعتبر الخطوه الاولى فى اجراء عملية مراجعه الفعالية فى تحديد الاهداف الدقيقه للنشاط محل الفحص . فى القطاع العام قد يتم التعبير عن تلك الاهداف فى صورة الخدمات المقدمه مثل خدمات العنايه بالصحه . امافى ظل القطاع الخاص فانه من المحتمل ان يتم التعبير عن تلك الاهداف فى صورة تعظيم ثروه حملة الاسهم او فى صورة مقياس أخر بديل هو الربحيه او سعر السهم .

وبالطبع فليس جزء من دور المراجع ان يقوم بتحديد واجبات القسم محل الفحص ، حيث يجب ان يتم تحديد ذلك عن طريق الاداره العليا ، كجزء من عملية المراجعه سوف يكون من المستحيل ان يتم اداء عملية المراجعه اذا لم يتفق كل من المراجع او الجهه محل المراجعه على اهداف القسم .

يجب ان تكون اهداف القسم متسقه مع أهداف التنظيم ككل على الرغم من ان يجب ان يكون هناك مجموعة محددة ، من الاهداف الخاصه بكل قسم ، لذلك يمكن ان يكون قسم المشتريات مسئولاً عن الحصول على المواد الخام بالجوده المقبوله عند اقل سعر

مكن . أيضاً يجب ان يتم ضمان ان قسم الانتاج لديه مخزون كافياً لاغراض الانتاج . حيث ان تلك الاهداف قد تكون متعارضه من ثم فان الاداره العليا يجب ان تقوم بترتيبهم ى صورة سلم حسب الاولويات .

فحص المراجع للفعاليه يمكن ان يركز على واحد او اكثر من : (١) تحليل الهدف ، ٢) مراجعة العمليات ، (٣) مراجعة التنظيم .

يجب ان يقوم المديرون بتحويل الاهداف العامه الى أهداف خاصه محدده ، وقد يبدأ المراجع بفحص تلك الاهداف وضمان انها تكون متسقه مع الاهداف العامه .

تتضمن مراجعه العمليات قياس الفعاليه ومقارنتها مع الاهداف .هذا قد يستلزم نوع معين من الفحص ، على سبيل المثال يمكن أستخدام اساليب البحوث التسويقيه لقياس فعالية الحمله الاعلانيه فى رفع اسم الشركة .

وقد يكون الصعوبه بمكان قياس الفعاليه باسلوب عملى بحت اذا على سبيل المثال ماقام المراجع بفحص اجراءات الصحه والامان ، حيث من الصعوبه ان يتم التحديد الكمى للحوادث الجسيمه ، حيث قد يكون ذلك أمراً معقداً . ويتعين على المراجع ان يقبل ان فحص الفعاليه قد يتطلب من الإعتماد على التقييم الذاتى ، وهذا يمكن التغلب عليه فى مدى معين عن طريق استخدام مستشار خبير .

ان فحص النظم قد يمكن أيضاً المراجع من تحديد مجالات التحسين . حيث يمكن للمراجع ان يفحص طبيعة نظم الاداره الخاصه لاغراض الرقابه على الفعاليه .فاذا ماكانت مقاييس الاداء صحيحه فان المراجع قد يكون قادراً على تأسيس عملية المراجعه على البيانات الاحصائيه المتاح الحصول عليها بسهوله . فاذا ماكانت الاداره تقوم بالرقابه اعتماد على مقياس صحيح لاداءها من ثم فان ذلك بالتبعيه يمكن ان يحسن الفعاليه .

٦/٢/٤ المراجعه الاجتماعيه Social Audits

كثيراً من منشأت الاعمال تنشر معلومات تتعلق بتفاعلها مع المجتمع او البيئه ، تغطى تلك المعلومات مجموعة من القضايا الهامه تتراوح مابين التلوث حتى العلاقات بين العاملين ، حيث لاترغب منشأت الاعمال فى القيام باجراء عملية مراجعه إجتماعيه طواعيه وانما تقوم بذلك جزئياً نتيجة للمشاكل الضخمه المرتبطه بقياس الاداء . وتجدر الاشاره الى

ان هناك القليل جداً من متطلبات الافصاح فى هذا المجال ، من هنا فان كمية ونوعية تلك المعلومات تتباين من شركة الى اخرى ، ونادراً مايتم مراجعة تلك المعلومات - بصفه خاصة - من مراجع خارجى حيادى متخصص ، مما يتعين معه ضرورة الاعتراف بضرورة تقييم الاداء الاجتماعى بجانب الاداء الاقتصادى للمنشأه .

ولقد تزايد الاهتمام بضرورة التركيز على المراجعه الاجتماعيه التى تهتم بالقضايا البيئيه والمشاكل الاجتماعيه ، ويعتبر المدخل الاساسى الذى يمكن تبنيه هنا يتوازى مع مدخل المراجعه الاداريه او التشغيليه ، حيث يتعين (١) تحديد فلسفة المنشأه تجاه المسئوليه الاجتماعيه التى يتعين القيام بها ، (٢) وضع اهداف لبرامج العمل الاجتماعى التى تتمشى مع تلك الفلسفه (٣) اعداد برامج للعمل الاجتماعى لتحقيق الاهداف الموضوعيه ، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس الاداء والفعاليه بعد ذلك عن طريق : (١) تجميع بيانات عن تكلفة الاداء المتعلقه ببرامج العمل الاجتماعى ، (٢) قياس مدخلات ومخرجات برامج العمل الاجتماعى مع مقابلتها بمعايير محدده مسبقاً (٣) تصميم تقارير عن الاداء الاجتماعى ، (٤) وفى ضوء ذلك يتم تقييم الاداء عن طريق تحديد مدى الفعاليه والكفاءه فى تنفيذ البرامج الموضوعه وعلاقة ذلك بفلسفة واهداف المنشأه .

وبتتبع مفاهيم المراجعه الاجتماعيه يتضح للمؤلف ان الفكر المحاسبى والتطبيق العملى مازال يخلط مابين المحاسبه عن المسئوليه الاجتماعيه والمراجعه الاجتماعيه ، حيث يتم أستخدام هذين الاصطلاحين بشكل مترادف ، على الرغم من ضرورة التميز بينهما لاختلاف طبيعة عمل ومجال كل منهما بالرغم من وجود علاقه وثيقه بينهما . حيث انه مع تزايد عدد المشروعات التى بدأت تأخذ مفهوم المحاسبه عن المسئوليه الاجتماعيه Social Responsibility Accounting من ناحيه ، وزيادة حجم المعلومات الاجتماعيه التى يتم الافصاح عنها وبداية ادماج تلك المعلومات مع المعلومات الماليه فى القوائم الماليه التقليديه من ناحيه أخرى ، ادى الى ظهور الحاجه الى نشاط مستقل يهدف الى التأكد من صحة ودقة المعلومات الاجتماعيه الناتجه ، وعن مدى دلالة التقارير المنشوره عن الاداء الاجتماعى للمشروع ، وقد اطلق على هذا النشاط المستقل اصطلاح المراجعه الاجتماعيه Social Audit . واصبحت العلاقه بين المراجعه الاجتماعيه والمحاسبه

الاجتماعيه تقوم على نفس الاساس التى تبنى عليها العلاقه بين المراجعه الماليه والمحاسبه الماليه ، حيث طالما ان هناك نشاط لقياس وتوصيل المعلومات (توليد المعلومات الاجتماعيه) ، يجب ان يكون هناك أيضاً نشاط بتحقيق مدى صحة ودقة تلك المعلومات .

وتعرف المراجعه الاجتماعيه بالدراسه والفحص والتقييم المنظم للاداء الجتماعى للمشروعات بهدف التحقق من مدى سلامة تعبير القوائم والتقارير الاجتماعيه عن مدى تنفيذ المشروع للمسئوليه الاجتماعيه الملقاة على عاتقه ومدى مساهمته فى الرفاهيه العامه للمجتمع . ويجب ان تشتمل المراجعه الاجتماعيه عن ابداء الراى عن سلامة القوائم والتقارير الاجتماعيه والتى تظهر صافى الدخل الاجتماعى عن الفتره حيث ان ذلك سوف يزيد من الثقه فى البيانات التى تتضمنها تلك القوائم او التقارير . يوضح الشكل رقم ٤/٢/ى تقرير عن الاداء الاجتماعى :

شكل رقم ٤/٣/و
تقرير الاداء الاجتماعي لشركة ـــــ
عن السنه المنتهيه في / /

المنافع الاجتماعيه			
منافع ومزايا للمجتمع :-			
عماله	xx		
مزايا للعاملين	xx		
ضرائب مسدده	xx		
مزايا تعليميه	xx		
		xx	
تحسينات في البيئه			
انشاء ورصف طرق ومرافق عامه	xx		
محاربة التلوث	xx	xx	
أجمالي المنافع الاجتماعيه ـــ(١)			xx
التكاليف الاجتماعيه			
مدفوعات مواد مستخدمه وخدمات بشريه مستخدمه	xx		
اهلاك مباني واجهزة	xx		
خدمات عامه واراضي مستخدمه	xx		
راس مال مستهلك	xx		
		xx	
أضرار على البيئه			
تلوث الهواء	xx		
تلوث المياه	xx		
الضوضاء	xx		
أجمالي التكاليف الاجتماعيه ـــ(٢)		xx	xx
صافي الدخل الاجتماعي عن العام (١)-(٢)			xx

ولا شك أن القيام بالمراجعة الإجتماعية يتطلب نوعية متخصصة من التأهيل والخبرة والتى قد لا تتوافر فى كل من المراجع الخارجى أو الداخلى ، من هنا يتعين استخدام فكرة فريق العمل فى القيام بتلك المهمة .



الإفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية
(المعلومات المالية المستقبلية)
و دور واجراءات مراقب الحسابات

الفصل الخامس

الإفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية

(المعلومات المحاسبية المستقبلية)

ودور وإجراءات مراقب الحسابات

مقدمة

على الرغم من أن القوائم المالية المنشورة تعد من اهم مصادر المعلومات عن الشركات المساهمة ، والذى من شأنها عكس الأداء الفعلى للمنشأة ، آلا أنها لا تعكس معلومات عن مقدرتها الكسبية المستقبلية بشكل مباشر ، حيث أن تغير الظروف والعوامل المرتبطة بأنشطة المنشأة يجعل تلك المعلومات التاريخية غير كافية لأغراض التنبؤ .

وقد أصبح الاتجاه الحديث للفكر المحاسبى والإدارى يؤكد على أهمية الافصاح عن تنبؤات الإدارة وتوقعاتها المالية فى التقارير الخارجية المنشورة لمنشآت الأعمال ، وذلك باعتباره عاملاً هاماً ومفيداً فى أتخاذ القرارات والاستثمار فى الأوراق المالية .

يهتم هذا الفصل بدراسة الافصاح عن التنبؤات والتقديرات المالية للإدارة فى القوائم المالية وأهميته وأساليبه ومقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ ودور وإجراءات المراجع وأساليبه تجاه التنبؤات والتقديرات المالية .

وتحقيقاً لذلك يتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالى : -

١/٥ طبيعة المعلومات المالية المستقبلية (التنبؤات و التوقعات المالية) .

٢/٥ أهمية المعلومات المالية المستقبلية والافصاح عنها .

٣/٥ المعلومات التى يجب الافصاح عنها بالقوائم المالية المستقبلية .

٤/٥ معيار اعداد وفحص المعلومات المالية المستبلية وتطبيق الاجراءات المتفق عليها .

٥/٥ المتطلبات الرئيسية لمعيار اعداد القوائم المالية المستقبلية .

٦/٥ المتطلبات الرئيسية لمعيار فحص القوائم المالية المستقبلية .

٧/٥ المتطلبات الرئيسية لتطبيق الإجراءات المتفق عليها على القوائم المالية المستقبلية .

٨/٥ التقارير النمطية للمحاسب الحيادى عن اعداد وفحص المعلومات المحاسبية المستقبلية .

٩/٥ تقييم النماذج وانماط الأفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية فى سوق رأس المال المصرى ومدى تمشيها مع المعايير المقررة .

١/٥ طبيعة المعلومات المالية المستقبلية (التنبؤات و التوقعات المالية) :

تعبر المعلومات المالية المستقبلية **Prespective Financial Statements** عن المعلومات المتوقعة التى تكون إما فى شكل تنبـــؤات ماليـــة **Financial Forecasts** أو فى شكل تقديرات مالية **Financial Projections** ، ويستند كل منهما على مجموعة من الافتراضات أو السياسات المحاسبية الهامة .

ويقصد باصطلاح التنبؤات المالية **Financial Forecasts** بأنه عبارة عن المعلومات المـــالية المستقبلية التى تعرض المركز المـــالى المتوقـــع لأحـــد منشآت الأعمال ونتائج أعمالها المتوقعة وتدفقاتها النقدية المتوقعة ، وتتأســـس تلك التنبؤات المالية على افتراضات تعكس الظروف التـــى يتوقـــع الطـــرف المسئول (الإدارة) أن تحدث ومسار العمل المتوقع أن يأخذه ، وقد يتم التعبير عن التنبؤات المالية إما فى صورة قيم نقدية على أســـاس رقـــم وحيـــد (أو التقديرات فى نقطة) **Single Point** ، وقد يتم عرض التنبؤات فـــى صـــورة مدى من القيم **Range** .

بينما يعرف اصطلاح التقديرات الماليـــة **Financial Projections** بأنـــه عبارة عن معلومات مالية مستقبلية تعرض المركز المـــالى المتوقـــع لأحـــد المنشآت ونتائج أعمـــالها المتوقعة وتدفقاتها النقدية المتوقعة فى ظل وجـــود أحد (أو أكثر) الافتراضات المفترضـــة **Hypothetical Assumptions** ، أى تلك الأفتراضات التى تقوم عليها التقديرات المالية المستقبلية والتـــى يكـــون الهدف من أستخدامها عرض ظروف معينة (قد تحدث أو قد لا تحـــدث) أو توقع مسار عمل معين قد لا يتم اتخاذه .

يمكن القول بان الاختلاف الرئيسى فيما بين التنبؤات المالية ، والتقديرات المالية فى أن المفهوم الثانى يتأسس بصفة رئيسية على افتراضات أفتراضية ، كما أنه يستهدف فى الاجابة على أسئلة ماذا يحدث .. لو ؟ ، فالتقديرات المالية أحياناً ما يتم أعداها لتوفير مسارعمل أفتراضى واحد أو أكثر لأغراض التقييم.

وغنى عن البيان فإن القوائم المالية المستقبلية يتم اعدادها إما لأغراض الاستخدام العام أو الاستخدام المحدود ، ويشير الاستخدام العام للقوائم المالية الى استخدام المعلومات عن طريق الجهات التى لا يكون الطرف المسئول فى تفاوض مباشر معهم .

وكمثال عن تلك المعلومات المقدمة المتضمنة قوائم مالية مستقبلية لأغراض الحصول على سندات أو أسهم مالية جديدة ، ففى تلك الأحوال فإن المستخدمين المستهدفين لا يمكن أن يقوموا بسؤال الطرف المسئول أو التفاوض معهم مباشرة ، ويكون أفضل نموذج لعرض تلك المعلومات ذات الاستخدام العام فى شكل نتائج متوقعة **Expected results** ، تأسيساً على ذلك تمثل التنبؤات المالية الشكل الملائم الوحيد لأغراض الاستخدام العام .

أما الاستخدام المحدود (أو المقيد) للمعلومات المالية المستقبلية فهو يشير الى أستخدام القوائم المالية المستقبلية عن طريق الطرف المسئول وحده أو عن طريق طرف مسئول مع طرف ثالث يتفاوض معه ذلك الطرف المسئول بشكل مباشر ، وكأمثلة على ذلك الاستخدام المحدود عند إجراء مفاوضات لأغراض الحصول على قروض بنكية أو مصرفية أو لأغراض تقديمها إلى جهات رقابية وقانونية أو عند أستخدامها فقط داخل منشأة الأعمال (الاستخدام الداخلى) ، وفى مثل تلك الحالات فإن الطرف الثالث يمكن له أن يسائل

الطرف المسئول عن المعلومات المالية المستقبلية ، بوجه عام فإن أى نـــوع من المعلومات المالية المستقبلية (التنبؤات أو التقديـــرات) يعتـــبر ملائمـــاً لأغراض الاستخدام المحدود .

٢/٥ أهمية المعلومات المالية المستقبلية والافصاح عنها .

باستقراء توصيات الجهات العملية والعلمية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالافصاح عن المعلومات المالية يتضـــح أهميـــة الافصاح عن تلك المعلومات على النحو التالى [١] : -

أ- أن هناك اختلاف هام بين المعلومات المحاسبية المستقبلية التى تقوم إدارة الشركة بأعدادها لأغراض الاستخدام الداخلى - عن طريق تحليل التعـــادل والموازنات التقديرية ، وبين المعلومات الماليـــة المســـتقبلية التـــى تقـــوم باعدادها إدارة الشركة لأغـــراض الاســـتخدام الخـــارجى بهـــدف جـــذب المستثمرين المتوقعين والاعلان عن مدى كفـــاءة إدارة الشـــركة مقارنـــة بالشركات المنافسة الأخرى .

حيث يهدف النوع الأول من المعلومات الـــى تســـهيل عمليـــة التخطيـــط والرقابة سواءفى الأجل الطويل أو القصير- وهو بذلك المعنـــى غـــير قـــابل للنشر أو الافصاح عنه للمستفيدين الخارجيين.

أما الهدف من النوع الثانى هو القيـــام بعمليـــة التحليـــل المـــالى لجـــذب المستثمرين والافصاح عن كفاءة أداء الشركة .

---

[١] على سبيل المال المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين ، وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الامريكية ، وسوق الأوراق المالية بلندن ، ومعهد المحاسبين فى انجلترا رويلز .

ب- ان هناك أهمية جوهرية للمعلومات المالية المستقبلية لأتخاذ القرارات سواء على المجال الداخلى أو الخارجى ، وبالتحديد الافصاح عن أرباح المنشأة ، ونصيب السهم من الربح مستقبلاً ، والعوائد المتوقع توزيعها على المساهمين ، والمبيعات المستقبلية .

ج- أنه لا يوجد أختلاف فيما بين البلدان حول أهمية ومدى الالزام فى نشر المعلومات المحاسبية المستقبلية والافصاح عنها للمستفيدين والمستخدمين ، حيث فى الوقت الذى يعتبر نشر مثل تلك المعلومات أختيارياً فى الولايات المتحدة الأمريكية ، على النقيض يكون الزامياً ويعتبر متطلباً أساساً فى المملكة المتحدة .

وهنا يتضح أن هناك وجهتى نظر أحدهما تؤيد التوسع فى الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، والأخرى تعارض الاتجاه فى فرض الافصاح عن التنبؤات أو التقديرات المالية .

حيث تشير الاراء المعارضة للأفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الى عدد من الأسباب لعل أهمها ما يلى : -

١- عدم الثقة فى المعلومات المالية للتنبؤات والتقديرات المتوقعة ، لعدم دقة الارقام والمعلومات المنشورة لعدم وجود معايير ثابتة للتنبؤ بالظروف البيئية المؤثرة سواء أكانت أقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

٢- الخوف من استفادة الشركات الأخرى المنافسة من المعلومات المالية المستقبلية المنشورة والمفصح عنها ، حيث أن الافصاح عن تلك التنبؤات والتقديرات من شأنه الاضرار بالميزة التنافسية للشركة .

٣- الخوف من الافصاح عن المعلومات المستقبلية للتنبؤات والتقديرات بسبب المسئولية القانونية تجاه الأطراف ذوى العلاقة إذا كانت تلك المعلومات غير دقيقة .

٤-إذا ما كان الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الزامياً ، فسوف يكون اعداد تلك التنبؤات وتحديثها مكلفاً .

٥- إن نشر المعلومات المالية المستقبلية والافصاح عنها عادة ما يكون جزئياً ويكون بطريقة مختصرة ، مما يحد من فائدتها للمستثمرين والمحللين - بصفة خاصة للقرارات طويلة الأجل ، حيث أن تلك التنبؤات غالباً ما تكون مرتبطة بالأجل القصير .

٦- إن عدم تحقيق إدارة الشركة للتنبؤات المالية المنشورة والمفصح عنها قد يؤثر على أسعار الأسهم فى سوق رأس المال ، مما قد ينتج عنه تقلبات فى عمليات التداول وأسعار الأسهم بالبورصة .

فى حين يشير المؤيدون للأفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الى عديد من المزايا التى لعل أهمها ما يلى : -

١- يوفر الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للمستثمرين الحاليين والمتوقعين كافة المعلومات الملائمة لأتخاذ القرارات الرشيدة المرتبطة ببيع وشراء والاحتفاظ بالأوراق المالية ، مما قد يحد من عملية المضاربة على أسهم الشركة بالبورصة .

٢- إن الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يساعد مهمة القائمين على التحليل المالى والشركات العاملة فى الأوراق المالية فى تقديم معلومات وثيقة نسبياً عن الأرباح المتوقع تحقيقها ونصيب العوائد من الأسهم بدلاً من الاعتماد على معلومات غير دقيقة

وعشوائية أو التخمين أو الحكم الشخصى ، مما يترتب عليه القضاء على الاعتماد على الاشاعات التى يروجها السماسرة والمتعاملين المرتبطين بأسهم الشركة ـ والتى قد تضر بقيمة وأسعار هذه الأسهم فى البورصة إذا كانت غير حقيقية ومغرضة بهدف الترويج عن أسهم معينة أو الاضرار بأسهم أخرى .

٣- ان الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يؤثر على أسعار الأسهم المتداولة أو القيمة السوقية لأسهم منشآت الأعمال ، حيث أن تلك المعلومات تمثل مؤشر ملائم للحكم على كفاءة الإدارة ، وتحديد قيمة الشركة فى أسواق رأس المال .

٤- إن الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يوفر المعلومات المؤثرة على توقعات المستثمرين والتى يترتب عليها أحداث تغيير فى العرض والطلب على الأسهم والذى بدوره يؤدى الى احداث تغير فى أسعارها .

د- ان هناك عديد من المتطلبات العامة للأفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لعل ابرزها ما يلى : -

١- يجب أن تتضمن التنبؤات والتقديرات المالية على الأقل العناصر التالية .

- المبيعات فى السنة القادمة .
- الدخل قبل الضرائب .
- صافى الدخل .
- نصيب السهم من الدخل فى السنة المقبلة .

٢- يتعين على الشركة التى تفصح عن التنبؤات والتقديرات المالية أن تحدد الفروض التى تم على أساسها تلك التنبؤات والتقديرات ، والاشارة الى أية

أسباب دعت الى تغييرها من سنة إلى أخـــــرى ، كذلـــك أيضـــاح أيـــة اختلافات فيما بين القيم الفعلية والقيم المتنبـــأ بــــها وتفســير الاســباب المرتبطة بالانحرافات الجوهرية .

٣- يتعين على الشركات عند القيام باعداد التنبؤات والتقديـــرات الماليـــة أن تلتزم بالمبادئ المحاسبية السليمة ومعايير المحاسبة المعارف عليها ، حيث ان تلك المعلومات المالية المستقبلية يجب أن تكون فى حدود القوائم المالية التاريخية وعناصرها .

٤- يفضل أن تكون التنبؤات والتقديرات المالية فى صورة مدى من القيم على أساس تقدير أكثر أحتمالاً مضافاً اليه تقدير متفائل وأخر متشائم ، بحيـــث يتم تغطية العجز أو الزيادة الناتجة عن اخطار التنبــــؤات والتقديـــرات ، على سبيل المثال أن يكون الرقم المرتبط بنصيب السهم عن العــــائد فـــى السنة القادمة فى حدود ١٠ جنيهات مضافاً اليها أو ناقصاً منها ١٠٪ .

٣/٥ المعلومات التى يجب الافصاح عنها بالقوائم المالية المستقبلية

بوجه عام تعتبر عملية اعداد التنبؤات والتقديرات الماليـــة (المعلومـــات المالية المستقبلية) مسئولية إدارة الشركة باعتبارها الطرف المسئول عن تقديم تلك المعلومات لخدمة المستثمرين والدائنين والبنوك وغـــيرهم مـــن متخـــذى القرارات بناءً على عقد الوكالة الضمنى أو الصريح بينهم وبين المستفيدين من تلك المعلومات .

أما الأطراف الأخرى ومن بينهم المحاسبين القانونيين فإن مسئوليتهم تقوم على المساعدة فى اضفاء الثقة على تلك المعلومات الماليـــة المســـتقبلية عـــن طريق تصديقهم على مدى استيفاء تلك التنبؤات والتقديرات الماليـــة لمعـــايير

وإرشادات العرض والافصاح المحددة فى معـــايير خدمـــات ابـــداء الـــرأى Attestation Standards (وسوف يناقش المؤلف دور المحاسبين القانونيين واجراعتهم فى الجزء التالى) .

بصفة عامة يجب أن يتم الاشارة الـــى عديـــد مـــن المتطلبـــات الهامـــة والمعلومات التى يجب الافصاح عنها فى القوائم المالية المستقبلية هى : -

١- يتعين أن يصف عنوان الافصاح فى القوائم الماليـــة المســـتقبلية طبيعـــة العرض ، بحيث يجب أن يتم تحديد ما إذا كان تلك المعلومات هى تنبؤات Forecasts أم تقديرات Projections .

٢- يجب أن تتضمن القوائم المالية المستقبلية ملخصات عـــن الافتراضـــات الجوهرية والسياسات المحاسبية الأساسية الهامة التى تم الاستناد اليها فـــى اعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية .

٣- يجب أن يتم الافصاح عن تاريخ اتمام اعداد وعـــرض القوائـــم الماليـــة المستقبلية (تنبؤات أو تقديرات مالية) .

٤- يجب أن تشير القوائم المالية المستقبلية الى أية أفتراضات تكون حساســـة عند وقت عرض واعداد تلك التنبؤات أو التقديرات الماليـــة علـــى وجـــه التحديد ، بعبارة أخرى تلك الافتراضات التى يكون لها احتمـــال تغـــيرات عالية نسبياً والتى تؤثر على التنبؤات المالية بشكل جوهرى .

٥- من المفضل أن يكون اعداد المعلومات المالية المستقبلية فى صورة القوائم المالية المماثلة لتلك القوائم التى نصت عليها معايير المحاسبة الدوليـــة أو المصرية - أى تلك القوائـــم المـــالية المنشورة - مثـــل قائمـــة المركـــز المالى، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، مع اعداد ايضاحـــات متممـــة للقوائم المالية .

٦- مع ذلك قد تكون المعلومات المالية المستقبلية معدة على أساس قصرها على بنود محدودة معينة ، ويلاحظ أن تلك القوائم المحدودة يطلق عليها تعبير العرض الجزئى **Partial Presentation** للمعلومات المالية المستقبلية ، وفيما يلى مثالاً توضيحياً للعرض الجزئى الذى يمثل الحد الأدنى لمتطلبات عرض المعلومات المالية المستقبلية والافصاح عنها : -

العرض الجزئي للمعلومات المالية المستقبلية

- المبيعات أو إجمالى الايرادات
- اجمالى الربح أو تكلفة المبيعات .
- البنود التى تحدث بشكل غير عادى وغير متكررة .
- مخصصات ضرائب الدخل .
- العمليات غير المستمرة أو البنود الشاذة .
- الدخل الناتج عن الأعمال المستمرة .
- صافى الدخل أو الربح من النشاط الجارى .
- التغيرات الجوهرية فى المركز المالى .
- وصف أهداف الإدارة عن عرض المعلومات المالية المستقبلية .
- ايضاح بأن الافتراضات الأساسية تتأسس على معلومات مرتبطة بالظروف والأحداث والتصرفات المستقبلية فى التاريخ التى تعد فيه تلك المعلومات المالية المستقبلية .
- ملخص بالافتراضات الجوهرية .
- ملخص بالسياسات المحاسبية الأساسية الهامة .

وفيما يلى مثال تطبيقى على المعلومات الواجب الأفصاح عنها فى شركة مطابع الشروق (ش . م . م) بناءً على موافقة الهيئة العامة لسوق المـــال ، حيث يتضمن ذلك المثال قائمة المركز المالى وقائمة الدخل عن سنة تاريخيـــة وسنوات ثلاثة قادمة متضمنة الايضاحات والبيانات العامة مرفقاً بهـــا تقريـــر لمراقب الحسابات .

دعوة للأكتتاب

عملية طرح خاص لأسهم زيادة رأس المال

شركة مطـــابع الشـــروق (ش.م.م)

بناءً على موافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٢

مدير الطرح

شركة هيرمس للأستثمار فى الأوراق المالية

تم الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة بالكامل من مؤسسات وشـــركات مالية وأفراد تم تحديدهم سلفاً مـــن عملاء هـــيرمس للوســـاطة فـــى الأوراق المالية المجموعة المالية للسمســـرة فـــى الأوراق الماليـــة . شـــركة عكـــاظ للوساطة المالية والاستثمار . شركة الرواد لتداول الأوراق الماليـــة . الســـلام للوساطة فى الأوراق المالية . شركة دلتا والمصرى الأمريكى للسمسرة فـــى الأوراق المالية . شركة الأهرام للسمســـرة فـــى الأوراق الماليـــة . شـــركة انترناشيونال لتداول الأوراق المالية وشركة الصفوة لتداول الأوراق المالية .

أولاً : البيانات العامة :

أسم الشركة : مطابع الشروق تأسست فى عام ٧٦ طبقاً لأحكـــام القـــانون ٢٣٠ لعـــام ١٩٨٩ .

العنوان : الكيلو ١٤ مصر – الاسكندرية الزراعى .

رأس المال المصرح به : ١٠٠ مليون جنيه مصرى .

رأس المال المدفوع : ٢٠ مليون جنيه مصرى موزع على ٢ مليون سهم بقيمة أسمية ١٠جنيه .

عدد الأسهم التى عرضت للبيع : ٥٧١,٤٢٩ سهم تمثل ٢٢,٢ ٪ من إجمالى أسهم الشركة

سعر السهم : ٣٥ جنيه مصرى .

قيد السهم : الأسهم سيتم قيدها فى بورصة القاهرة والاسكندرية.

الحفظ المركزى :تم قيدالأسهم القديمة وتم قيد الأسهم الجديدة للشركة بالحفظ المركزى.

تاريخ تأسيس الشركة : ١٩٧٦ .

أعضاء مجلس الإدارة :

م/ ابراهيم المعلم	رئيس مجلس الإدارة
م/ عادل المعلم	نائب رئيس مجلس الإدارة
م/ أحمد علام	عضو منتدب
سفير/ مصطفى مرتجى	عضو مجلس إدارة
دكتور/ أحمد حزين	عضو مجلس إدارة
م/ فاتن الزلبانى	عضو مجلس إدارة
السيدة/ أميرة أبوالمجد	عضو مجلس إدارة
السيدة/ علا بليغ	عضو مجلس إدارة ممثلة للبنك تنمية الصادرات
السيد / شريف المعلم	عضو مجلس إدارة ممثل لدار الشروق

السنة المالية : تنتهى السنة المالية فى ٣١ ديسمبر من كل عام .

مراقب الحسابات :د. أحمد شوقى (مكتب مصطفى شوقى وشركاه محاسبون قانونيون واستشاريون) .
الأستاذ / عرفات المعزاوى (مكتب المعزاوى وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون) .

ثانياً : نبذة عن الشركة :

١- نشاط الشركة : طباعة كافة انواع الكتب والمجلات بالاضافة الى طباعة الكرتون المستخدم فى عملية تغليف المنظفات ، الأدوية ، والمنتجات الغذائية .

٢- قاعدة العملاء : تتمتع الشركة بقاعدة كبيرة من العملاء فى قطاع طباعة الكرتون ، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات ٤٠ ٪ - ٤٥ ٪ من مبيعات ذلك القطاع .

ثالثاً :هيكل الملكية : يوضح الجدول التالى هيكل المساهمين قبل وبعد عملية الطرح.

الأسم الثلاثى	نسبة الملكية قبل الزيادة		نسبة الملكية بعد الزيادة	
	عدد الأسهم النقدية والعينية	النسبة من رأس المال	عدد الأسهم النقدية والعينية	النسبة من رأس المال
المهندس/ابراهيم محمد المعلم	٢٧٩,٨٣٢	٪ ١٣,٩٩	٢٩٧,٥٨٠	٪ ١١,٥٧
المهندس/ عادل محمد المعلم	٢٧٩,٨٣٢	٪ ١٣,٩٩	٢٩٧,٣٢٢	٪ ١١,٥٦
البنك المصرى لتنمية الصادرات	٣٧٤,٨٨٧	٪ ١٨,٧٤	٣٩٦,٩٧٩	٪ ١٥,٤٤
دار الشروق – القاهرة	٢٣٦,٩١٧	٪ ١١,٨٥	٢٥٠,٨٧٩	٪ ٩,٧٦
دار الشروق – جدة	٩٩,٩٩٧	٪ ٥,٠٠	١٠٥,٨٩٠	٪ ٤,١٢
السيد /مصطفى كامل مرتجى	٩٠,٩٠٣	٪ ٤,٥٥	٩٦,٢٦٠	٪ ٣,٧٤
السيد /شريف ابراهيم المعلم	٨٢,٢٩٣	٪ ٤,١١	٨٧,٢٤٢	٪ ٣,٣٩
السيد /ابراهيم محمد المعلم بصفته ولياً على إبنته القاصر نهى	٨٢,٢٩٣	٪ ٤,١١	٨٧,٢٤٢	٪ ٣,٣٩
السيدة /أميره كمال أبوالمجد	٨٢,٢٩٣	٪ ٤,١١	٨٨,١٤٣	٪ ٣,٤٣
السيدة /فاتن محمد الزلبانى	٨٢,٢٩٣	٪ ٤,١١	٨٨,١٤٣	٪ ٣,٣٩
مساهمين قدامى/أخرون أقل من ٣٪-٤٪	٣٠٨,٤٦٠	٪ ١٥,٤٢	٣٢٣,٠٦٤	٪ ١٢,٥٦
المساهمين الجدد	٠	٪ ٠,٠٠	٤٥٣,٦٨٥	٪ ١٧,٦٤
اجمالي رأس المال	٢٠٠٠,٠٠٠	٪ ١٠٠	٢٥٧٢,٤٢٩	٪ ١٠٠

رابعاً : نتائج الأعمال :

فيما يلى موجز للقوائم المالية المعتمـــدة مـــن مراقبـــا الحســـابات بالألف جنيه مصرى

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأصول طويلة الأجل				
الأصول الثابتة (بالصافى)	١٩٦٢٤	٢٨٨١٨	٣١٦٧٥	٣٢٠٧٦
مصروفات التأسيس (بالصافى)	٣٩	٢٦	١٣	٠
اجمالى الأصول طويلة الأجل	١٩٦٦٣	٢٨٨٤٤	٣١٦٨٨	٣٢٠٧٦
اجمالى الأصول المتداولة	٣٢٣٢٢	٣٨٩٤٩	٤٥٣٣١	٤٧٤٦١
اجمالى الالتزامات المتداولة	١٨٣٥٥	٣٣٤٠٤	٣٣٩٢٣	٢٥٩٩٧
رأس المال العامل	١٣٩٦٧	٥٥٤٥	١١٤٠٨	٢١٤٦٤
اجمالى الاستثمار تم تمويله كالآتى	٣٣٦٢٩	٣٤٣٩٠	٤٣٠٩٦	٥٣٥٤٠
حقوق المساهمين				
رأس المال المصدر	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٧١٤
المسدد تحت حساب رأس المال	٥٠٠٠	٥٠٠٠		
إحتياطيات	٢٢	٢٢	٧٩٧	١٤٣٠٨
أرباح العام	١٤٧٠	٧٦٧٩	٨٢٤٧	١٠٤٢٤
الأرباح المحتجزة	٠	٠	٥٢	٢٢١٤
أقساط قروض طويلة الأجل	١٢١٣٧	٦٦٩٠	١٤٠٠١	٨٨٠
اجمالى تمويل الاستثمار	٣٣٦٢٩	٣٤٣٩٠	٤٣٠٩٦	٥٣٥٤٠
* ١٩٩٨ تقديرى				

بيان الأرباح والخسائر الفعلى للسنوات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ – ١٩٩٧ والتقديرى لعام ١٩٩٨ بالألف جنيه مصرى .

قائمة الدخل	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	تقديرى ١٩٩٨
صافى المبيعات	٣٦٣٦٦	٤٢٦٨٤	٥٤٢٤٢	٦٢٠٤٧
تكلفة المبيعات	٢٥٨١٨-	٢٩٥٧٠-	٣٨٢٠٠-	٤٤٠٢٠-
مجمل الربح	١٠٥٤٨	١٣١١٤	١٦٠٤٢	١٨٠٢٧
مصروفات عمومية وإدارية وتسويقية	٣٣٨٣-	٤١١٧-	٥٢٧١-	٦٠١٩-
صافى ربح النشاط	٧١٦٥	٨٩٩٧	١٠٧٧١	١٢٠٠٨
فوائد مدينة	٣٣٢٧-	٢٧٠١-	٢٨٤٦-	١٥٥٣-
مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها	٧٦-	١٣٩-	١٣٦-	٣١-
أخرى	٧٢	٣٢	٥٤٤	٠
صافى الأرباح قبل الضرائب	٣٨٣٤	٦١٨٩	٨٣٣٣	١٠٤٢٤
ضرائب دخيلة	٠	٠	٠	٠
صافى الأرباح بعد الضرائب	٣٨٣٤	٦١٨٩	٨٣٣٣	١٠٤١٤
إيرادات/ مصروفات غير عادية	٤٤-	١٨	٨٦-	٠
صافى أرباح العام	٣٧٩٠	٦٢٠٧	٨٢٤٧	١٠٤٢٤

تقرير مراقب الحسابات

لقد قمنا بمراجعة دراسة التنبؤات المالية لشركة مطابع الشروق والتى قامت بإعدادها شركة هيرميس للإستثمار فى الأوراق المالية وقد شملت الدراسة عمل تنبؤ لحساب الأرباح والخسائر والميزانية وكذا التدفقات النقدية عن الفترة من ١٩٩٨ الى ٢٠٠١ وعلى ضوء الافتراضات التى بنيت عليها الدراسة فإنه من رأينا أن تلك الدراسة تعكس مستوى الأداء المالى للشركة خلال فترة الثلاث سنوات الماضية كما أنها تعكس بصفة عامة مستوى أدائها المتوقع خلال فترة الأعوام الخمس المقبلة .

د. أحمد شوقى (مكتب مصطفى شوقى وشركاه محاسبون قانونيون واستشاريون.

الاستاذ / عرفات المعزاوى (مكتب المعزاوى وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون)

٤/٥ معيار إعداد و فحص المعلومات المستقبلية وتطبيق الإجراءات المتفق عليها

قام مجلس معايير المراجعة بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار إيضاح لمعيار خدمات المحاسبين القانونيين عن المعلومات المالية المستقبلية فى أكتوبر ١٩٨٥ فى القسم رقم ٢١٠٠ ، وذلك الإيضاح قابل للتطبيق على المهام التى يقوم فى ضوئها المحاسبين بالقيام بالآتى :-

- تقديم قوائم مالية متوقعة للعملاء والتى قام بإعدادها المحاسبين أو ساعدوا فى إعدادها .
- القيام بإعداد تقارير عن القوائم المالية المستقبلية - إذا ما كانت تلك القوائم يتوقع أن تستخدم بشكل معقول عن طريق طرف ثالث .

يمثل أحد جوانب تطبيق ذلك المعيار مفهوم إقتران إسم المحاسب بالقوائم المالية التاريخية (كما تم بيانه فى القسم رقم ٥٠٤) ، حيث يقترن إسم المحاسب بالقوائم المالية ويتعين عليه إعداد تقرير عنها - عندما يقدم للعميل أو للأخرين قوائم مالية قام بإعدادها أو ساعد فى إعدادها .

ومع ذلك يكون على المحاسب إلتزام إضافى يتمثل فى دراسة ما إذا كان قد تم إستخدام تلك القوائم المالية المستقبلية عن طريق طرف ثالث أم لا ، فإذا ما توقع - بشكل معقول - أن تلك القوائم قد إستخدمت بمعرفة طرف ثالث ، فإن هناك إلتزام عليه فى إعداد تقرير عنها - حتى لو لم يكن هناك أى تقديم رسمى الى العميل أو للأخرين .

وتجدر الإشارة الى أن ذلك المعيار لن يطبق على الخدمات التى تتضمن ما يلى :-

- عرض المعلومات المالية المستقبلية التى تقتصر على الإستخدام الداخلى فقط .

- الموازنات التقديرية للسنة المالية القادمة .

يتناول هذا الجزء دراسة أهداف ذلك المعيار ، والمتطلبات الرئيسية لمعيار المعلومات المستقبلية (التنبؤات والتقديرات المالية) .

وعادة ما يطلب من المحاسبين القانونيين أن يقوموا بأداء خدمات تتعلـــق بإعداد التنبؤات والتقديرات المالية ، ولذلك من الأهمية بمكان أن يتم توفـــير إرشادات تساعد هؤلاء المحاسبين على القيام بمثل تلك الأنواع من المهام .

وتبدو أهمية هذا المعيار فى تركيزه على تعريف التنبـــؤات والتقديـــرات المالية (كما سبق الإشارة) ، بالإضافة الى تحديد الإجراءات ومعايير التقريـــر عن القوائم المالية المستقبلية والتى تتطلب أداء الخدمات التالية :-

١. الإعداد **Compilation**

٢. الفحص **Examination**

٣. تطبيق إجراءات متفق عليها **Agreed - upon Procedures**

١- حيث تعرف تعرف مهمة إعداد المعلومات المالية المســـتقبلية بأنهـــا عبارة عن تلك الخدمة المهنية التى تتضمن ما يلى :-

أ. عرض المعلومات المالية المستقبلية .

ب. أداء إجراءات مطلوبة تشتمل على الإطـــلاع علـــى المعلومـــات الماليـــة المستقبلية ، وملخص الإفتراضـــات الجوهريـــة والسياســـات المحاســـبية الأساسية المتبعة .

وغنى عن القول فإن تلك الخدمة المهنية - الإعـــداد **Compilation** - لا يترتب عليها توفير ضمان أو تأكيد بأن المحاسب القانونى سيصبح على علـــم بالأمور الهامة التى قد يتم الإفصاح عنها بإستخدام إجراءات معينة مثل تلـــك التى يتم أدائها فى خدمة فحص المعلومات المالية المستقبلية .

٢- أما فحص المعلومات المالية المستقبلية فيقصد بها تلك الخدمة المهنية التي تتضمن الآتى :-

أ. تقييم إعداد عرض المعلومات المالية المستقبلية .

ب.تقييم الأدلة المؤيدة للإفتراضات الجوهرية .

ج.تقييم عرض المعلومات المالية المستقبلية إتساقاً مع المعايير المرشدة .

د. إصدار تقرير الفحص .

بصفة عامة توفر عملية الفحص **Examination** للمحاسب القانونى الأساس لإعداد تقرير الفحص عما إذا كان فى رأيه أن القوائم المالية قد تم عرضها طبقاً للمعايير والإرشادات المرتبطة بهذا الشأن ، وأن الإفتراضات توفر أساس معقول للتنبؤات والتقديرات المالية المقدمة من الطرف المسئول فى ظل وجود فروض إفتراضية معينة .

وفيما يلى إطار عام عن المتطلبات الرئيسية لذلك المعيار :-

أ. حدد المعيار أن المحاسب القانونى يتعين عليه تقديم خدمات الإعداد والفحص وتطبيق الإجراءات المتفق عليها عند قيامه بالآتى :-

١.عندما يقدم لعميله معلومات مالية مستقبلية تم إعدادها عن طريقه أو ساعد فى إعدادها • ويتوقع أن تستخدم بشكل معقول عن طريق أطراف أخرى .

٢.إعداد تقارير عن المعلومات المالية المستقبلية التى قد يتوقع أن تستخدم بشكل معقول عن طريق اطراف أخرى .

ب- يجب ألا يقوم المحاسب القانونى بإعداد وفحص أو تطبيق إجراءات متفق عليها للمعلومات المالية المستقبلية - عندما يتم إسقاط ملخص الإفتراضات الجوهرية .

جـ- يجب ألا يوافق المحاسب القانونى علـى إسـتخدام إسـمه بالإرتبـاط بالتقديرات والتنبؤات المالية ، إذا ما كـانت المعلومـات المسـتقبلية قـد إستخدمت عن طريق أشخاص لم يقوموا بالتفاوض مع الطرف المسـئول مباشرة – وذلك إذا لم يتم إستخدام تلك التقديرات المالية كملحق للتنبؤات .

ء- يجب أن تكون المعلومات المالية المستقبلية فى شكل قوائم مالية ، مع ذلك قد يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل جزئى كحد أدنى يتضمن ما يلى :-

١. المبيعات أو إجمالى الإيرادات .
٢. مجمل الربح أو تكلفة المبيعات .
٣. البنود غير العادية والتى تحدث بشكل غير متكرر .
٤. مخصصات ضرائب الدخل .
٥. العمليات غير المستمرة أو البنود الشاذة .
٦. الدخل من العمليات المستمرة .
٧. صافى الدخل .
٨. الأرباح الرئيسية والكاملة الموزعة لكل سهم .
٩. التغيرات الجوهرية فى المركز المالى .
١٠. ملخص بالإفتراضات الجوهرية .
١١. ملخص بالسياسات المحاسبية الجوهرية .
١٢. وصف ما تهدف اليه الإدارة من عرض القوائم المالية .
١٣. إيضاح بأن الإفتراضات تعتمد علـى معلومـات مرتبطـة بـالظروف والمواقف الموجودة عند وقت إعداد المعلومات المالية المستقبلية .
١٤. تحذير بأن النتائج المستقبلية قد لا يتم تحقيقها .

وجدير بالذكر فإن أى عرض للمعلومات المالية المستقبلية يعتمد على إستبعاد البنود من الأول وحتى التاسع يعد بمثابة عرض جزئى ، أما عرض تلك المعلومات بكاملها ولكنه يستبعد البنود من العاشر حتى الرابع عشر فإنه لا يعد بمثابة عرض جزئى وأنما يكون خاضع لشروط ذلك المعيار .

٥/٥ المتطلبات الرئيسية لمعيار إعداد المعلومات المالية المستقبلية :-

تتمثل تلك المتطلبات فى المعايير وأوراق العمل أو التقرير عن إعداد تلك المعلومات المستقبلية على النحو التالى :-

١/٥/٥ معايير إعداد المعلومات المستقبلية :

عادة يتم تطبيق المعايير التالية عند إعداد المعلومات المالية المستقبلية والتقرير عنها من قبل المحاسب القانونى :-

أ – المعيار الأول والمعيار الثانى من المعايير العامة على النحو التالى :-

١. يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العلمى والعملى كمراجعين .
٢. يجب أن يكون للمراجع إتجاه فكرى وعقلى حيادى ومستقل فى كافة الأمور المتعلقة بعملية الفحص .

ب- المعيار الأول من معايير العمل الميدانى الذى يتمثل فى تخطيط المهمة بشكل مناسب وكافى – فضلاً عن ضرورة توافر الإشراف الدقيق على أعمال المساعدين .

جـ- يجب أن يتم أداء الإجراءات القابلة للتطبيق المرتبطة بإعداد المعلومات المالية المستقبلية ، كما يجب أن يتفق تقرير المحاسب مع الإرشادات الموضحة بمعيار المعلومات المستقبلية .

٢/٥/٥ أوراق العمل : -

يجب أن تشير أوراق عمل المحاسب القانونى الى أن عملية إعداد المعلومات المالية المستقبلية قد تم التخطيط لها والإشراف على المساعدين فى تلك المهمة بشكل كاف ، كما أن إجراءات إعداد تلك القوائم المستقبلية قد تم تخطيطها وتحقيقها تماماً .

٣/٥/٥ تقرير المحاسب عن عملية الإعداد للقوائم المستقبلية :-

يجب أن يتضمن التقرير النموذجى للمحاسب القانونى عن إعداد القوائم المالية المستقبلية ما يلى :-

١. تحديد القوائم المالية المستقبلية .
٢. الإفصاح بأن المحاسب القانونى قد قام بإعداد القوائم المالية المستقبلية طبقاً للمعايير المقررة .
٣. الإفصاح بأن الإعداد مقيد فى النطاق ، ولن يمكن للمحاسب التعبير أو إبداء رأى معين أو أى شكل أخر عن التأكيد **Assurauce** عن القوائم المالية المستقبلية أو الإفتراضات الجوهرية .
٤. تحذير بان النتائج المستقبلية لا يتم تحقيقها .
٥. الإفصاح فى التقرير بالأحداث والظروف التى قد تحدث بعد تاريخ إعداد التقرير .

كذلك هناك عديد من المتطلبات التى يتعين مراعاتها هى:-

٦. أن يكون تاريخ التقرير هو ذاته تاريخ إتمام إجراءات إعداد المعلومات المالية المستقبلية .

٧.أذا ما تضمنت المعلومات المالية المستقبلية يتم فى صورة مدى معين ، فإن تقرير المحاسب القانونى يجب ان يتضمن فقرة مستقلة تفصح عن الظروف المحيطة .

٨.بالنسبة لإعداد التقديرات المالية ، يجب أن يتضمن تقرير المحاسب القانونى فقرة مستقلة تصف القيود المرتبطة بنفعية وفائدة التقديرات المستقبلية .

٩.فى حالة كون المحاسب غير حيادياً عند إصدار تقرير إعداد المعلومات المالية المستقبلية ، يتعين عليه الإفصاح فى الفقرة الأخيرة من التقرير على عدم الحياد على النحو التالى :-

" نحن لسنا حياديين عن الشركة .... "

١٠.إذا ما تضمنت القوائم المالية المستقبلية ، قصور فى العرض أو إستبعاد فى بعض الإيضاحات بخلاف تلك الخاصة بالإفتراضات الجوهرية ، يتعين فى التقرير الإفصاح عن ذلك القصور أو الإستبعاد .

١١.إذا ما تم عرض القوائم المالية المستقبلية على أسس محاسبية أخرى بخلاف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً ، ولم يتم الإفصاح عن ذلك ، فإن التقرير يجب أن يفصح عن تلك الأسس المحاسبية التى إستخدمت فى عملية عرض تلك القوائم المستقبلية .

٦/٥ المتطلبات الرئيسية لمعيار فحص القوائم المالية المستقبلية :-

تتمثل تلك المتطلبات فى المعايير وأوراق العمل والتقرير عن فحص المعلومات المالية المستقبلية على النحو التالى :-

١/٦/٥ معايير فحص القوائم المالية المستقبلية :

يتم تطبيق المعايير التالية عند فحص القوائم المالية المستقبلية :-

أ- المعايير العامة (المعايير الشخصية) :-

يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العلمى والعملى كفاحص .

يجب أن يكون لدى المراجع إتجاه فكرى وعقلى وحيادى ومستقل فى كافة الأمور المتعلقة بعملية الفحص .

يجب أن يبذل الفاحص العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداؤه لمهمة الفحص وإعداد التقارير .

ب- المعيار الأول من معايير العمل الميدانى :-

يجب أن يتم تخطيط مهمة الفحص بشكل مناسب وكاف ، فضلاً عن توافر إشراف وثيق على اعمال المساعدين فى عملية الفحص .

جـ- يجب أن يتم الحصول على أدلة إثبات كافية توفر أساس معقول للتقرير عن عملية الفحص .

ء- يجب أن يتم أداء إجراءات فحص المعلومات المالية المستقبلية القابلة للتطبيق .

٢/٦/٥ أوراق العمل :-

حيث يجب أن تشير أوراق عمل المحاسب القانونى الى ما يلى :-

١. أن نظام العمل قد تم تخطيطه والإشراف عليه بشكل كاف .
٢. دراسة نظام الشركة الخاص بإعداد وتطوير المعلومات المالية المستقبلية عند تحديد نطاق فحص القوائم المستقبلية .

٣.أن يتم الحصول على أدلة الإثبات الكافية والصالحة و التى توفر الأساس المعقول لتقرير الفاحص .

٣/٦/٥ التقرير النموذجي عن فحص المعلومات المالية المستقبلية :-

بوجه عام يجب أن يتضمن التقرير النموذجى لفحص المعلومات المالية المستقبلية ما يلى :-

١.تحديد للقوائم المالية المستقبلية محل الفحص .

٢.الإفصاح بأن الفحص قد تم طبقاً للمعايير المقررة (الصادر من المجمع الأمريكى للمحاسبين والقانونيين) ، مع إيضاح وصف مختصر لطبيعة عملية الفحص .

٣.إبداء رأى المحاسب بأن القوائم المالية المستقبلية قد تم عرضها طبقاً لمعايير العرض المقررة ، وأن الإفتراضات المرتبطة بتلك القوائم توفر أساس معقول لتلك المعلومات المستقبلية فى ظل القروض الإفتراضية القائمة .

٤.تحذير بأن النتائج المستقبلية قد لا يتم تحقيقها .

٥.الإفصاح بأن المحاسب يفترض عدم وجود أى مسئولية له عن تحديث التقرير بالأحداث والظروف التى تحدث بعدد تاريخ التقرير .

كذلك فهناك متطلبات أخرى يتعين مراعاتها هى :-

٦.أن تاريخ تقرير المحاسب هو إتمام إجراء فحص القوائم المالية المستقبلية .

٧.إذا ما تضمنت القوائم المالية المستقبلية مدى معين من القيم ، فإن تقرير المحاسب يجب أن يتضمن فقرة منفصلة ترتبط بالظروف المحيطة .

٨. بالنسبة لفحص تقديرات مالية معينة ، يجب أن يتضمن تقرير المحاسب القانونى فقرة منفصلة تصف البنود المرتبطة بمدى نفعيه أو فائدة تلك التقديرات المالية المستقبلية .

٤/٦/٥ الظروف التى خلالها يتم تعديل رأى المحاسب القانونى :-

هناك عديد من الأحوال التى خلالها يتعين على المحاسب القانونى أن يقوم بتعديل رأيه عند فحص المعلومات المالية المستقبلية هى :-

١. إذا ما خرجت القوائم المالية المستقبلية عن إرشادات العرض المقررة فى معيار المعلومات المستقبلية ، فإن المحاسب يجب أن يقوم بإصدار رأى متحفظ أو رأى عكسى .
٢. إذا ما فشلت القوائم المالية المستقبلية فى الإفصاح عن الإفتراضات الجوهرية ، فإن المحاسب يجب أن يقوم بإصدار رأى عكسى .
٣. إذا لم يوفر أحد (أو أكثر) من الإفتراضات الجوهرية أساس معقول للتنبؤ ، فإن المحاسب يجب أن يقوم بإصدار رأى عكسى .
٤. إذا لم يوفر أحد (أو أكثر) من الإفتراضات الجوهرية أساس معقول للتقديرات المالية فى ظل الظروف الإفتراضية ، يجب على المحاسب أن يقوم باصدار رأى عكسى .
٥. إذا كان هناك قيد فى النطاق ، يجب أن يمتنع المحاسب عن إبداء رأيه ، ويتعين عليه وصف ذلك القيد .
٦. إذا كان هناك خروجاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (على سبيل المثال رسملة عقود التأجير التمويلية) ، يجب على المحاسب أن يقوم بإصدار رأى عكسى .

٥/٦/٥ إصدار المحاسب رأى متحفظ أو رأى عكسى أو إمتناعه عن إبداء رأيه :-

أ- إصدار الرأى المتحفظ :-

يجب أن يتضمن تقرير المحاسب ذو الرأى المتحفظ فقرة مستقلة تنص على كافة الأسباب الرئيسية وراء التحفظ ، كما يتعين فيها أن يتم وصف أسباب الخروج على إرشادات العرض المقرر فى المعيار ، كما يجب أن يتضمن رأى المحاسب إصطلاحات " فيما عدا......... أو باستثناء ، كما يجب أن يشير الى الفقرة الإيضاحية المستقلة .

ب- إصدار رأى عكسى :-

يجب أن يشمل تقرير المحاسب ذو الرأى العكسى على فقرة توضيحية منفصلة تشير وتنص على كافة الأسباب الرئيسية وراء إصدار ذلك الرأى العكسى .

كما يجب أن ينص الرأى على أن عرض المعلومات المالية المستقبلية لا يتفق مع إرشادات العرض المقررة فى المعيار ، كما يجب أن يشير الى تلك الفقرة التوضيحية المستقلة .

وإذا لم توفر الإفتراضات أساس معقول للمعلومات المالية المستقبلية ، فإن فقرة الرأى يجب أن تفصح عن ذلك ، وإذا لم يتم الإفصاح الواجب عن الإفتراضات الجوهرية فإن المحاسب يجب أن يقوم بوصف ذلك فى تقريره .

جـ- الإمتناع عن إبداء الرأى :-

يجب أن يتضمن تقرير المحاسب الذى ينتهى بإمتناعه عن إبداء رأيه عن القوائم المستقبلية فقرة توضيحية مستقلة ، بحيث يتم النص فيها على أن نتيجة الفحص إنتهت الى أن عرض تلك القوائم لم يتفق مع المعايير الملائمة المقررة

، كما يجب أن تحدد فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى على أن نطاق عملية الفحص لم تكن كافية لتمكين المحاسب من التعبير عن رأيه فى القوائم المالية المستقبلية ، كما يجب أن تتضمن فقرة الإمتناع عن ابداء الرأى أيضا الإشارة المباشرة الى الفقرة التوضيحية المستقلة .

٧/٥ المتطلبات الرئيسية لتطبيق الإجراءات المتفق عليها على القوائم المالية المستقبلية :-

فى ظل ظروف معينة وشروط محددة قد يوافق المحاسب القانونى على تطبيق اجراءات متفق عليها للمعلومات المالية المستقبلية هى :-

١. أن يشارك المستخدمون المعنيين فى تحديد طبيعة ونطاق المهمة ، ويأخذوا على عاتقهم المسئولية الكاملة عن مدى كفاية الإجراءات التى يتعين أدائها.
٢. أن يتم تقييد عملية توزيع التقرير عن المعلومات المستقبلية على هؤلاء المستخدمين المعنيين .
٣. أن تتضمن القوائم المالية المستقبلية ملخص بالإفتراضات الجوهرية .

وبطبيعة الحال يتعين على المحاسب القانونى لأن يتقابل بشكل مستمر مع هؤلاء المستخدمين للتناقش معهم للإتفاق على الإجراءات التى يتعين إتباعها . فإذا لم يكن المحاسب قادراً على مناقشة تلك الإجراءات مباشرة على كافة المستخدمين المعنيين الذين سوف يحصلون على التقرير ، فإنه يجب أن يطبق أحد الإجراءات التالية :-

١. مناقشة الإجراءات التى يتعين تطبيقها مع المستشار القانونى أو أى ممثل أخر لهؤلاء المستخدمين المحددين .
٢. فحص المراسلات الملائمة من المستخدمين المحددين .

٣. إذا ما تم إشتراك جهة رقابية قانونية معينة ، يتعيـــن مقارنـــة إجراءاتهـــا المحددة فى هذا الشأن مع الإجراءات المتفق على أدائها .

٤. توزيع نسخة معدة من التقرير أو نسخة مـــن خطـــاب إرتبـــاط العميـــل للمستخدمين المحددين مع طلب تعليقاتهم كتابة قبل إصدار التقرير .

وفيما يلى إشارة للمعايير المرتبطة وأوراق العمل وتقرير المحاسب بشأن نتائج تطبيق الإجراءات المتفق عليها للقوائم المالية المستقبلية :-

٥/٧/١ المعايير

يتم تطبيق المعايير التالية عند تطبيق إجراءات متفق عليها علـــى القوائـــم المالية المستقبلية :-

أ. المعايير العامة - كما سبق الإشارة اليها سابقا .

ب. المعيار الأول من معايير العمل الميدانى .

ج. أن يتم الحصول على أدلة إثبات كافية توفر الأساس المعقول للتقرير عـــن نتائج تطبيق الإجراءات المتفق عليها .

د. أيا كانت تلك الإجراءات المتفق عليها ، فإن مجرد الإطلاع على القوائـــم المالية المستقبلية لا يعد إجراءاً كافياً للسماح للمحاسب بأن يقـــوم بـــإعداد تقرير عن نتائج تطبيق تلك الإجراءات على تلك القوائم المالية المستقبلية .

٥/٧/٢ أوراق العمل

يجب أن تشير أوراق عمل المحاسب الى ما يلى :-

أ. أن العمل قد تم تخطيطه والإشراف على المساعدين بشكل كاف ووثيق.

ب. أن الإجراءات المتفق عليها قد تم أدائها كأساس لإعداد التقرير .

٣/٧/٥ تقرير عن نتائج تطبيق الإجراءات

يجب أن يشير تقرير المحاسب عن نتائج تطيق الإجراءات المتفق عليها الى ما يلى :-

١. تحديد للقوائم المالية المستقبلية .

٢. الإفصاح بأن التقرير يكون مفيد لمستخدميه المعنيين ، حيث أن مجال الإستفادة من التقرير مستهدفة لمستخدمين محددين ، ويجب ألا يتم إستخدام التقرير عن طريق أطراف أخرى .

٣. أن الإجراءات المؤداة قد تم الإتفاق عليها مع المستخدمين المعنيين والمحددين .

٤. الإفصاح بأن العمل المؤدى أقل فى النطاق مقارنة بعملية الفحص تطبيقاً للمعايير المقررة .

٥. إذا كانت الإجراءات المتفق عليها أقل من المؤداة فى عملية الفحص ، فإنه يتم الإفصاح بأن العمل المؤدى كان أقل فى النطاق من عملية الفحص .

٦. وعادة ما يتم الإمتناع عن إبداء الرأى فى الحالات التالية :--

أ. إذا ما تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بشكل لا يتمشى مع إرشادات المعايير المقررة لعرض تلك المعلومات .

ب. إذا لم توفر الإفتراضات المرتبطة أساس معقول للتنبؤات أو للتقديرات فى ظل قروض إفتراضية معينة .

٧- تحذير بأن النتائج المستقبلية قد لا يتم تحقيقها .

٨- يفترض المحاسب عدم وجود أى مسئولية عن تحديث التقرير بالأحداث والظروف التى يمكن أن تحدث بعد تاريخ التقرير .

٨/٥ التقارير النمطية للمحاسب الحيادى عن اعداد وفحص المعلومات المحاسبية المستقبلية:

فيما يلى يتم استعراض التقارير النمطية التى يجب على المحاسب الحيادى اعدادها عند اعداد او فحص كل من التنبؤات المالية او التوقعات المالية .

شكل ايضاحى (١) التقرير النمطى للمحاسب الحيادى عن اعداد المعلومات المحاسبية المستقبلية

تنبؤات مالية	توقعات مالية
قمنا باعداد التنبؤات المالية الخاصة بالمركز المالى ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية لشركة ×× عن السنة / / طبقاً للمعايير المقررة .	قمنا باعداد التوقعات المالية الخاصة بالمركز المالى ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية لشركة ×× عن السنة / / طبقاً للمعايير المقررة .
————	تم اعداد تلك التوقعات المالية لغرض خاص (يتم توضيحه) ومن ثم يجب ألا يتم استخدامها لأى غرض أخر .
يقتصر اعداد تلك التنبؤات المالية فى شكل معلومات تنبؤية تمثل تأكيدات للإدارة ، ولا يتضمن الإعداد تقييم التأييدات المرتبطة بالإفتراضات التى تتأسس عليها التنبؤات .	يقتصر اعداد التوقعات المالية فى شكل معلومات متوقعة تمثل تأكيدات للإدارة ، و لا يتضمن الإعداد تقييم لتأييدات المرتبطة بتلك الإفتراضات التى تستند عليها تلك التوقعات .
لم نقم بفحص تلك التنبؤات طبقاً لذلك فاننا لن نعبر عن رأينا ، ولن نعطى أى ضمان على صحة التنبؤات أو الإفتراضات .	لم نقم بفحص تلك التوقعات وطبقاً لذلك لن نعبر عن رأينا ، ولن نعطى أى ضمان على صحة التوقعات أو فروضها الإفتراضية .
علاوة على ذلك سوف يكون هناك دائماً اختلافات بين التنبؤات والنتائج الفعلية،حيث أن الأحداث والظروف لن تحدث غالباً كما هو متوقع ، وقد تكون تلك الإختلافات جوهرية .	علاوة على ذلك (يتم وصف الفروض الإفتراضية) سيكون هناك اختلافات بين التوقعات والنتائج الفعلية ، حيث أن الأحداث والظروف لن تحدث كما هو متوقع ، وقد تكون تلك الإختلافات جوهرية .
ليس علينا أية مسئولية على تحديث تلك التنبؤات فى مواجهة الأحداث أو الظروف التى قد تحدث بعد تاريخ هذا التقرير .	ليس علينا أية مسئولية على تحديث تلك التوقعات فى مواجهة الأحداث أو الظروف التى قد تحدث بعد تاريخ ذلك التقرير .

شكل ايضاحى (٢) التقرير النمطي للمحاسب الحيادى عن فحص المعلومات المحاسبية المستقبلية

تنبؤات مالية	توقعات مالية
قمنا بفحص التنبؤات المالية الخاصة بقائمة المركز المالى، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية لشركة ×× عن السنة / / .	قمنا بفحص التوقعات المالية الخاصة بقائمة المركز المالى ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية لشركة ×× عن السنة / / .
تم الفحص طبقاً لمعايير الفحص الخاصة بالتنبؤات المالية المقررة ، وتبعاً لذلك فقد تضمن الفحص الإجراءات التى رايناها ضرورية لتقييم كل من الإفتراضات المستخدمة عن طريق الإدارة (يشار الى المرفق) واعداد وعرض التنبؤات المالية .	تم الفحص طبقا لمعايير الفحص الخاصة بالتوقعات المالية المقررة ، وتبعا لذلك فقد تضمن الفحص الإجراءات التى رأيناها ضرورية لتقييم كل من الإفتراضات المستخدمة عن طريق الإدارة (يشار الى المرفق) أو اعداد وعرض التوقعات المالية .
————	التوقعات المالية المرفقة بالإضافة الى التقرير عنها قد أعدت لغرض خاص (يتم تحديده بوضوح) ، ويجب ألا يتم استخدامها لأى غرض أخر .
فى راينا أن التنبؤات المرفقة قد تم عرضها طبقاً لإرشادات العرض المقررة، كما أن الإفتراضات القائمة توفر أساس معقول لتنبؤات الإدارة .	فى راينا أن التوقعات المرفقة قد تم عرضها طبقاً لإرشادات العرض المقررة كما أن الإفتراضات القائمة توفر أساس معقول لتوقعات الإدارة (يتم وصف الفروض الإفتراضية) .
ومع ذلك فغالباً ما ستكون هناك اختلافات بين التنبؤات والنتائج الفعلية، حيث أن الظروف و الأحداث كثيراً ما لا تحدث كما هو متوقع ، وقد تكون تلك الإختلافات جوهرية .	ومع ذلك فغالباً ما ستكون هناك اختلافات بين التوقعات والنتائج الفعلية ، حيث أن الظروف والأحداث كثيراً ما لا تحدث كما هو متوقع ، وقد تكون تلك الإختلافات جوهرية .
ليس علينا أية مسئولية لتحديث هذا التقرير فى مواجهة اى أحداث أو ظروف تحدث بعد تاريخ ذلك التقرير .	ليس علينا أيـة مسئولية لتحديث هذا التقرير فى مواجهة أى أحداث أو ظروف تحدث بعد تاريخ ذلك التقرير .

٥/٩تقييم لنماذج وأنماط الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية فى سوق رأس المال المصرى ومدى تمشيها مع المعايير المقررة :

للتعرف على أنماط الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية فى سوق رأس المال المصرى لأغراض تقييمها والتحقق مما إذا كان هناك قصور أم لا ، أو إذا كانت تتمشى وتتوافق مع إرشادات إيضاحات معايير خدمات إبداء الرأى الصادرة من المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين ، يتعين إستعراض بعض نماذج المعلومات المالية المستقبلية التى تم نشرها والإفصاح عنها .

يوضح الجدول رقم (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) نماذج المعلومات المالية المستقبلية لخمسة شركات هى شركة مصر للأسواق الحرة وشركة مطابع الشروق ، وشركة شيبسى وشركة مصر للفنادق وشركة الكابلات الكهربائية المصرية ، وفى ضوء ذلك يمكن تقييم إعداد وفحص تلك التنبؤات على النحو التالى :-

١-إن إعداد التنبؤات والتوقعات المالية فى مصر لا يتم بشكل إلزامى ضمن التقارير المالية السنوية ، وإنما يتم بشكل إختيارى ، وغالباً ما يتم الإفصاح عن تلك المعلومات عندما (١) تقوم الشركات بطرح عدد معين من الأسهم للإكتتاب العام سواء من قبل الأفراد الأشخاص أو لصناديق الإستثمار والمؤسسات المالية وغيرها من الهيئات الإعتبارية الأخرى طبقاً للقواعد المقررة (مثل شركة مصر للأسواق الحرة) أو (٢) بسبب طرح خاص بيع حصة من أسهم المساهمين (مثل شركة شيبسى للصناعات الغذائية) أو (٣) إكتتاب فى أسهم مطروحة بالكامل من مؤسسات وشركات وأفراد يتم تحديدهم سلفاً عن طريق شركات تداول الأوراق المالية (مثل شركة مطابع الشروق) ، (٤) أو بسبب طرح نسبة معينة من أسهم رأس المال قابلة للزيادة الى مستثمر رئيسى أو مجموعة مستثمرين (مثل شركة مصر للفنادق) ، (٥) أو بسبب الإفصاح الإختيارى عن الأرباح الفعلية والمتوقعة لأغراض

تشجيع الإستثمار على أوراقها المالية فى البورصة (مثل شـــركة الكـــابلات الكهربائية المصرية) .

٢-إن عرض المعلومات المالية المستقبلية فى الحالات الخمســـة ســـالفة الذكــر والمدى الزمنى التى غطتها قد جاءت على النحو التالى :-

(أ) عرض قوائم مالية كاملة تناظر القوائم المالية التاريخية ، وهى قائمة المركـــز المالى التقديرى ، قائمة الدخل التقديرية ، قائمة التدفقات النقديـــة التقديريـــة (شركة شيبسى للصناعات الغذائية) ، وقد غطت تلك القوائم التقديرية فـــترة ستة سنوات تبدأ من عام ١٩٩٩ وتنتهى حتى ٢٠٠٥ .

(ب) عرض نتائج الأعمال المتوقعة لثلاثـــة ســـنوات قادمـــة ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، مقارنـــة بنتائج عام مالى سابق ٩٦ ، وعرض قائمة مركز مالى وقائمة دخل فعلية معتمدة ٩٦ مع تخصيص خانة لعرض المعلومات المتوقعة للقـــائمتين عن سنة قادمة ٩٧ (شركة مصر للأسواق الحرة) .

(جـ) عرض قائمة المركز المالى والأرباح والخسائر الفعلية لثلاثـــة ســـنوات تاريخية ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ مع تحديد المعلومات المالية لهما لســـنة تقديريـــة (سنة ٩٨) (شركة مطابع الشروق) .

(ء) عرض قائمتى المركز المالى والدخل الفعلية مقارنة عن أعوام ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩، مع عرض نتائج الأعمال المتوقعة (قائمة دخل) لثلاثة سنوات قادمـــة ٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ (شـــركة مصـــر للفنادق) .

(هـ) عرض ملخص مقارن لقوائم الدخل عن البيانات الفعلية عن عـــام ٩٨ والمتوقعة عن عام ٩٩ عن بيانات صافى المبيعات وفـــائض العمليـــات الجارية والفائض القابل للتوزيع (شركة الكابلات الكهربائية المصرية) .

٣-لم تتضمن المعلومات المالية المستقبلية أية بيانات تتعلق بمؤشرات ماليـــة ترتبط بتقييم وتحليل أداء الشركة أو تقييم جودة أسهمها فى البورصة ، مثل ربحية السهم ومضاعف سعر السهم أو نصيب السهم من الربح الموزع .

٤-قامت الشركات العاملة فى الأوراق المالية طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ٩٢ عن طريق المحللين الماليين بها بإعـداد تلك المعلومات المالية المستقبلية (على سبيل المثال شركة التجارى الدولى للإستثمار – شركة شيبسى ، شركة هيرميس للإسـتثمار – تنبؤات مطابع الشروق) ، وإقتصر دور إدارة تلك الشركات فقط فى إعتمادها ، بينما قامت ادارة شركة مصر للأسواق الحرة بإعداد تقديراتهـا عـن الدخـل المتوقع ، وكذلك قامت شركة مصر للفنادق بعمل تقديرات نتائج أعمالها ، وكذلك فقد قامت شركة الكابلات الكهربائية بإعداد لفحص قائمة الدخل عن السنة المقبلة.

٥-تضمنت نشرة مطابع الشروق الخاصة بمعلوماتها المالية المستقبلية (تنبؤات) تقرير لمراقبى الحسابات (مكتب شوقى والمغراوى) عن مراجعته لها والتى قام بإعدادها شركة هيرميس للأستثمار ، حيث ذكرا بـأن الدراسـة تعكـس مستوى الإدارة المالى للشركة خلال الخمس سـنوات المقبلـة فـى ضـوء الإفتراضات التى بنيت عليها .

بينما ذكرت نشرة شركة شيبسى بأن مراقب الحسابات – مكتب الغنام – قـد إطلع على الدراسة التى أعدتها شركة التجارى الدولى بعد إعتمادها من الشـركة والتى أوضحت القوائم المالية التقديرية عن الفترة من ٩٩ حتى ٢٠٠٤ (تقديرات) ، حيث أشار مراقب الحسابات أن الأساليب التى إتبعت فى إعداد الدراسة تتفق مع الأساليب المهنية التى تستخدم فى إعداد الدراسات المماثلة .

فى حين لم يرفق أى تقرير لمراقب الحسابات فيمـا يتعلـق بالمعلومـات المالية المستقبلية لشركة مصر للأسواق الحرة وشركة الكـابلات الكهربائيـة المصرية – والتى كانت مجرد أرقام متوقعة عن عام مقبل، وكذلـك الأمـر بالنسبة لتقديرات الثلاثة أعوام القادمة لقائمة الدخل لشركة مصر للفنادق .

تأسيساً على ما تقدم يتضح مدى القصور المرتبط بالإعداد والإفصاح المحاسبى عن المعلومات المالية المستقبلية (تنبؤات – تقديرات وتوقعات) ، وفحصها ومراجعتها تطبيقاً للإرشادات والمعايير الصادرة فى هذا الشأن ، ويمكن إيجاز أوجه ذلك القصور على النحو التالى :-

١-إن إعداد ونشر المعلومات المالية المستقبلية وكذلك فحصها ومراجعتها ما زال حتى الأن يتم إختيارياً ، ولا يوجد أى إلزام من قبل التشريعات أو ضوابط التنظيمات القانونية ، رغماً عن أهمية الإفصاح عنها لأغراض تطوير القوائم المالية لأغراض الإستثمار وتدعيم سوق راس المال ، الأمر الذى يخلق سوقاً للمعلومات لا يستفيد منها الا القادرين على تحمل تكلفتها ، كما قد يؤدى ذلك الى إحتكار للمعلومات على قله (العاملين بتلك الشركات أو المحللين الماليين وكذا أقاربهم ومعارفهم) مما يؤدى الى عدم تماثل فى المعلومات ، وبالتالى تحقيق القله لثروات نتيجة الحصول على أسهم تلك الشركات بسعر إكتتاب وبيعها بعد ذلك بسعر السوق .

٢-لم يراعى عند إعداد ونشر وفحص المعلومات المالية المستقبلية أن تتم التفرقة بين مصطلحى التنبؤات **Forecasts** والتقديرات والتوقعات **Projections** سواء من قبل المحللين الماليين الذين أعدوا تلك المعلومات أو الإدارة التى إعتمدتها ، أو مراقبى الحسابات الذين قاموا بمراجعتها وفحصها ، و بالتالى فلم يتم الإهتمام بالفروض الإفتراضية التى تحدد الخط الفاصل بينها و ما إذا كانت منطقية أو ملائمة ، ومن ثم فلم يتم التحقق من مدى جودة تلك المعلومات المستقبلية وإختبار دقتها .

٣-إن إدارة الشركات المساهمة لا تقوم بإعداد معلوماتها المستقبلية ، وإنما تلجأ الى قنوات غير مباشرة هى شركات الإستثمار فى الأوراق المالية

(المحللـــين الماليين) ، ولا تلجأ الى مكاتب المحاسبة القانونيـــة الا لإعتمـــاد تلك المعلومات والتصديق عليها ، وفى ذلك تمنح فرصة للمحللين المـــــاليين من الحصول على ميزة إحتكار المعلومات و بالتالى تحقيق فرص غير عادلة فى حصول المستثمرين الكبار أو ذوى الصلة بهم من تحقيق أربـــاح علــــى حساب المستثمرين الأخرين الذيـــن ينتظـــرون إعــلان تلـــك التنبـــؤات أو التوقعات.

٤-إن إعداد ونشر المعلومات المالية المستقبلية (تنبؤات مالية - توقعات مالية) لم يتمشى مع متطلبات العرض والإفصاح التى تمثل الحـــدود الدنيـــا طبقـــاً لإرشادات المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين للأسباب التالية :-

- لم يتم الإفصاح عن ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة التى تؤثر فى إعداد تلك المعلومات الجوهرية .
- لم يتم التحديد والوصف الصريح لما تستهدفه الإدارة من عـــرض القوائـــم المالية المستقبلية .
- لم يتم النص على وجود تحذير إيضاحى بأن النتائج المستقبلية قـــد لا يتـــم تحقيقها .

٥-لم يشر تقرير مراقب الحسابات الى أن عملية فحص المعلومات المحاسبية المستقبلية تستند الى عديد من المعايير سواء الخاصة بالحياديـــة والتـــأهيل الكافى والتوثيـــق ، وتحديد نطاق الفحص عند دراسة إجراءات الشـــركة لإعتماد التنبؤات والتوقعات المالية المعدة عن طريق المحلليـــن المـــاليين الخارجين ، وما إذا كان قد حصل على أدلة إثبات كافية مـــن شـــأنها أن توفـــر أساس معقول إعداده تقرير فحص المعلومات المحاسبية المستقبلية .

٦-عدم تمشى تقارير مراقبى الحسابات التى تضمنتها نشرة الإعـــلان عـــن المعلومات المحاسبية المستقبلية مع تقارير الفحص النموذجية المرتبطة بها طبقاً لإرشادات المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين الصادرة فى ضوء إيضاحات معايير خدمات إبداء الرأى (AICPA,1988) للأسباب التالية :-

- لم يتم إعطاء وصف مختصـــر لطبيعـــة فحـــص المعلومـــات المحاســـبية المستقبلية.
- لم يتم إيضاح بأن عملية الفحص قد تمت طبقاً لإرشادات معايير مقررة .
- لم يحدد مراقب الحسابات فى تقريره بأن الإفتراضات القائمة (لعـــدم نشـــرها أصلاً) توفر أساساً معقولاً للتنبؤ المالى أو للتوقع المالى فى ظـــل الفـــروض الإفتراضية .
- لم يوضح المحاسب القانونى عدم وجود أية مسئولية عليـــه فـــى تحديـــث تقريره قبل الأحداث والظروف التى يمكن أن تحدث بعـــد تـــاريخ ذلـــك التقرير.
- لا يوجد تاريخ لتاريخ تقرير المحاسب .
- لم يتضمن تقرير المحاسب فقرة مستقلة عند قيامه بفحص التوقعات الماليـــة لأغراض وصف القيود المرتبطة بنفعيتها وفائدتها .

فهـــــــرس

كتب أخرى للمؤلف

*****

١) المراجعة المتقدمة .
٢) أساليب المحاسبة للمديرين .
٣) الضريبة على أرباح شركات الأستثمار .
٤) أرشادات المراجعة .
٥) إجراءات و أختبارات المراجعة .
٦) تخطيط عملية المراجعة .
٧) ضرائب الدخل بين التشريع الضريبى و التطبيق المحاسبى .
٨) تخطيط أرباح منشآت الأعمال بأستخدام الأساليب المتقدمة للمحاسبة الأدارية .
٩) أساليب المراجعة لمراقبى الحسابات و المحاسبين القانونيين .
١٠)الجوانب التشريعية و الممارسات المحاسبية للضريبة على أرباح المنشآت الفردية و شركات الأشخاص .
١١)الضريبة على أرباح شركات الأموال .
١٢)ضوابط و مسئوليات مهنة المراجعة و المحاسبة القانونية .
١٣)المحاسبة عن ضرائب المبيعات بين النظرية و التطبيق .
١٤)بحوث و دراسات فى تطوير و أصلاح نظم الضرائب فى مصر .
١٥)الجوانب التشريعية و الممارسات المحاسبية لضريبة الأيلولة .
١٦)الفحص الضريبى و المنازعات الضريبية فى محاسبة و ربط الضريبة الموحدة .
١٧)أعداد تقارير المراجعة و الفحص للقوائم المالية أو لأغراض خاصة .
١٨)المحاسبة عن حقوق الملكية فى شركات الأشخاص .
١٩)أجراءات المراجعة الخارجية للقوائم المالية .
٢٠)أجراءات المحاسبة القانونية لتكوين وتنظيم وأنقضاء الشركات المساهمة .
٢١)أعادة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى ضوء الأوضاع الراهنة وأفاق المستقبل .

٢٢)المراحل المتكاملة لأداء عملية المراجعة بواسطة المحاسبين والمراجعين القانونيين .

٢٣)معالجة متقدمة لإستخدام مراقبى الحسابات أساليب المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية فى المراجعة .

٢٤)الأتجاهات الحديثة فى المراجعة والرقابة على الحسابات .

٢٥)أسس القياس والفحص الضريبى لأرباح تنظيمات الأعمال بين معايير المحاسبة والمراجعة والمتطلبات القانونية .

٢٦)تحليل وتقييم الحوافز والأعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها .

٢٧)معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبى الحسابات .

٢٨)تخطيط الأرباح والأداء المالى المستقبلى لمنشأت الأعمال .

٢٩)التحليل المالى للتقارير والقوائم المحاسبية .

٣٠)الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للإستثمار .

٣١)المراجعة باستخدام التحليل الكمى ونظم دعم القرار .

٣٢)المراجعة فى ضوء المعايير الدولية .

٣٣)الأفصاح فى التقارير المالية لشركات المساهمة و دور و أجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية (الدولية) .

٣٤)مشاكل القياس و التقييم المحاسبى ودور و اجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية و الدولية .

٣٥)المحاسبة الضريبية فى شركات السياحة .

٣٦)دراسات متقدمة فى المحاسبة عن الأصول .

٣٧)دراسات متقدمة فى المحاسبة عن الضرائب .

دراسات متقدمة فى المراجعة

رقم الإيداع
٢٠٠٠/٢٧١٧
الترقيم الدولى
I.S.B.N
977-04-2885-X

د. أمين السيد أحمد لطفى
٣٦ ش شريف – القاهرة